دكتور صلاح العقاد

السادات وكامب ديفيد



مكتبة مدبولي

السادات
وكامب ديفيد

السادات
وكامب ديفيد

الاتفاقات وأصولها التاريخية

تقديـــــم

هـذه تـأمـلات فى تـسلـسـل الأحداث التى بدأت بحرب يونيو ١٩٦٧ وإنتهت بـوضـع مبادىء الصلح أو ما شاعت تسميته بالسلام بين مصر وإسرائيل فى كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ فالارتباط بين الحدثين أمر ثابت من خلال هذه التأملات . وقد آثـرنـا تـسميتها كذلك لأننا لم نلتزم بضبط المصادر والهوامش لكن ليس معنى هذا أنهـا مجردة من منهج البحث العلمى ، بل على العكس تنبثق هذه الأفكار المعروضة فى الـكـتـاب مـن مـصادر شتى موثوقة تمثل جميع الأطراف المشتركة فى التأثير على مجريات الأحداث سواء أكانت أطرافا عربية أو إسرائيلية أو دولية .

والأطـراف الـعـربية نفسها مختلفة أشد الإختلاف فى تقييم المسئوليات وحول أمـور جـوهـريـة . والـشـخـصـيـات الـتـى تـتعرض لها هذه الدراسة تثير من الجدل مـا لم يحـدث إزاء الـشـخـصيات التى لعبت أدواراً سياسية قبل ١٩٥٢ ، وعلى كل حـال فإن الدراسات النظرية لايمكن أن تؤدى إلى حقيقة ثابتة مائة فى المائة . فمن طبيعة هذه الدراسات خصوصاً بالنسبة لمفكر ليبرالى أن تفتح الباب لمختلف الآراء تـقـارن فيما بـينـهـا وتحـاول الـوصـول إلى الحقيقة بقدر المستطاع . فالمهم هو أن يكون الـكـاتـب أو المؤرخ مستهدفاً معرفة الماضى من أجل الماضى ، وليس فى خدمة نظام مـن أنـظـمـة الحكم ، ولا هو يكتب كتابا فى التربية الوطنية ، فهذا موضوع آخر له كتابه المكلفون به .

لذا نرجو من خلال هذا التقديم أن ننبه القارىء إلى أنه لاينبغى أن يصدم بالحقائق والاستنتاجات التى قد تبعث المرارة فى نفسه ، فالفترة التى نعالجها هى مرحلة تدهور فى العالم العربى بصفة عامة . ولو أن الدراسة تنصب على مصر وتطور الأحداث التى أدت إلى الصلح مع إسرائيل .

وفى تقديرنا أن كلمة «صلح» هى أقرب إلى الحقيقة من وصف «السلام» والدليل على ذلك هو استمرار هذا الإحساس المبالغ فيه من جانب إسرائيل بمفهوم الأمن . فلو كان هناك اقتناع من جانبها بالسلام لما استمرت متشبثة بالمفهوم القائل بأن الأمن يقتضى تفوقها عسكرياً على الدول العربية مجتمعة ، ولَمّا رفعت عقيرتها بالإحتجاج على إرسال أسلحة حتى لدول عربية غير قادرة على استخدامها ضدها كالسعودية أو الكويت . بل إنها تذهب فى توجسها وعدم إحساسها بالأمن أو السلام إلى حد استنكار تسليح دولة إسلامية بعيدة عنها مثل باكستان .

وليس معنى ذلك أننا نعارض على طول الخط إتفاقيات كامب ديفيد أو معاهدة «السلام» المصرية الإسرائيلية لسنة ١٩٧٩ ، وإنما نريد القول بأنها كانت النتيجة البعيدة لهزيمة يونيو، وأن حرب اكتوبر لم تكن كافية لإزالة آثار الهزيمة وبالتالى فإن موازين القوى هى التى حددت شروط الصلح بين مصر

وإسرائيل ، تلك الشروط التى لم تتضمن فقط تنازلات بالنسبة لسيناء وتجريدها من السلاح ، وإنما إحداث الفرقة بين مصر والدول العربية الأخرى ، حتى لو سلمنا بأن هذه الدول ليس بوسعها أن تفعل شيئاً أفضل أو يوازى مافعلته مصر من استرداد السيادة المنقوصة على أراضيها .

أما السؤال الكبير الذى لابد وأن يطرحه القارىء فهو : لماذا شهد العالم العربى هذه المرحلة من التدهور بعد وقت قصير من حصوله على الاستقلال وإنتهاء عهد الاستعمار الأوربى ؟

هناك من يقول أن ذلك راجع إلى سيطرة النظم الاستبدادية على الحكم بعد الاستقلال ، وهناك من يرى أن المجتمعات غير الواعية هى التى أفرزت تلك النظم . و يبدو لنا هذا الخلاف حول أيهما كان مسئولاً : هل المجتمع أم النظم الاستبدادية ، شبيها بالخلاف القديم حول : هل كانت البيضة سابقة على الوجود أم الدجاجة ؟

وهنالك من الكتاب وخاصة إذا كانوا من المؤيدين للنظم الاستبدادية من يجد من السهل تبرير هذا العجز بأن الدول الكبرى انحازت إلى إسرائيل ، وأن الولايات المتحدة فى تأييدها لتلك الدولة اختلفت عن تأييد السوفييت فى

الستينيات لدول المواجهة العربية . وهذا صحيح فى ظاهره غير أننا مع ذلك لانوافق على هذا التبرير المبسط متجاهلين عناصر القوة الذاتية التى افتقد العرب كثيراً منها لأسباب يطول شرحها وتخرج عن نطاق هذا العمل .

وقد تدعى النظم الاستبدادية تحقيق منجزات فى المشروعات العمرانية ، غير أنه إذا ماحكم عليها بمعيار الحفاظ على الأراضى الوطنية ، فإن هذه النظم تكون قد أفلست ومن المفارقات أنه عند تبرير حركة الجيش سنة ١٩٥٢ ذكر من بين الأسباب الرئيسية التقصير فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، ولو طبقنا هذا المعيار على نظام الحكم الناصرى سنة ١٩٦٧ فماذا تكون النتيجة المنطقية ؟ وكما ثبت أن فاروقا قاد البلاد إلى حرب ١٩٤٨ دون استعداد ، وتعرض من أجل ذلك إلى أحكام قاسية من المؤرخين ، فمن المؤكد أيضا أن عبدالناصر هو الذى صعد التوتر فى مايو ١٩٦٧ دون أن يستشير أحدا حتى برر لإسرائيل عدوانها ، وترك العالم العربى مهينا لايتعاطف معه أحد .

لقد سبق لنا أن أصدرنا كتابا عن المقدمات التى أدت إلى حرب يونيه أسميناه « مأساة يونيو ١٩٦٧ » « حقائق وتحليل » ونود فى هذا الكتاب أن نتتبع نتائج تلك المأساة التى لم تطوق ذيولها بعد ، غير أن إتفاقيات « كامب ديفيد »

تمثل نهاية مرحلة يمكن أن تكون علامة بارزة فى تسلسل الأحداث ، ومن الخطأ فى تقديرنا ربط هذه الإتفاقية بالروح الإستسلامية لدى أنور السادات ، بل إن المعاهدة كما قلنا هى النتيجة المنطقية لهزيمة يونيو، ولعلاقات القوى التى نتجت عنها ، وكما علمنا التاريخ فإن القوة وليس الحق هى التى تقرر مصائر الشعوب . ولا ينبغى أن يستنتج أحد من هذا التحليل أننا نؤيد السادات أو نتعاطف معه ، بل على العكس نستنكر هذا الأسلوب الذى يتبعه الكتاب المنحازون الذين يضربون السادات بما يسمونه بالناصرية ، أو يهاجمون الناصرية لأنهم تمتعوا بالحياة الرغدة فى عهد السادات . فهذا الأسلوب ينم عن ضحالة التفكير وسطحيته . الرجلان ينتميان إلى تكوين واحد ، هو التكوين العسكرى الذى يؤدى فى البلاد النامية إلى الحكم المطلق . وإنما نستطيع تحليل الفرق على النحو التالى : لقد عاصر عبدالناصر مرحلة الوهم بالزعامة العربية فأضاع الأراضى . أما الآخر أى السادات فقد عاصر الفترة التى كان لابد فيها من دفع الثمن . هذا الثمن الذى لا يقتصر على تنازلات بالنسبة لتسليح سيناء وغير ذلك من الأمور المصرية البحتة ، بل إنه أحدث صدعا هائلا فى العلاقات العربية ، وتراجعت فيه إحتمالات عودة الضفة الغربية إلى الحكم العربى . كما أن قدرة مصر على التأثير فى كتلة دول عدم الإنحياز قد ضعفت إذا ما قورنت بالخمسينيات . كان عليها أن

تتعرض لنوع من التبعية لنظام السوفييت أولا ، ثم تخرج منها لتقع فى دائرة النفوذ الأمريكية اقتصاديا وعسكريا .

وإننا فى نهاية التقديم نرجو ألا يظن أحد من القراء أن هذا الأسلوب فى معالجة الأمور يؤدى إلى اليأس ، بل إن المقصود من هذه المعالجة هو مزيد من التأمل فى مجتمعها وفى نظمها الاستبدادية . و يوم أن يصبح المجتمع قادراً على تغيير الداخل بطريق غير الإنقلابات العسكرية فإن هذه تكون خطوة هامة نحو التغيير فى طبيعة العلاقات مع إسرائيل . أما أن يرضى برجل الهزيمة و يصفق له كما حدث فى يونيو ١٩٦٧ فإن ذلك معناه الرضى بالهزيمة أو أن « الزعيم » أهم من الوطن .

الفصل الأول

إنعكاسات حرب يونيو
على الأوضاع الداخلية
فى دول المواجهة

١ ـ فى مصـــــر:

من الواضح أن إنعكاسات الهزيمة العسكرية فى مصر كانت أشد وقعا ، وأسبق زمنا منه فى سوريا أو الأردن . وربما استطاعت النظم الحاكمة فى هذين القطرين أن تبرر لنفسها البقاء بحجة أن الرأس الكبيرة قد إنكسرت ، فلا جناح عليها أن تتعرض هى الأخرى للهزيمة . وليس معنى ذلك أن أحوال دمشق وعمان لم تتبدل ، وإنما تم ذلك بالتدريج ، ودون أزمات أو تمزق مثل تلك التى عانى منها النظام المصرى . وسنعود إلى توضيح هذه النقطة .

ولأول وهلة لم يدرك الرأى العام المصرى أبعاد الهزيمة ، وانتهز عبدالناصر هذه الفرصة كى يزيد من سلطاته ، فلم ينته شهر يونيو حتى صار يجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وأمانة الإتحاد الإشتراكى . كما استرد سيطرته على الجيش . وهذه النتيجة قد تبدو مخالفة لمنطق الأشياء ، غير أن التركيب النفسى لأى ديكتاتور يدفعه فى حالة الضعف أو فقدان الزعامة إلى أن يستعيض عن ذلك بتأكيد ذاتيته ، والاستئثار بمزيد من الإختصاصات . ومادام « الزعيم الملهم » قد جمع الخيوط كلها بين يديه ، فهناك أمل فى تغيير مجرى الحوادث ، وهكذا فكر عبد الناصر ومؤيدوه .

ولسنا بحاجة إلى التدليل على أن الرغبة فى التنحى كما وردت فى خطاب عبدالناصر يوم ٩ يونيو لم تكن سوى مسرحية أريد بها تحويل أنظار الرأى العام عن الهزيمة. ولقد نجحت فعلا فى إمتصاص قدر كبير من الغضب. فالمظاهرات التى خرجت لم تكن كلها مدبرة وإنما ساد الكثيرين شعور بالضياع، وصاروا كالأطفال الذين يقفون أمام مشهد مأساوى يتعرض فيه الأب للإهانة البالغة. لقد جاءت الصدمة نتيجة الدعاية السابقة عن القوة الهائلة التى يتمتع بها الجيش المصرى، فكان لابد من فعل شىء يمتص الغضب الذى نتج عن هذه المفاجأة، وتفتق ذهن النظام، الذى يتمتع بكفاءة عالية فى مجالاى الإعلام والمخابرات دون غيرهما، عن فكرة تقديم عبدالناصر استقالته، ولكن المشكلة كانت لصالح من تقدم هذه الاستقالة، وهنا يدور خلاف حول التفاصيل التى سبقت إعلان التنحى. ففى يوم ٨ يونيو، وبينما كان اليأس مسيطراً على القيادة العسكرية، طُلب إلى عبدالناصر الحضور إلى مقر القيادة، غير أنه اعتذر لتشككه فى نوايا القادة العسكريين إلى أن أخبر بأن صديق العمر عبدالحكيم يهم بالإنتحار، فحضر على عجل وتباحث مع القادة فى مبدأ استقالته ومن يخلفه. وكان المتفق عليه هو أن يستقيل كل من رئيس الجمهورية وقائد عام القوات المسلحة. واقترح عبدالناصر تولية شمس بدران وزير الحربية المهزوم رئاسة الجمهورية ومع أن عبدالحكيم عامر أوثق ارتباطا بشمس بدران إلا أنه كان أول المعترضين. وقال إن رئيس الجمهورية ينبغى أن يختار من بين أعضاء مجلس الثورة القديم. ويدل ذلك على أن عامرا كان جاداً فى أمر الاستقالة. أما الذى يقترح شمس بدران، فهو إما أن يكون هازلا، أو أنه تقدم بهذا الإقتراح وهو يتوقع رد فعل غاضب يتيح له المناورة. وبعد أخذ ورد كتب إسم زكريا محيى الدين فى خطاب التنحى. وكان لهذا الإختيار بعض المبررات المعقولة، فهو معروف بقبضته الحديدية المطلوبة فى مثل هذه الظروف. والأهم من ذلك فهو يمثل منصب نائب رئيس الجمهورية الذى كان على وشك السفر إلى الولايات المتحدة فى ٥ يونيو ليمهد الطريق إلى التراجع عن الإجراءات السابقة، وبالتالى تخفيف التوتر، وتجنب الحرب. ثم إن له صلات طيبة بالأمريكيين وفى إختياره ماينم عن ندم عبدالناصر فى تحديه السابق للولايات المتحدة. هذا لو افترضنا أن الرئيس كان جاداً فى قضية التنحى، ولكنه

فى الحقيقة كان يعرف أن أوراق زكريا محيى الدين قد أحرقت منذ أن كان رئيساً للوزراء ، وزادت الاعتقالات ، ورفعت فى عهده بعض أسعار المواد الضرورية .

ثم إن محيى الدين لا يستند إلى قواعد فى الإتحاد الاشتراكى كما أنه ابتعد عن القوات المسلحة . وفوق ذلك كله وضع إسم زكريا محيى الدين فى خطاب التنحى دون استشارته ولم يكن من السهل على أى شخص تحمل تركة مثقله مثل تلك التى خلفها عبدالناصر .

وحسب رواية أخرى كان عبد الحكيم عامر هو الذى اقترح تنصيب شمس بدران لرئاسة الجمهورية ، ولو صحت هذه الرواية فإن المشير قد يكون جاداً فى اقتراحه ، إذ أنه يؤدى إلى وضع السلطة فى أيدى أحد صنائعه ، ولكن من غير المعقول أن تسند الرئاسة لوزير الحربية ، وهو أحد المسئولين مباشرة عن الهزيمة ، بينما ينحى الآخرون . على أية حال لم يفكر أحد فى استشارة الأمة حول هذه القضية المصيرية .

كشفت هذه الأحداث عن الصراع الخفى الذى كان موجوداً منذ مدة بين رئيس الجمهورية وقائد قواته المسلحة . وقد كتب الكثير حول هذا الموضوع والذى نود إضافته فى هذه المناسبة هو أن مثل هذا الصراع لا ينشأ أصلا فى دولة تنبنى على مؤسسات دستورية ثابتة . فمثل هذه الدولة تحدد إختصاصات رئيس الجمهورية وتنص على أن قائد الجيش ملزم بتنفيذ الأوامر فى نطاق هذه الإختصاصات . أما النظم الديكتاتورية فهى تفتح المجال واسعا لمثل هذه الصراعات ، بل إن الأمور اختلطت فى ذلك العهد بين ما سمى بالقيادة السياسية والقيادة العسكرية . فرئيس الجمهورية الذى يفترض أن يكون المسئول السياسى كان يستمد قوته من ولاء الجيش بإعتبار أن النظام نشأ أصلا نتيجة إنقلاب عسكرى . وقادة الجيش بما فيهم القائد العام قد إنشغلوا بالشئون السياسية ففقد الجميع الروح القتالية دون أن يكتسبوا كفاءة سياسية . .

وعندما إنتهت المعركة وأخذت الحسابات تسوى ، تنصل عبدالناصر وأتباعه من المسئولية وألقوا بتبعة الهزيمة على القيادة العسكرية ، والعكس بالعكس . والقول بأن عبدالناصر كان يعلم بموازين القوى أمر مشكوك فيه ، يكفى دليلا على ذلك ما ورد فى مذكرات محمود رياض وزير الخارجية إذذاك ، والذى يظهر

تعاطفه مع عبدالناصر ، فقد روى أن مجلس الوزراء بحث فى إحدى الجلسات التى إنعقدت عقب إغلاق المضايق إحتمال قيام الحرب ودخول الجيش المصرى الأراضى الإسرائيلية وماقد يترتب على ذلك من تدخل الأسطول السادس لحماية اسرائيل. وأجاب كبار الوزراء بأن مصر تستعد لمواجهة هذه الحالة ، و يستنتج كاتب المذكرات أن هذا الاستعداد كان ينبثق عن وعود سوفيتية غامضة لم يفهمها شمس بدران فى زيارته لموسكو قبل اندلاع الحرب بأيام. ولو صحت هذه الرواية فإن وزراء عبد الناصر لم يكونوا على دراية بموازين القوى وكان شأنهم فى ذلك شأن عامة الناس. ولذلك لم تختلف الصدمة التى اصيبوا بها عما احست به جماهير الشعب المصرى حينما عرفت بقبول وقف إطلاق النار دون إشتراط الإنسحاب.

ومازال موضوع الأوامر التى صدرت بالإنسحاب تثير الجدل بين الكتّاب ، وأغلب الظن أن أحدا لا يستطيع البت فيه برأى حاسم ، فالنظام لم يحدد الإختصاصات. ومن طبيعة النظم الديكتاتورية المتخلفة أنها تكره تسجيل قراراتها وإجراءاتها فى وثائق رسمية. وإن حدث فهى تحيط هذه الوثائق بالكتمان أو تعدمها. وهناك رأى شائع بأنه كان من الممكن الإنسحاب فقط إلى مضايق متلا والجدى حيث تسمح طبيعة المنطقة بإقامة خط دفاعى متين. ولم تكن هناك ضرورة للإنسحاب غرب القناة. وبهذه المناسبة أورد موشى ديان فى مذكراته تأملات تدعو إلى الأسى والأسف ، فقد ذكر أنه لم يكن يستعد لمتابعة التقدم إلى ضفة القناة الشرقية ، بل كان يخطط أصلا للوقوف عند المضايق ، اعتقادا منه بأن حكومة مصر لن تقبل وقف إطلاق النار بينما القوات الإسرائيلية على ضفة القناة. وإذن فإن تصور ديان لإحساس المصريين بكرامتهم كان أفضل من إحساس القيادة المصرية بالكرامة الوطنية التى طالما تشدقوا بها. وعندما وقعت الهزيمة لم يخجلوا من الاستمرار فى الصراع حول السلطة.

ذلك أن حرب يونيو تطلبت عمليات تطهير واسعة فى الجيش. وكشفت هذه العمليات عن وجود تنظيم سرى بالجيش لمكافحة الإنقلابات. والأرجح أن هذا التنظيم كان تابعاً للمشير، ولذلك ظل عبدالناصر قلقا حتى انكشفت المحاولة

الفاشلة والرامية إلى إعادة عبدالحكيم عامر إلى وضعه السابق فى قيادة الجيش فانتهز عبدالناصر الفرصة للتخلص من ذيوله وإفساح المجال لحرية أكبر أمام الفريق محمد فوزى لتطوير الجيش .

ولا يعنينا التحقيق هنا فى موضوع إنتحار المشير وفيما إذا كان ذلك قد تم بإجباره على تناول السم أو أى سبب آخر ، فهذه مهمة التحقيقات القضائية . والذى يهمنا بالدرجة الأولى هو ما ترتب على مؤامرة الضباط المحيطين بالمشير من محاكمات اختلطت فيها مسألة المؤامرة ضد عبدالناصر مع مسئولية الهزيمة فى حرب يونيو . ومن المعروف أن الأحكام التى صدارت ضد كبار الضباط اعتبرت فى نظر الرأى العام المصرى مخففة للغاية ، لاتتناسب وحجم المسئولية عن الهزيمة مما جعلها نقطة انطلاق لمظاهرات شعبية .

وفى تقديرنا أن تخفيف الأحكام يعود إلى ذلك الخلط المشار إليه بين قضية المؤامرة وموضوع الهزيمة وتقصير الضباط فى الحرب فقد كان بوسع الضباط المتهمين إلقاء التبعة على القيادة السياسية ، بكلمة أدق على عبدالناصر نفسه ، لأنه اثار أزمة مايو دون استعداد للحرب تماما ، كما فعل فاروق سنة ١٩٤٨ مع هذا الفارق وهو أن موضوع الحرب لم يعرض أصلا على مجلس نيابى من نوع ما ، بخلاف سنة ١٩٤٨ حينما رؤى عرض مسألة الحملة فى فلسطين على مجلس البرلمان فى آخر لحظة . ولم يتقرر إرسالها إلا بعد موافقة البرلمان . ومن ثم فإن تقدم الضباط إلى المحاكمة لم يستهدف سوى معاقبتهم على المؤامرة من وجهة نظر السلطة . وحتى هؤلاء الذين سئلوا عن الهزيمة مثل قائد الطيران صدقى محمود كان بوسعهم أن يجدوا حججاً قوية للدفاع عن أنفسهم مثل إحتجاج قائد الطيران بأنه نصح بعدم إنتظار الضربة الأولى .

كان الجدل الذى أثير فى محاكمات العسكريين ثم فى صدور الأحكام المخففة من العوامل التى نبهت الرأى العام ، والشباب بصفة خاصة إلى المخازى التى تصم النظام . وبدا التعبير عن ذلك الشعور بالمظاهرات التى إنطلقت فى شهر فبراير من مصانع حلوان والتى تصدت لها قوات الأمن بعنف . وكانت النتيجة أنها امتدت إلى فئات أخرى ، فخرج طلبة جامعة عين شمس فى مظاهرات شاهد ها

أهل القاهرة . وأوشك هذا التحالف بين الطلبة والعمال أن يعيد ذكرى العمل السياسى الذى كان سائداً فى الأربعينيات ، والذى كان له تأثير بعيد فى حياة مصر ، ولأول مرة منذ الصراع على السلطة تخرج مظاهرات معادية للنظام ، فقد اعتاد « القائد الملهم » رؤية التظاهرات التى تفيض بالتهليل والتأييد فى كل مناسبة .

كان على عبدالناصر أن يفعل شيئاً لامتصاص الغضب وتفتق ذهن مستشاريه عن إصدار بيان سياسى يمنح فيه الرئيس بعض الحريات الديمقراطية . أفلم يكن متمتعا بسلطات مطلقة فإذا تنازل عن شىء منها فهى منحة للشعب . وهكذا تحت ضغط ظروف الهزيمة والغليان الشعبى يصدر بيان مارس ١٩٦٨ ، وهو عبارة عن وعود عامة فى أسلوبها ، تعد بتطبيق الديمقراطية دون تحديد لسلطة رئيس الجمهورية أو وضع حد لمرات التجديد أو غير ذلك من الأمور المحددة التى تدل على الجدية . ثم إن صدور مثل هذا البيان تحت ضغط يختلف كثيراً عما لوكان نابعا عن اقتناع السلطة ومن ثم لم يزد عن كونه مخدرا ولو إلى حين .

ولم يطل هذا الحين ، ففى نوفمبر ١٩٦٨ تجددت المظاهرات العنيفة وإنطلقت من الإسكندرية فى هذه المرة ، واضطرت الحكومة إلى إغلاق الجامعات لمدة شهرين ، ولم يلبث القضاة أن أسهموا فى عملية الإحتجاج بالأسلوب الذى يناسب رجال العدالة . وقد برزت فى تلك المناسبة شخصية المستشار ممتاز نصار كزعيم لهذا الإتجاه . ومن المعروف أن موقف القضاة انتهى إلى فصل ثلاثمائة قاض دفعة واحدة فى أغسطس سنة ١٩٦٩ فيما عرف بمذبحة القضاة .

واكبت هذه الأحداث التى تمت بعيداً عن السلطة تقلبات داخل الأجهزة السلطوية نفسها ، فقد أدرك عبدالناصر بعد مظاهرات يومى ٩ ، ١٠ يونيو ١٩٦٧ أهمية التنظيمات السياسية . ومن هنا سمح عبدالناصر بتكوين تنظيم شبه سرى داخل الإتحاد الاشتراكى عرف بإسم « التنظيم الطليعى » الذى كان يشرف عليه على صبرى ، غير أن الرئيس لاحظ بمضى الوقت أن هذا التنظيم يكتسب نفوذا متزايدا وقد تسلل إليه ماركسيون عقائديون بينما يفضل الزعيم الكتلة الرسمية للإتحاد الإشتراكى التى هى مثل الماء لا لون لها ولا طعم ولا رائحة .

هكذا استبعد على صبرى فى خريف ١٩٦٩ وفضل الرئيس اختيار نائب له من أعضاء مجلس قيادة الثورة، يتسم بالطاعة الكاملة. وقد أصبح أشد حاجة إلى هذا الطراز فى وقت ضعفه السياسى ومرضه العضوى. وسيتبين فيما بعد أن خضوع السادات لإرادة الرئيس لم يكن عن ضعف، وإنما عن وعى تام بنظام الحكم الفردى المطلق، ودور نائب الرئيس فى ظل هذا النظام، بدليل أن السادات سيكرر نفس الأسلوب حينما تؤول الرياسة إليه.

يتضح مما سبق أن المصريين حينما خرجوا يومى ٩، ١٠ يونيو لتأييد عبدالناصر لم يكونوا مساقين بقوة رسمية ولكنهم كانوا واقعين تحت تأثير صدمة حتى إذا أفاقوا من الصدمة وأخذوا يطالبون الدولة بتفسير ما حدث، كان على عبدالناصر أن يبحث عن تبرير. وفى خطاب ٢٣ يوليو١٩٦٧ ألمح إلى أن الناس تركوا الدين ولكنه لم يكن يتصور أن المتمسكين بالأفكار الدينية يمكن أن يشكلوا قوة معارضة تهدد النظام، وخاصة فى غياب الديمقراطية وتراجع أيديولوجية القومية العربية نتيجة حرب يونيو المشئومة. وبمضى الوقت انتقل عبدالناصر من هذا التلميح إلى أسلوب المغالطة فابتكر عبارة «إننا خسرنا معركة ولم نخسر الحرب» أو عبارة «لقد احتلت اسرائيل الأرض ولم تحتل إرادتنا» وإذا ترجمت هذه الجملة إلى الواقع النفسى الذى يدور فى خلد عبدالناصر عند التفوه بها يصبح معناها كالآتى: «إن اسرائيل إحتلت الأرض المصرية، ولكن إرادتى مازالت مطلقة لأن الحكم لم يخرج من يدى».

بقى التفسير الذى قدمه المثقفون للهزيمة، فقد ركزوا على قضية «الفارق الحضارى» ومع التسليم بهذا التفسير باعتباره أقرب إلى الواقع، فقد كان على هؤلاء المثقفين أن يقدموا الاقتراحات التى من شأنها أن تضيق تلك الهوة الحضارية وأقول تضييق الهوة، لا بين الشعبين ولكن بين القيادتين. فمصر مليئة بالكفاءات ولكن الذين أمسكوا بمقاليدها لم يكونوا أهلا لهذا. كما أن قضية التقدم والتخلف إذا ما طرحت فإنها تبعث اليأس لأن اجتياز المراحل الحضارية يحتاج إلى وقت طويل. ومن جهة أخرى فإن الدول الصغيرة فى وقتنا الحاضر حتى وإن كانت على درجة كبيرة من التقدم فإنها لا تستطيع الإعتماد المطلق على نفسها،

ولا يمكن استبعاد تأثير الدول الكبرى فى مجريات الأحداث . وفى سنة ١٩٦٧ لم يكن الإتحاد السوفيتى يجدد تسليح مصر وسوريا بنفس القدر الذى فعله بعد هزيمة يونيو، كما سيأتى ذكره فى حينه .

٢ ــ رد الفعل فى الأردن وسوريا :

بينما تعرضت السلطة فى مصر لبعض الهزات على نحو مارأينا ، فإن الأثر البارز الذى تركته حرب يونيو على الأردن تمثل فى التغيير الجذرى لتركيب البلاد جغرافيا وسكانيا . فإن سكان الضفة الغربية التى فقدتها المملكة يمثلون ٥٠ ٪ من مجموع السكان. ورغم مايقال عن التمييز فى المعاملة بين المواطنين من الضفتين فإن الإندماج كان سيتم على المدى البعيد. صحيح إن المراكز القيادية كانت تقتصر تقريباً على أهالى الضفة الشرقية . وإن الحكومة الهاشمية كانت تعتبر الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية عنصر شغب إلا أن وجود الضفة الغربية ضمن أراضى المملكة كان يصون عروبتها وهذه هى القضية الجوهرية المطروحة فى وقتنا الحاضر.

واستيلاء إسرائيل على الضفة الغربية كان يعنى اخضاع أكثر من مليون عربى للإحتلال الاسرائيلى. وهذا وضع يختلف عن الجولان أو شبه جزيرة سيناء التى لم تهتم حكومة عبدالناصر بتعميرها . ولما كان عبدالناصر يعتبر نفسه زعيما عربيا فقد أصيب بشىء من تأنيب الضمير بالنسبة لضياع الضفة الغربية . ولم ينس أن يعبر عن ذلك فى غمرة الأحداث . فقال فى خطاب التنحى: « إن قلبه يدمى من أجل ضياع هذا الجزء من الوطن العربى » .

وبعد إنتهاء الحرب بقليل مر الملك حسين بالقاهرة فى طريقه إلى واشنطن فنصحه عبدالناصر باللجوء إلى الولايات المتحدة إذا كان فى استطاعتها أن تفعل شيئاً بالنسبة للضفة الغربية فمشكلتها أشد إلحاحاً من مشكلة الجولان أوسيناء .

ومما زاد على عبدالناصر شعورا بتأنيب الضمير أن انسياق الأردن فى طريق الحرب حدث نتيجة تضليل البلاغات العسكرية الأولى الصادرة من القاهرة التى تحدثت عن إنتصارات وهمية وإلا فإن الملك حسين كان أكثر المسئولين العرب

إدراكا لمغبة المغامرة ، ونبه إلى ذلك قبل الحرب ولكن ما أن وجد فى المعركة حتى تعاون بقدر ما إستطاع لدرجة أنه حينما طلب إليه أن يصدر بيانا بمشاركة بريطانيا والولايات المتحدة فى العدوان استجاب لطلب عبدالناصر رغم عدم اقتناعه بذلك ، ولأن وضع علاقته بالغرب كان يختلف عن وضع الرئيس المصرى .

لقد سيطرت على العالم العربى عامة والأردن خاصة المخاوف من أن تتكرر مأساة سنة ١٩٤٨ ، وذلك بحركة خروج جماعية من الضفة الغربية ، لا سيما وأن لاسرائيل فى الضفة دعاوى تاريخية ليس لها نظير فى سيناء أو الجولان . مع أن سلطات الإحتلال لم تعلن ضم الضفة باستثناء القدس فإن حركة الخروج بدأت مع دخول الإحتلال ، بل رؤى الكثيرون من عرب الضفة يفرون أمام الجيوش الزاحفة لذلك بادر الملك حسين بتوجيه نداء إلى سكان الضفة للبقاء فى أماكنهم .

والذى حدث أن عملية محدودة للهجرة بدأت منذ ١٩٦٧ واستمرت طوال السنوات التالية . وشجعت اسرائيل بمجرد وقوع الاحتلال على هذه الهجرة فوضعت الحافلات الكبيرة تحت تصرف راغبى الهجرة وجعلت التنقل بها دون مقابل .

ومن جهة أخرى فإن سلطات الإحتلال لم تعمد مباشرة إلى إتباع أساليب العنف خلال السنوات الأولى . وأبقت على نظام الإدارة المحلية ممثلة فى المجالس البلدية . واقتصر إنشاء المستوطنات على المواقع التى لها أهمية استراتيجية على إمتداد نهر الأردن . وشيئاً فشيئاً أخذت حركة الهجرة تتسع لضيق سبل العيش كما توسعت إسرائيل فى عملية الاستيطان كما سيأتى ذكره فى مناسبة أخرى .

وخلاصة القول إن نظام الملك حسين كان يتصدى فى السنوات الأولى بعد حرب يونيو لتطويق آثار الإحتلال بقدر المستطاع ، بل ترك الباب مفتوحاً لنشاط الفدائيين وخاصة فى سنة ١٩٦٨ حيث كانت هناك آمال عربية معلقة على هذا النشاط . ولم يلبث الملك حسين أن شعر بأن الفدائيين يكونون دولة داخل الدولة . ومن جهة أخرى فإن الثأر الاسرائيلى لم يترك أراضى شرق الأردن آمنة . وكانت مذابح ايلول سنة ١٩٧٠ هى الخطوة الأولى نحو ابتعاد النظام الأردنى عن حركة الصراع مع اسرائيل .

ثم جاءت الخطوة الثانية حينما طرح الملك حسين مشروع المملكة المتحدة بين ضفتي الأردن والذى يسمح بشبه حكم ذاتى للفلسطينيين فى إطار المملكة الهاشمية. فتعرض لإنتقاد شديد من حكومتى مصر وسوريا، مما أحدث إنقساما بين دول المواجهة الثلاث.. ومع تزايد التأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية والإعتراف الدولى بها، أقر الملك حسين فى مؤتمر الرباط سنة ١٩٧٤ بأن منظمة التحرير هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة.. وبذا لم تعد للحكومة الأردنية مشكلة أراضى محتلة، وتبدل وضع الأردن إزاء الصراع العربى الاسرائيلى.

ورغم أن النظام السورى هو المسبب الأصلى للأزمة التى أدت إلى الحرب فإن ردود الفعل الشعبية هناك لا تكاد تلمس إذا ما قورنت بما حدث فى مصر. ومن المفارقات أن النظام السورى ــ على ماهو شائع أثار الأزمة ليسكت معارضة سياسية برزت على يد الإخوان المسلمين للنظام (العلوى اليسارى) وبدل أن تقوى الهزيمة من هذه المعارضة إذا بالنظام يتخذ من الحرب ذريعة لتحطيم هذه المعارضة. وبينما شدد النظام قبضته على الشعب اتبع فى الإعلام أسلوبا مضللا فزاد من لهجة الشعارات، وذهبت إلى حد القول بأنه لا خوف من إحتلال إسرائيل لمزيد من الأراضى العربية بما فى ذلك دمشق، لأن العرب حينئذ سيتمكنون من شن حرب شعبية لا قبل لإسرائيل أو الولايات المتحدة بمواجهتها. وكان السلوك على طرف النقيض مع هذه الشعارات. فقد أوقف نشاط الفدائيين عبر الحدود السورية تماما لينتقل منها إلى الأردن ولبنان.

كذلك كان من المفترض أن تتسع المعارضة لما راج من شائعات عن وجود خيانة أدت إلى تآمر النظام الحاكم مع الدولة العبرية لإتاحة الفرصة لها كى تنفذ مخططاتها التوسعية وتضم الجولان، وذلك مقابل أموال حصل عليها المسئولون فى دمشق. وقد سجلت هذه التهم فى بعض مانشر على القراء العرب، فى كتاب لسعد جمعة رئيس وزراء الأردن سنة ١٩٦٧ وكتاب «سقوط الجولان» لضابط استخبارات الجولان قبل الحرب. وقصة إعلان سقوط القنيطرة قبل وقوعها فعلا فى يد الاسرائيليين مشهورة. وكل هذه إتهامات أخطر مما وجه للقيادة المصرية بكثير.

فالذى وجه للقيادة المصرية هو الحماقة والجهل والتقصير ومع أنه لا يوجد مايثبت تهمة قبض الأموال من العدو، فإن تردد الشائعات كان كافيا وحده للإطاحة بالنظام فى سوريا ولكن الذى حدث اقتصر على تبديل المواقع بين شخصيات النظام الحاكم وقد تحقق ذلك بالتدريج وفى مناسبات معينة .

كان أول تبديل يحدث هو استبعاد أحمد سويدان قائد عام القوات المسلحة بعد مضى ستة أشهر من وقوع الهزيمة . وانتظرت عملية التغيير الرئيسية ثلاث سنوات كان الصراع خلالها يدور تحت السطح بين حافظ الأسد وزير الدفاع ، وصلاح جديد رئيس المخابرات. وعندما وقعت أزمة ايلول (سبتمبر ١٩٧٠) بين الملك حسين والفدائيين تبنّى صلاح جديد موقفا متشدداً يرمى إلى التدخل عسكريا فى الأردن لمناصرة الفدائيين بينما أبدى الأسد موقفاً أكثر اعتدالاً . وهكذا تجنب وقوع حرب أخرى مع اسرائيل أو صدام مع الولايات المتحدة على نحو ماسيأتى ذكره فيما بعد.

أما الثالوث الذى كان يحكم سوريا خلال الحرب والمكون من نور الأتاسى رئيس الدولة ، و يوسف زعين رئيس الوزراء ، وإبراهيم ماخوس وزير الخارجية فقد تلاشى دون ضجة .

ومع أن تيار الأسد خلال الأزمة الأردنية قد وصف بالاعتدال ، واستفاد من هذا الموقف للتغلب على منافسة والوصول للسلطة العليا بعد قليل ، إلا أن هذا النظام لم يغير شيئاً فى الدبلوماسية السورية ، فرفض قرار ٢٤٢ ومشروع روجرز، ورفع الشعارات المعادية للولايات المتحدة ، والاستمرار على توثيق العلاقات مع المعسكر الشرقى ، كل ذلك من الأمور التى تميزه عن التحولات الدبلوماسية فى مصر، بعبارة أخرى لم تغير حرب يونيو الاتجاهات الدبلوماسية السورية كما غيرت من دبلوماسية مصر .

الفصـــل الثانـــى

الإنعكاسات العربية والدولية

١ ـ العلاقات العربية :

فى الأيام التى سبقت حرب يونيو استقطب عبدالناصر الزعامة العربية بلا منازع. وبعد وقوع الكارثة تراجعت هذه الزعامة ولكن بصورة تدريجية بحيث أن تأثير عبدالناصر فى السياسات العربية استمر حتى وفاته بدليل الدور الذى حاول أن يلعبه فى أزمة الأردن سنة ١٩٧٠ ، ومع ذلك فإن الهزيمة العسكرية أتاحت لشخصيات عربية عديدة أن تبرز على مسرح الصراع العربى الاسرائيلى ، وخاصة من بين رؤساء الدول التى كانت تدعو لمواصلة القتال إن عن صدق أو عدم شعور بالمسئولية. من هؤلاء الرئيس الجزائرى بومدين والرئيس العراقى عبدالرحمن عارف.

وقد تولى الرجلان إدارة المباحثات فى الكرملين بقصد التعرف على مدى استعداد الاتحاد السوفييتى للمساعدة فى إنقاذ الموقف العربى. بينما كان عبدالناصر مشغولاً بما سماه تأمين الجبهة الداخلية ، لايستطيع مغادرة البلاد للإشتراك فى هذه المباحثات الهامة .. وسيرد بعد قليل ذكر بعض التفاصيل عن مباحثات موسكو ومنها يتضح أن رئيسى الجزائر والعراق اتخذا موقفا أشد تصلبا من زعيم (القومية العربية) الذى غدا يتخذ موقفا وسطا بين فريق المتشددين العرب وفريق من يسمون بالمعتدلين أو أصدقاء الغرب مثل السعودية أو ليبيا السنوسية.

وبدون هذا التحول فى الإتجاه الناصرى ماكان من الممكن عقد إجتماع قمة عربى يحضره جميع رؤساء الدول تقريبا ، ويجمع بين عبدالناصر والملك فيصل الذى تعرض منذ قليل لشتائم الرئيس المصرى .

ومما لاشك فيه أيضا أن قرار الحكومة المصرية سحب قواتها من اليمن قد سهل عقد مؤتمر قمة الخرطوم . وقد جاء هذا المؤتمر انبثاقا عن مؤتمر وزارى عربى عقد بقصد البحث فى استخدام سلاح النفط أو وسائل الضغط الاقتصادى الأخرى للتأثير على الدول التى تؤيد اسرائيل ، وذلك كبديل عن أسلوب المواجهة العسكرية الذى أتى بنتائج عكسية . أما إختيار الخرطوم كمكان لإنعقاد المؤتمر فيعود إلى أمرين : أن حكومة السودان فى ذلك الوقت كانت تحظى بصلات طيبة مع مختلف الأطراف ، كما أن الرئيس محمد أحمد محجوب بذل نشاطا واسعا للتوفيق بين الأطراف العربية المتخاصمة .

كان الموضوع الذى يثير الجدل ، ويؤثر على العلاقات العربية فى الأيام التالية للنكسة هو مدى تعاون الدول النفطية فى المعركة بحظر تصدير النفط ، ومن الذى أوقف الضخ ومن الذى استأنفه . ويذكر محمود رياض أنه أول من دعا فى المؤتمر الوزارى العربى إلى تعديل خطة حظر النفط والاستعاضة عنها بتقديم المساعدات لدول المواجهة حتى تستطيع إعادة بناء قواتها المسلحة . وسواء أصح هذا القول أم لا ، فإن خطة حظر النفط كسلاح فى الصراع العربى الإسرائيلى لم تكن تحدث نفس التأثير فى سنة ١٩٦٧ على نحو ما استحدثه فى سنة ١٩٧٣ . ففى سنة ١٩٦٧ لم تكن أزمة الطاقة ملموسة إلى حد كبير، كما أن الولايات المتحدة ، وهى المعنى الأول بحظر النفط لم تكن تستورد سوى نسبة ضئيلة من حاجياتها النفطية من الأقطار العربية . ثم أن معظم امارات الخليج كانت ماتزال تحت الحماية البريطانية .

وقبل إنعقاد مؤتمر الخرطوم ظهرت اقتراحات تشير إلى تخصيص نسبة من إيرادات الدول البترولية المستقلة لمساعدة معسكر المجابهة وذكرت نسبة ١٠٪ كحد معقول ، بيد أن تخصيص نسبة أيا كانت أثار دائما مخاوف وحساسيات الدول البترولية لما تنطوى عليه من مساس بسيادتها ، ولذلك ستتقبل بكل يسر

الإقتراح البديل وهو تخصيص مبلغ مقطوع تتكفل كل دولة بدفعه حسب فائضها النقدى . وطبقا لهذا المعيار تقرر فى مؤتمر الخرطوم أن تدفع الكويت مبلغ ٥٥ مليون جنيه ، والسعودية ٥٠ مليون ، وليبيا ٣٠ مليون. وتوزع هذه المبالغ على كل من مصر وسوريا والأردن.

كانت تلك هى المرة الأولى التى تتلقى فيها مصر إعانة من دول عربية . ويبدو أن عبدالناصر شعر بجرح عميق أصاب زعامته ، فهو الذى اعتاد أن ينفق من ميزانية مصر الأموال الطائلة على حركات التحرر العربية واللاجئين السياسيين العديدين . فكيف تدور الدائرة ويمد عبدالناصر يده ليتلقى المساعدات من (الرجعية العربية) ، ولكى ينفس عن هذا الشعور اقترح عبدالناصر أن يخفض المبلغ المخصص لمصر بمقدار عشرين مليونا لصالح سوريا . وسيظل هذا الشعور ملازما له حتى ينعقد مؤتمر الرباط فى ديسمبر ١٩٦٩ فيدور جدل بين القذافى وفيصل حول قيمة المساعدات و يقترح القذافى رفعها فيرفض فيصل قائلا إن السعودية تقدم ماقيمته ١٢٪ من دخلها بينما لاتقدم ليبيا سوى ٤٪ فإذا كانت ليبيا مستعدة لزيادة المعونة الى مايتجاوز ١٢٪ فإن السعودية ستحذو حذوها . أمام هذا الجدل انسحب عبدالناصر من مؤتمر الرباط ، عازما على أن يزيد من اعتماده على السوفييت مما أدى إلى انفراط عقد مؤتمر الرباط دون قرار.

وما هو جدير بالملاحظة أن عبدالناصر وجد من الأيسر على نفسه تلقى المعونة من السوفييت ولو على شكل قروض كما أن السادات سيؤثر فيما بعد المنح والقروض الأمريكية على الأموال العربية . ولن يجد حرجا فى أن تتفاخر أجهزة إعلامه بكل منحة أو قرض تقدمه الولايات المتحدة . على أية حال فقد وجد عبدالناصر تبريراً معقولاً للتراجع عن دعوى حظر النفط والاستعاضة عنه بالمعونات العربية ، وذلك بالقول أن مستقبل الضفة الغربية لايحتمل التأخير، وأسلوب حظر النفط لايؤثر إلا على المدى الطويل ، وقد يكون من المكن التوصل إلى حل يتم بين الملك حسين والدول الغربية بالطرق الدبلوماسية .

كان تقرير المساعدات لدول المواجهة هو النتيجة الأولى لمؤتمر قمة الخرطوم ، فى أغسطس سنة ١٩٦٧ ، أما النتيجة الثانية فهى إعلان المبدأ القائل بألا صلح

ولا مفاوضة ولا إعتراف بإسرائيل وهو ما سمى باللاءات الثلاثة . تقرر هذا المبدأ بناء على إقتراح أحمد الشقيرى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية حينذاك . ذلك أنه لوحظ تحول جهات عربية كانت ترفع شعارات الحرب ، ثم أضحت تستعمل أساليب معتدلة تنم عن استعداد للتفاوض غير المباشر أو الحديث عن إنهاء حالة الحرب ، فقدم الإقتراح للحيلولة دون تغيير الإتجاهات التى كانت سائدة قبل حرب يونيو . .

ومما زاد من مخاوف منظمة التحرير تلك الأحاديث التى جرت فى موسكو بين بومدين و بريجينيف ، إذ حث الزعيم السوفييتى العرب على تبنى فكرة إنهاء الحرب حتى يكسبوا أصواتا تؤيد القضية العربية فى الأمم المتحدة ، واعترض إذ ذاك الرئيس الجزائرى بقوله إن إنهاء حالة الحرب يعنى مرور السفن الإسرائيلية فى قناة السويس ، وهو مالم يجد فيه بريجينيف سبباً للتمسك بحالة الحرب ، مما دفع بومدين إلى القول بأن قبول إنهاء حالة الحرب وما يترتيب على هذا المبدأ من نتائج يؤدى حتما إلى سقوط النظم التقدمية فى الشرق العربى . هكذا كان التفكير السائد فى العالم العربى وقت انعقاد مؤتمر قمة الخرطوم .

إن مغزى هذا المؤتمر يكمن فى أنه غطى على الخلافات العربية ولو بصورة ظاهرية ومؤقتة ولن يمضى وقت طويل حتى تبرز الخلافات بدءا بالعلاقات بين سوريا والأردن . ثم أن موافقة حكومة عبد الناصر والملك حسين على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يعتبر خروجا صريحا على قرارات مؤتمر الخرطوم بعد مضى أقل من ثلاثة أشهر على إنعقاده . فن المعروف أن هذا القرار نص فيا نص عليه إنهاء حالة الحرب . صحيح أن عبد الناصر لم ينتقد سوريا لرفضها القرار، بل إنه اعتبر الخلاف فى هذه القضية مفيدا وحقيقة الأمر أن عبدالناصر كان يتكلم بثلاث لغات فى نفس الوقت . فهو يقبل بإنهاء حالة الحرب حين يتوجه إلى الأروقة الدولية ، وهو يظهر استعداده لاستئناف القتال حينما يواجه مؤتمرات عربية . وحينما يتحدث إلى المصريين يعلن أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة . ولا صوت يعلو فوق صوت المعركة . ومن ثم فإن أية معارضة لنظامه ستعرقل الهدف المصيرى وهو إسترداد الأرض .

٢ ـ رد الفعل السوفييتى :

أظهر الإتحاد السوفييتى اهتماما فوق المعتاد بمسألة العدوان الاسرائيلى ، وقاد الحملة ضد اسرائيل فى مجلس الأمن أثناء الحرب ، وفى الجمعية العامة بعد ذلك ، ودعا الكرملين دول أوربا الشرقية لعقد مؤتمر قمة ، وهو مالم يحدث إبان أزمات تتعلق بقضايا العالم الإشتراكى مثل أزمة كوبا وسحب الصواريخ منها سنة ١٩٦٢ ، ولذا حاول الكتاب أن يقدموا تفسيرات لهذا الإهتمام السوفييتى فهو يعود إلى الخوف من تحول الرأى العام العربى وتيقنه من أن الغرب هو الذى يملك أوراق الحل ، وأن ترك الأنظمة الصديقة فى هذه الظروف سيؤدى إلى سقوطها . وهناك من فسر هذا الإهتمام بدوافع اقتصادية . فالاستثمارات السوفييتية الهائلة فى المشروعات المصرية والسورية قد تضيع هباء إذا سقطت هذه النظم . وحسب رأى ثالث أن الاتحاد السوفييتى وجد فى الانتكاسة فرصة لتأكيد نفوذه . ولكن يرد على هذا الرأى بأن الكرملين نصح الزعماء العرب بعد حرب يونيو أكثر من مرة كى يعيدوا الجسور مع الولايات المتحدة لعلهم يستطيعون بالطرق الدبلوماسية تحقيق كسب مالا سترداد حقوقهم .

ورد الفعل الذى يلفت النظر هو ما تحقق على المستوى الشعبى ، فقد قامت مظاهرات فى موسكو منددة بسياسة بلادهم التى قدمت المعونات والأسلحة لأناس لم يحسنوا استخدامها ، وهذا أمر نادر الحدوث فى الدول الشيوعية مما يثير الشك فى أن تكون هذه المظاهرات مدبرة لإفهام الزعماء العرب بأن التأييد السوفييتى ينبغى أن يقابله عمل عربى إيجابى وإلا فالحل السلمى هو الممكن .

ومن الجائز أن إهتمام السوفييت يعود إلى مسلكهم فى الأيام التى سبقت الحرب والوعود التى بذلت لمصر وسوريا ، والتى تنطوى على التأييد المعنوى وأخطأ القادة العرب فى فهم المدى الذى يمكن أن يذهب إليه السوفييت . واستمر هذا التأييد المعنوى للمحافظة على الأنظمة الصديقة ضد ماقد تواجهه من معارضة داخلية .

وعندما انعقد مؤتمر قمة الدول الاشتراكية ، وقرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وشذت رومانيا عن هذا القرار، تأكد اتجاه السوفييت نحو نفضيل العمل الدبلوماسى بالإضافة إلى تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التى تضررت من العدوان . وبدا أن المعسكر الاشتراكى لا يشجع العرب على اللجوء إلى القوة ، وهو يختلف فى ذلك عن موقف الصين التى تحدثت عن وجوب قيام العرب بحرب شعبية وعدم الاستسلام لوقف إطلاق النار، وقالوا لوتقدمت اسرائيل إلى احتلال الدلتا أو دمشق فإن ذلك يتيح الفرصة لحرب شعبية طويلة النفس تنهك اسرائيل . وعلى العكس راح الكرملين ينصح عبدالناصر بالإتصال المباشر مع الولايات المتحدة ، وهذا ما سيفعله السوفييت أنفسهم حينما يذهب كوسيجين رئيس الوزراء لحضور الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعقد مباحثات خاصة مع الرئيس الأمريكى جونسون يحاول من خلالها التنسيق بين الدولتين العظميين لإيجاد حل دبلوماسى لما اشتهر بأزمة الشرق الأوسط ، تلك الأزمة التى يمكن إيجازها فى اخلال التوازن بين الحق العربى والقوة الاسرائيلية .

ولا يمكن القول بأن التأييد السوفييتى اقتصر على التأييذ المعنوى والدبلوماسى ، بل كان هناك اسعتداد لتدعيم القدرات العسكرية العربية ، ولكن بتحفظ يستهدف أن يتم هذا التدعيم بأسلحة دفاعية فقط ، وسيتضح ذلك بجلاء حينما تجرى المباحثات بين وفد سوفييتى كبير حضر إلى القاهرة فى أواخر يونيو، وكان المفترض فى الأصل أن يدعى عبدالناصر للإجتماع مع القيادة السوفيتية فى الكرملين غير أنه اعتذر بسبب تحرج الوضع فى الداخل .

اختير بودجورنى رئيس الدولة لقيادة الوفد السوفييتى إلى القاهرة ، وهو ليس الشخصية الأولى فى ترتيب سلم القيادة الشيوعية . ومع ذلك فإن إرسال الشخصية ، الثالثة فى الدولة يعد تعبيراً عن مدى إهتمام السوفييت بالقضية ، كما أن الوفد ضم الماريشال جريشكووزير الدفاع السوفييتى لدراسة حاجيات مصر العسكرية .

فى بداية المباحثات طلب ناصر تزويد مصر بطاترات ومدرعات وخبراء للتدريب على الأسلحة الجديدة ، وتعليم الضباط نظام التنسيق بين الأسلحة

المختلفة . والذى يلفت النظر هو طلب اشتراك السوفييت فى أعمال الدفاع الجوى ، ذلك أن عبدالناصر كان يعتقد بإحتمال عبور إسرائيل لقناة السويس أو القيام بهجوم جوى واسع النطاق ، ومع أن بودجورنى استبعد حدوث مثل ذلك فى الوقت الحاضر ، إلا أن المخاوف سيطرت على (الزعيم) وتحت وطأة تلك المخاوف عرض عبدالناصر تقديم تسهيلات للأسطول السوفييتى على إمتداد الشواطىء المصرية من بورسعيد إلى السلوم ورجّا محدثة أن يظل هذا الموضوع طى الكتمان حتى لا يؤثر على مركزه داخل مصر أو فى العالم العربى .

وبخصوص الطائرات سأل بودجورنى : هل الهدف منها الدفاع عن الأجواء المصرية أم الهجوم على إسرائيل ؟ وهو ما أصبح السوفييت يعارضون فيه أو فى أية مغامرة حربية . وأجاب عبدالناصر أنه فى حالة الحرب لا فرق بين الدفاع أو الهجوم .. وأضاف بحق أنه حتى على فرض اللجوء للطرق السياسية فلا بد من وجود توازن عسكرى للوصول إلى الحل السلمى الذى يقوم على أساس الإنسحاب من الأراضى العربية المحتلة .

وتطرق الحديث إلى إعلان جونسون مبادئه الخمسة بخصوص الشرق الأوسط ، والتى تضمنت عدم إحتلال الأراضى بالقوة ، وإنهاء حالة الحرب . فتساءل بودجودرنى : لماذا لا تجرب مصر خطة إنهاء حالة الحرب (وقد استسفرنا من خبراء القانون الدولى فصرحوا بأن إنهاء حالة الحرب لا يعنى بالضرورة اعتراف أحد الطرفين بالآخر).ولم ينس الوفد السوفييتى أن يسأل عن طبيعة العلاقات مع الصين ، والتى قدمت هى الأخرى عروضا بالمساعدة ، مما يدل على أن النظرة السوفييتية كانت تدور فى مجال المؤثرات الدولية الواسعة ، وهو ما لم يفهمه عبدالناصر .

ومن المعروف أن النظام المصرى حرص على الابتعاد عن هذا الصراع الخاص بالمعسكر الاشتراكى وكان يود الاستفادة من الطرفين الصينى والسوفييتى ، ولكن نظراً لأن العروض الصينية محدودة وغير عملية فإن عبدالناصر أرضى محدثه السوفييتى بالقول إن الصين عرضت أسلحة خفيفة (وهى ستفيدنا فى وقف إطلاق النار) .

استجاب السوفييت ولو بشيء من التباطوء لسد الحاجات العسكرية الملحة، وكانوا مترددين فى إرسال الخبراء لأنهم ضد مبدأ جعل الصراع العربى الاسرائيلى ميدانا من ميادين الحرب الباردة. وعلى العكس أدرك عبدالناصر منذ تعرض نظامه للهزيمة أنه سيضطر إلى مزيد من الإعتماد على السوفييت، وبالتالى فإن مبدأ عدم الإنحياز الذى تفاخر به فى الخمسينيات لم يعد مطبقاً إلا من حيث الشكل والمظهر، وبمضى الوقت وازدياد الضغط العسكرى الاسرائيلى إبان حرب (الاستنزاف) ١٩٦٩ — ١٩٧٠ تعاظم النفوذ السوفييتى وأخذ عبدالناصر يهرع إلى موسكو كلما تعرضت البلاد لأخطار الغارات الإسرائيلية أو الضغط على جبهة القناة. وهكذا فقد نظام ١٩٥٢ ميزة ادعى أنه حققها للبلاد، وهى قدرتها على ممارسة الحياد إزاء الدول الكبرى.

٣ — تراجع الأمم المتحدة :

ومن المؤكد أن عبدالناصر عول على تدخل الأمم المتحدة بشكل ما عندما صعد التوتر فى مايو وغامر بالحرب. فإذا كان يحسب حسابا لإنسحاب جزئى من سيناء أو غزة فلا شك أن ذكريات حرب ١٩٥٦ ظلت مسيطرة على تفكيره، وفى هذه الحالة قد يجتمع مجلس الأمن أو الجمعية العامة لإتخاذ قرارات تلزم اسرائيل بالإنسحاب. والذى حدث هو أن الأمم المتحدة كانت فى سنة ١٩٥٦ قد أظهرت فعالية فى معالجة إنسحاب اسرائيل بتأثير من الولايات المتحدة، ولم يقتصر الأمر فى سنة ١٩٦٧ على تحول الموقف الأمريكى، بل إن الرأى العام داخل المنظمة الدولية شهد تغيرا خطيرا فلم تتعاطف الغالبية مع الحكومات العربية بسبب أسلوب الإعلام العربى الذى ساد قبيل حرب يونيو وانطوى على تهديد اسرائيل بالدمار.

وقد كانت مفاجأة لعبدالناصر حينما إجتمع مجلس الأمن فى أول أيام الحرب وأمر بوقف إطلاق النار دون أن يقرن ذلك بطلب الإنسحاب إلى المواقع السابقة. ومن ثم رفض المندوب المصرى القرار. ثم وجهت إليه التعليمات يوم ٨ يونيو بقبول وقف إطلاق النار دون اشتراط الإنسحاب. وعبثا حاول السوفييت تعديل هذا

الموقف غير أن مجلس الأمن يخضع كما هو معروف لفيتو الدول الكبرى ، ومن بينها الولايات المتحدة . وهكذا تصدر الاتحاد السوفييتى الدعوة إلى عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة . وعندما تم انعقادها فى أواخر يونيو ظهر أن عدداً كبيراً من الدول يؤيد وجهة النظر الأمريكية القائلة بضرورة إنهاء حالة الحرب والإعتراف باسرائيل قبل دعوتها إلى الإنسحاب . ولم تظفر المشروعات الأخرى المؤيدة لوجهة النظر العربية بأغلبية الثلثين .

طرحت مسألة النزاع العربى الاسرائيلى مرة أخرى على مجلس الأمن فى نوفمبر ١٩٦٧ ومما دفع بالقضية إلى المجلس وقوع حوادث فى اكتوبر ١٩٦٧ صار يخشى اندلاع القتال من جديد ، منها إغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات بصواريخ البحرية المصرية . وثأر إسرائيل بعد ذلك بثلاثة أيام بإشغال الحرائق فى معامل تكرير البترول بالسويس . وقدم لمجلس الأمن حينئذ مشروعان : أحدهما تبنته نيجيريا ومالى وهو يقضى بالإنسحاب الإسرائيلى من جميع الأراضى العربية المحتلة على أن يتم إنهاء حالة الحرب بعد ذلك . أما المشروع الثانى فتقدم به الوفد الأمريكى و يدعو إلى إقامة « السلام » أولا بين الدول العربية وإسرائيل ، ثم يتم الإنسحاب بعد ذلك من معظم الأراضى العربية وليس جميعها ، فيمكن تعديل الحدود لصالح إسرائيل خاصة من جهة الضفة الغربية . وقد واجه كلا المشروعين معارضة بحيث شل المجلس عن إتخاذ قرار . وهنا رأى الدبلوماسى البريطانى لورد كاردون الذى يمثل بلاده فى الأمم المتحدة التقدم بمشروع ينطوى على عبارات غامضة و بالتالى يمكن أن يحظى بموافقة كل من الإتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ومختلف الأطراف فكان ذلك هو منشأ قرار ٢٤٢ الشهير الذى صار أساساً لمواقف الأمم المتحدة ، فقد كرره مجلس الأمن عندما أصدر قراراً بوقف القتال إبان حرب اكتوبر ١٩٧٣ كما أن إتفاقية كامب ديفيد ستجعله أساسا للسلام المقترح بين مصر وإسرائيل سنة ١٩٧٨ ونظراً لأهمية هذا النص والتفسيرات والتأويلات التى تعرض لها كأى نص غامض ، نورد بنوده فيما يلى :

١ ــ يؤكد أن تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة يتطلب إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ، الأمر الذى يجب أن يتضمن كلا المبدأين التاليين :

(أ) إنسحاب القوات الاسرائيلية من أراضى احتلتها فى النزاع الأخير.
(ب) إنهاء جميع حالات الحرب أو الإدعاء بها والاعتراف بالسيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة وبحقها فى أن تعيش فى سلام فى نطاق حدود آمنة ومعترف بها ومتحررة من أعمال القوة والتهديد بها.

٢ــ ويؤكد أيضاً ضرورة:
(أ) ضمان حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية فى المنطقة.
(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
(جـ) ضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة من خلال إتخاذ إجراءات تشتمل على إقامة مناطق منزوعة السلاح.

٣ــ ويطلب من السكرتير العام أن يعين ممثلا خاصا ليتوجه إلى الشرق الأوسط وإقامة إتصالات مع الدول المعنية من أجل السعى لإيجاد إتفاق والمساعدة فى الجهود الرامية إلى تسوية سلمية ومقبولة بما يتمشى مع شروط هذا القرار ومبادئه.

وهنا لابد من استخلاص عدة أمور يكشف عنها هذا القرار..

أولاً: أنه تحدث عن «أراضى» احتلت مما يعنى الإنسحاب من بعض الأراضى وليس كلها، غير أن حكومة عبدالناصر عندما رأت قبول هذا القرار بررت موقفها بأن النص الفرنسى يتضمن أداة التعريف des territoires.

ثانياً: إن عبارة «حدود آمنة ومعترف بها» توحى بأن اسرائيل تحتاج إلى تعديل فى الحدود لضمان أمنها. فهى مثلا كانت تعتبر هضبة الجولان موقعا استراتيجيا يهدد أمنها، كما كانت تشكو من ضيق مساحتها فى بعض المناطق المقابلة للضفة الغربية، فتعديل الحدود فى هذه المناطق وارد فى عبارة «حدود آمنة».

ثالثاً: ومن الأمور التى تحتمل اللبس والتأويل عبارة «التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين» فهل المقصود بها اللاجئون الفلسطينيون قبل حرب ١٩٦٧، أم الذين خرجوا من البلاد بعد ذلك. بل يلاحظ أن النص تجنب وصف فلسطينيين، وكأنه لا يريد الاعتراف لهم بالهوية.

رابعاً: إن النص على حرية الملاحة فى الممرات المائية هو بمثابة تأكيد لحقوق إسرائيلية كان من الممكن أن تنتفع بها ضمنيا فى إطار المبدأ العام القائل بإنهاء حالة الحرب. غير أن واضع القرار إختار الصيغة التى تدين الموقف الذى خلقه عبد الناصر بإغلاق مضايق تيران وصنافير فى مايو ١٩٦٧.

خامساً: إن معظم المبادىء التى وردت فى هذا النص تتعارض تعارضاً تاماً مع مقررات مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم القائلة بألاصلح ولاتفاوض ولا إعتراف بإسرائيل.

لكل هذه النتائج المستنبطة من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لم يتوقع أحد من أعضاء الحكومة المصرية أو من قيادة مايسمى بالإتحاد الاشتراكى أن يقبل عبد الناصر هذا القرار، بيد أنه فاجأ الجميع بإعلان قبوله.

من بين المبررات العديدة التى قدمها لهذا الموقف القول بأن قبول القرار ٢٤٢ يظهر للسوفييت حسن نية مصر نحو إنهاء حالة الحرب طبقا لنصيحة الكرملين. وعندما يكتشف هؤلاء إن اسرائيل لم تنفذ الإنسحاب سيرفعون تحفظاتهم عن تزويد مصر بالسلاح. كما أنه تصور أن من الممكن استفادة الأردن من قبول القرار باسترجاع الضفة الغربية التى كانت تشغل بال عبد الناصر كما ذكرنا.

مهما يكن من صواب هذا التبرير فإن قبول القرار فتح الباب أمام الوساطات الدولية سواء أكانت ممثلة فى جونار يارنج مندوبا عن السكرتير العام للأمم المتحدة أو مؤتمرات الدول الأربع الكبرى. وقد اصطدمت كل هذه الوساطات بالتصلب الأمريكى الاسرائيلى كما سنوضحه فى الفصل التالى.

الفصـــل الثالـــث

التصلب الأمريكى الإسرائيلى

إن قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يعتبر تحولا جوهرياً فى موقف مصر إزاء الصراع مع إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ ، وقبل عامين فقط ، أى فى سنة ١٩٦٥ شن عبد الناصر حملة ضارية على الحبيب بورقيبة ، لأنه اقترح إنهاء حالة الحرب والإعتراف بإسرائيل مقابل تنازلها عن بعض الأراضى طبقا لتقسيم الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ وليس طبقا لحدود الخامس من يونيو كما يقضى قرار مجلس الأمن الذى يلمح فوق ذلك إلى إمكانية تعديلها لصالح إسرائيل. وليس معنى ذلك أننا نخطىء عبد الناصر بقبول قرار ٢٤٢ ، وإنما نريد القول بأنه وهو الذى بنى أمجاده على الإدعاء بالقدرة على تحقيق الأمانى العربية ولو بتحجيم إسرائيل ، لايجوز له أن يحتفظ بمركز الزعامة بعد أن اضطر إلى هذا التراجع .

ومن المؤسف أن هذا التراجع واللين فى الموقف الناصرى قوبل بتصلب مطرد من المعسكر الأمريكى الاسرائيلى. لقد كانت السياسة الأمريكية فى الخمسينيات تحسب حسابا للجانب العربى فتنحاز إلى إسرائيل فى حدود ، أما فى الستينيات وخاصة بعد هزيمة دول المواجهة العربية فى يونيو فقد أصبحت تنحاز بشكل صارخ دون أية مراعاة للجانب العربى ، هذا رغم ملاحظة أن حاجة الولايات المتحدة للنفط العربى زادت مثل حجم الاستثمارات والمصالح الاقتصادية فى البلاد العربية. فكيف نفسر هذا التناقض ؟

هناك أكثر من سبب : أولاً : أن دولتي المواجهة الرئيسيتين مصر وسوريا اتجهتا إلى المعسكر الاشتراكي وكانت زعامتها تستخدم هذا التقارب للتلميح إلى إمكان إثارة حرب عالمية بين الدولتين العظميين دون ان يطابق هذا التلميح حقيقة العلاقات بينهما و بين الإتحاد السوفييتي. أي أن النظامين الحاكمين في مصر وسوريا ظنا أن وضع النزاع العربي الاسرائيلي في إطار الحرب الباردة يفيدهما أو على الأقل يشعر العالم بأهمية أشخاص المتزعمين ، في حين أن الإتحاد السوفييتي لم ينظر إطلاقا إلى الصراع العربي الاسرائيلي من هذه الزاوية. وكان على القيادات العربية أن تفهم أن صراعات أخرى أكثر أهمية للعالم الاشتراكي وقضاياه لم تؤد إلى حرب عالمية مثل الحرب في كوريا وفيتنام.

صحيح أن الكرملين كثيراً ما أعلن أن الشرق الأوسط أقرب إليه من الناحية الجغرافية، ولكنه كان يتطلع إلى حالة المشاركة مع الولايات المتحدة في تدبير شئون المنطقة بينما كانت الولايات المتحدة تسعى إلى الانفراد بها أو ابعاد مظاهر النفوذ السوفييتي منها .. ومن هنا كانت السياسة الأمريكية أكثر ايجابية . وإذا قفزنا على مراحل التاريخ نجد الأمثلة كثيرة على هذه الإيجابية التي تقابل بنوع من السلبية السوفييتية. من هذه الأمثلة إعلان نيكسون التعبئة النووية في أعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ واستنجاد السادات بمتطوعين من السوفييت والأمريكيين.

ثانيا : إبان الأزمة اللبنانية خلال عامي (١٩٨٢ ، ١٩٨٣) وإنزال مشاة البحرية الأمريكية في لبنان يضاف إلى ذلك الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط ممثلا في قواعد حلف الأطلسي بتركيا واليونان أو الأسطول السادس في شرق البحر المتوسط.

وهناك بعض الوقائع المتصلة بحرب يونيو، والتي تدل على أن السوفييت يسلمون بالمشاركة الأمريكية ، في حين أن العكس غير صحيح . فقد روى الرئيس الأمريكي جونسون أن الكرملين إتصل به في العاشر من يونيو ١٩٦٧ بواسطة الخط الأحمر ليخبره بأن القوات السوفييتية ستضطر إلى التدخل المباشر في حالة تقدم القوات الإسرائيلية إلى دمشق . كان رد جونسون هو أننا نعرف حدود التقدم الإسرائيلي ولن يصل إلى دمشق.

ثالثاً : عرف الأمر يكيون أن الإنقسامات العربية تقلل من القدرة على التأثير، خاصة وأن الدول البترولية تسودها أنظمة تتطلع إلى حماية الولايات المتحدة ، لا إلى مجابهتها مهما كانت الظروف . وهذه الأوضاع التى وجدت فى الستينيات نتيجة تصنيف الأنظمة إلى رجعية وتقدمية لم تكن موجودة بالخمسينيات على نفس هذا النطاق الذى غذته حرب اليمن .

رابعاً : إن سرعة الهزيمة العسكرية وماتركته من أبعاد كان من شأنه أن يقنع البيت الأبيض ، وحتى أصحاب المصالح الأمر يكية فى الشرق الأوسط بأنهم يستطيعون أن ينحازوا إلى إسرائيل دون أن يخسروا شيئاً .

ومن الملاحظ أن التحيز الأمر يكى وتحدى الولايات المتحدة للحقوق العربية بدأ فى أثر حرب يونيو فى نطاق ضيق ، ثم أخذ يتسع بمرور الوقت . ففى ١٩ يونيو أصدر جونسون مبادئه الخمسة كأساس لحل مشكلة الشرق الأوسط ، وهى عند تحليلها تبدو أفضل من قرار ٢٤٢ فى التفاصيل . فهى تشير إلى حق جميع الدول فى البقاء والإعتراف ، ولكنها لاتتحدث عن حدود آمنة مما يلمح إلى تعديل نظام الحدود . كما أنها تحتوى على مبدأ كان من الممكن أن يحد من التحيز الأمر يكى لإسرائيل ، ألا وهو الحد من سباق التسلح غير أننا سنجد بعد ذلك أن تسليح الولايات المتحدة لإسرائيل تجاوز بعد حرب يونيو ٦٧ الحدود التى كانت قائمة قبل تلك الحرب .

كان إعلان نقاط جونسون الخمس مجرد تصريح علنى المقصود به الاسترخاء فى البلاد العربية حتى تمتص ذيول الهزيمة . أما حقيقة الموقف الأمر يكى فتتضح من المباحثات التى تجرى خلف الأبواب المغلقة مع كبار المسئولين السوفييت . ففى اللقاء الذى تم بين جونسون وكوسيجين فى جلاسبورو أثناء إنعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، عبر الرئيس الأمر يكى عن أسفه لموقف ايزنهاور سنة ١٩٥٦ وقال إنه مارس ضغطا على إسرائيل للإنسحاب مقابل شىء بسيط هو حق الملاحة فى مضايق تيران وصنافير. أما هو فلن يضغط على إسرائيل ولن يرضى بأقل من إعتراف عربى صريح بالوجود الإسرائيلى كى يبدأ التفاوض من أجل الإنسحاب . ولذا يرى بعض الكتاب أن قرارات مؤتمر الخرطوم دفعت بالأمر يكيين إلى التصلب والتحيز الكامل لإسرائيل .

وبينما كان الحديث السائد فى أعقاب حرب يونيو يدور حول الإنسحاب الإسرائيلى الكامل على أن يعقب ذلك الإعتراف العربى ، تبدل الوضع وأصبح الحديث يدور حول الإعتراف العربى أولاً ، ثم الإنسحاب دون تحديد عما إذا كان هذا الإنسحاب شاملاً أو جزئياً .

وفى اكتوبر ١٩٦٧ خرج جونسون بتصريح جديد وضح فيه أن الإنسحاب لاينبغى بالضروة أن يكون عن جميع الأراضى العربية التى إحتلت فى الصراع الأخير، ومن ثم قبلت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن فى صيغته المبهمة حسبما سبق ذكره ، وسيكرر جونسون هذا التصريح بشكل أوضح قبيل مغادرته للبيت الأبيض .

فى نفس الوقت اتخذت السياسة الأمريكية منحى جديداً ، وهو التميز بين سيناء وبين غيرها من الأراضى العربية المحتلة . وروى محمود رياض أنه أثناء انعقاد الجمعية العامة عرض دين راسك مشروعا مفصلا يتضمن انسحابا اسرائيليا من سيناء بشروط أفضل مما سيحدث بعد ذلك بعشر سنوات ، عندما تعقد إتفاقية كامب ديفيد ، واعتبر وزير خارجية أمريكا أن رفض هذا المشروع ينم عن تصلب مصرى ، وتساءل إذا كنا نعرض عليكم استرداد أراضيكم دون جهد ، فكيف ترفضون ذلك ؟

والواقع أن عبد الناصر بخلاف السادات، كان يعتبر نفسه مسئولاً عن الأراضى العربية الأخرى بنفس القدر ولاسيما الضفة الغربية المليئة بالسكان العرب الذين خضعوا لذل الإحتلال .

ورغم أن هذا المشروع لم يتجاوز مجرد عرضه للبحث فمن المفيد ذكر خطوطه العريضة لتوضيح الإتجاه البيانى للتصلب الأمريكى الاسرائيلى بين عامى ١٩٦٨ ، ١٩٧٨ :

١ ــ إنسحاب اسرائيل من الأراضى المصرية بالكامل .

٢ ــ إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر.

٣ ــ يتبع ذلك فتح قناة السويس للملاحة الإسرائيلية .

٤ ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس سؤال كل لاجئ بطريقة سرية ، وبصفة شخصية عن رغبته فى العودة إلى إسرائيل . وفى حالة رفضه فله أن يختار أى بلد يريد أن يذهب إليه دون أن يشكل هذا ارتباطا مسبقا على هذه الدول .

٥ ـ تواجد قوات دولية فى شرم الشيخ على ألا تنسحب إلا بقرار مجلس الأمن أو الجمعية العامة .

٦ ـ تفاهم حول مستوى التسليح فى المنطقة .

٧ ـ توقيعنا (أى الولايات المتحدة) على هذه الوثيقة التى تتضمن هذه الإلتزامات ، وكذلك إسرائيل .

ومع أن سمة الصلح المنفرد تبدو فى هذا المشروع بصورة أوضح من إتفاقية كامب ديفيد التى خصصت قسما كاملاً لموضوع الحكم الذاتى للفلسطينيين إلا أن مستقبل الفلسطينيين لم يحدد بشكل واضح فى كلتا الحالتين . وفوق ذلك تراجعت إتفاقيات كامب ديفيد فى الأمور التالية :

١ ـ إن مشروع راسك جاء خاليا من مبدأ تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل .

٢ ـ إنه نص على تواجد قوات دولية تتولى الأمم المتحدة حق سحبها أو إبقائها ، بينما نصت إتفاقيات كامب ديفيد على وجود قوات متعددة الجنسيات فى وسط سيناء ، وليس فى شرم الشيخ فقط ، كما أن صاحب القرار فى إبقائها أو سحبها هم الأطراف الموقعة على الإتفاقية : مصر والولايات المتحدة ، وإسرائيل . وبذا تملك الأخيرة حق الفيتو على سحب هذه القوات .

٣ ـ لم يحدد المشروع مستوى تسليح سيناء وترك الباب مفتوحاً لكى تستطيع مصر المطالبة بتواجد عسكرى أفضل مما نصت عليه إتفاقية السلام .

مهما يكن فلا نقصد من التركيز على هذه المقارنة أن الولايات المتحدة كانت جادة فى تنفيذ المشروع . ولو قبلته الحكومة المصرية حينئذ فلربما خسرت التضامن العربى دون أن تربح شيئاً ، ذلك أن فترة رياسة جونسون كانت توشك على

نهايتها . وعندما حل نيكسون فى البيت الأبيض فى يناير ١٩٦٩ وضح معالم السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة ، ورتب أولوياتها على النحو التالى :

أولاً : البحث عن وسيلة لإنهاء الحرب فى فيتنام ..

ثانياً : إقامة جسور مع الصين الشعبية تمهيداً لتطبيع العلاقات معها ..

ثالثا : الإهتمام بقضية تخفيض السلاح على المستوى العالمى .

رابعاً : الشرق الأوسط .

وكثيرا ماكانت الدوائر الصهيونية تتخذ من موضوع فيتنام مرتكزا لتخويف أصدقائها فى الكونجرس وغيره من إحتمال تنازلات أمريكية لصالح العرب فى مقابل تخفيض السوفييت لمستوى تسليح فيتنام . وفى تقديرنا أن هذا الربط غير وراد لسببين :

أولاً : إن السوفييت لايقبلون بمثل هذه المساومة .

ثانياً : إن النفوذ الصهيونى كان قوياً بحيث لايستطيع أى رئيس حتى لو أراد أن يربط بين المسألتين .

وهكذا استخدمت الدعاية الصهيونية موضوع فيتنام لتدعيم نفوذها فى الدوائر الرسمية الأمريكية . وعلى أية حال فإن كيسنجر سيستخدم نفوذه لدى نيكسون لإنهاء التورط الأمريكى فى فيتنام قبل حرب اكتوبر بعدة أشهر .

لم يعط اليهود أصواتهم لنيكسون فى إنتخابات الرياسة لسنة ١٩٦٨ . بيد أن ذلك لم يبدل شيئاً من إتجاه التصلب الأمريكى فى عهد الرئيس الجديد . فالسياسة لاتخضع فى هذه الدول للميول الشخصية ، ثم أن الرئيس الجديد جاء إلى السلطة والحكومة الأمريكية مقيدة بصفقات تسليح سبق عقدها فى عهد جونسون ، وعلى رأسها صفقة كبيرة لتزويد إسرائيل بمائة طائرة سكاى هوك ، وثمانين طائرة فانتوم .

ومن الملاحظ أن تسليح الولايات المتحدة لإسرائيل بعد حرب يونيو ١٩٦٧ قفز قفزات واسعة إذا ماقورن بحجم التسليح السابق على تلك الحرب . وهذا يجعلنا نتساءل : كيف تغير الولايات المتحدة نظام تسليحها لإسرائيل فتقيده حينما كانت تبدو إسرائيل محاطة بجيران أقوياء . ثم تطلق العنان لتسليحها بعد أن ثبت تفوقها العسكرى على جيرانها .

لقد ذكرت تبريرات عدة منها : اقتناع الولايات المتحدة بأن قوة اسرائيل كفيلة بالمحافظة على المصالح الأمريكية فى المشرق الأوسط طالما أن النظم الحاكمة العربية فى بلاد النفط لاتنوى استخدام القوة ضد هذه المصالح . ومنها أن اسرائيل أفادت البنتاجون بتسليمه أسلحة سوفييتية أجريت عليها الاختبارات ، كما أن المهندسين الإسرائيليين اقترحوا إدخال تعديلات على الأسلحة الأمريكية أفادت فى تحسين مستواها .

ومن أغرب التبريرات التى ذكرت فى هذا المجال منع إسرائيل من البحث عن سلاح نووى إذا هى حرمت من الأسلحة التقليدية المتقدمة .

سار التصلب الإسرائيلى فى خط متواز تقريباً مع السياسة الأمريكية . وحسب اعترافات عبدالناصر نفسه أن ديان ظل ينتظر بعد إنتهاء الحرب مباشرة مكالمة تليفونية من الرئيس المصرى ، عارضاً عليه الصلح ، ولو أنه فعل ذلك لانسحبت إسرائيل من سيناء مباشرة . فالقضية لم تكن متعلقة بالإنسحاب من سيناء كما ذكر ، وإنما المشكلة فى الإنسحاب من الضفة الغربية والجولان . ومثل هذا الكلام يفيد عبدالناصر إعلاميا لأنه يبقى له شيئاً من كرامته المجروحة ، وخاصة أمام العالم العربى . فهو يبدو قادراً على استرجاع الأراضى المصرية غير أنه يأبى ذلك لتمسكه بالحقوق العربية الكاملة .

ومن الجائز أن شروط إسرائيل للإنسحاب من سيناء كانت فى الأيام التالية للحرب أيسر مما سيحدث فى سنة ١٩٧٨ فهى لم تنشىء بعد مستوطنات أو مطارات ومنشآت عسكرية ضخمة ولكن الأمر لم يكن بالبساطة التى صورها عبدالناصر ، ففى نفس اليوم الذى أصدر فيه جونسون نقاطه الخمس كأساس للتسوية وضحت إسرائيل موقفها من مسألة الإنسحاب من سيناء واشترطت لذلك حسبما رواه إسحاق رابين فى مذكراته الشروط الآتية :

١ ــ عقد معاهدة سلام وتطبيع كامل للعلاقات بين مصر وإسرائيل .

٢ ــ نزع سلاح المنطقة وإتخاذ إجراءات للأمن .

٣ ــ حق إسرائيل فى المرور من المضايق وقناة السويس .

٤ ــ إمكان النظر فى مستقبل الجولان ، أما الضفة الغربية فتؤجل .

ورغم هذه الشروط القاسية فى نظر أى مواطن عربى فإن الحكومة الإسرائيلية لم تكشف عنها حتى صرح بها رابين فى سنة ١٩٦٨ ، والظاهر أن حكومة تل أبيب آثرت الإحتفاظ بها سراً حتى يتسنى لها مجال أوسع للمساومة ، دون أن تقيد نفسها بوعود .

كيف وفقت إسرائيل بين هذه المواقف المتصلبة والأهداف التوسعية من جهة وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ من جهة أخرى ؟

لا ريب فى أن هذا القرار لم يأت على هواها ، إلا أن الدولة العبرية لم تشأ أن تصرح برفضه لا سيا وأن الولايات المتحدة وافقت عليه . وكان من اليسير عليها أن تجد التأويلات المناسبة لنصوصه الفضفاضة التى تحتمل كل تأويل وعندما عين وسيط للسكرتير العام للأمم المتحدة ، وهو جونار يارنج للإتصال بالأطراف المعنية بغية تنفيذ القرار، اتخذت حكومة تل أبيب من رفض الأطراف العربية التفاوض المباشر حجة للقول بأن العرب لا يرغبون فى إنهاء حالة الحرب أو الإعتراف ، وإذن فلتبق الأراضى العربية محتلة بواسطة القوات الإسرائيلية .

ومع تعثر مهمة يارنج ظهرت فى تلك الحقبة قنوات أخرى للإتصال غير المباشر والوساطة ، كان من بينها لجنة تمثل الدول الأربع الكبرى صاحبة المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن دون وجود الصين التى لم يتفق بعد على كيفية تمثيلها فى الأمم المتحدة

ونظراً لعدم فاعلية تلك الوساطات فكر عبدالناصر لبعض الوقت فى جس نبض الحكومة الأمريكية رغم إنقطاع العلاقات الدبلوماسية ، وكان يلجأ فى هذه المساعي بتكتم وعن طريق الملك حسين كما فعل أوائل ١٩٦٩ بمناسبة زيارة الملك الهاشمي لواشنطن أثر تولى ريتشارد نيكسون للرياسة ، بيد أن جميع تلك المحاولات اصطدمت بالتصلب الإسرائيلى ، ثم جاءت الاشتباكات حول قناة السويس لتطرح من جديد إختبار القوة . وسنرى فيا يلى كيف أن هذه الاشتباكات دفعت بعبدالناصر إلى الإرتماء فى أحضان الإتحاد السوفييتى فلما لم يصادف فيها دفئا كافياً ، تطلع من جديد إلى العطف الأمريكى .

الاشتباكات حول قناة السويس
١٩٦٩ ــ ١٩٧٠

قد يشعر بعض القراء بالإستياء من استخلاص النتائج التى تمخضت عن العمليات العسكرية التى دارت حول قناة السويس لمدة ستة عشر شهراً تقريباً ، فقد بذل فيها العديد من الجند والضباط المصريين دماءهم الغالية ، وأصابت هذه العمليات العدو بخسائر، ولذا فإن من يقلل من شأنها حتى يحجم عن تسميتها بحرب الاستنزاف يكون فى نظرهم مجرداً من الوطنية . وإلى هؤلاء ــ قبل الخوض فى التفاصيل ــ نبادر بالتنبيه لأمرين :

أولاً : أننا لسنا بصدد التقييم العسكرى لهذه الاشتباكات ، كما أن مثل هذا التقييم يحتاج إلى معرفة أرقام الخسائر، وهو أمر غير متيسر لنا ولا لغيرنا فى الوقت الحاضر. كما يتوقف هذا التقييم على معرفة الهدف . وإذا سلمنا بأن الحرب كانت حرب استنزاف قصد بها إجهاد إسرائيل عسكرياً لكى تضطر إلى الإنسحاب ، أو قبول شروط أفضل لهذا الإنسحاب ، فلماذا وافق عبدالناصر على إيقافها فى أغسطس سنة ١٩٧٠ ؟ هل لأن حرب الاستنزاف حققت أهدافها وأرغمت إسرائيل على تليين سياساتها ؟ الإجابة بالنفى . أم وجد عبدالناصر طريقا دبلوماسياً فتح أمامه للحل السلمى؟ الإجابة أيضا بالنفى . أم زادت الخسائر فى الجانب المصرى ، وشعر عبدالناصر بعدم جدوى هذه الاشتباكات حتى اضطر هو إلى تبديل سياسته ، لا العدو، كما سيأتى ذكره .

ثانياً : إننا نقصر الدراسة على النتائج السياسية لهذه الإشتباكات ، ونحاول وضعها فى الإطار العام لتسلسل مشاكل النزاع العربى الإسرائيلى .

تميز عام ١٩٦٨ بنشاط العمل الفدائى عبر حدود شرق الأردن مع الضفة الغربية . وإلى حد ما فى قطاع غزة ، مما أدى إلى عمليات اسرائيلية أشهرها القيام

بغارة على موقع للفدائيين ببلدة «الكرامة» فى مارس ١٩٦٨ وقد اعتبر مجرد التصدى للقوات الإسرائيلية عملا عظيماً ، ثم لوحظ نوع من التجمد على مختلف الجبهات .

وبالنسبة لجبهة السويس فقد جيء بمراقبين دوليين مما صار يخشى معه أن يتحول وقف إطلاق النار إلى هدنة تشبه هدنة رودس لسنة ١٩٤٩ والتى كان يقال عنها إنها مؤقتة ريثما يستعد العرب لجولة أخرى ثم طال أمدها لدرجة أن إسرائيل زعمت أنها توازى حالة إنهاء الحرب . كما أن مضى المدة أتاح لإسرائيل إقامة منشآت عسكرية ومدنية وعلى رأسها خط بارليف الذى أنذر بابتعاد فكرة الإنسحاب .

كان هذا الوضع كافيا لدفع عبدالناصر إلى فعل شىء . ولما لم يكن بوسعه إعادة بناء القوات المسلحة لخوض حرب نظامية قبل مضى ثلاث أو اربع سنوات ، فلم يجد مخرجا سوى إثارة هذه الاشتباكات .

وقد تحدث محمد حسنين هيكل فى سنة ١٩٦٨ عن صعوبة الحرب النظامية فى ذلك الوقت ، ولكنه أضاف أنها هى الحل الوحيد لإزالة آثار العدوان ، لأن ظروف فلسطين تختلف عن الجزائر لعدم تهيئتها لحرب العصابات ، ويمكن القول بأن عوامل سياسية ، وليست عسكرية هى التى دفعت بعبد الناصر إلى تجربة هذا الأسلوب من الحرب غير النظامية . منها وقوع بعض التغييرات فى العالم العربى التى صورت له إمكانية استرداد الزعامة وذلك باستيلاء النميرى على السلطة فى السودان ، والقذافى فى ليبيا ، وكلا الرجلين اتبع فى ذلك الوقت سياسة معادية للأمريكيين فى الشئون الخارجية ، ومنحى اشتراكياً على النمط الناصرى فى الشئون الداخلية .

الدافع الثانى وهو الأهم تململ الرأى العام الداخلى من استمرار وضع الهزيمة ، وقد حاول عبدالناصر كما رأينا ــ إمتصاص هذا الغضب برفع شعارات الديمقراطية وسرعان ماتبين كذبها ، وتجددت مظاهرات الطلبة فى الاسكندرية وصاحت بعبارات ساخرة من الزعيم . يضاف إلى ذلك الخوف من نفاذ صبر الضباط والجنود المرابطين فى الخنادق وسط رمال الصحراء الشرقية . وتفاقم مشكلات اجتماعية نجمت عن تهجير سكان مدن القناة .

اشتدت الاشتباكات حول القناة منذ ابريل ١٩٦٩ حينما أعلن عبدالناصر أن حرب استنزاف قد بدأت ضد إسرائيل ، والحق أن عمليات جريئة قد أدتها القوات المصرية بنجاح ومن ذلك عمليات خفيفة للعبور حيث تمكنت من إصابة الإسرائيليين بين الفينة والأخرى بخسائر، وأصبحت مثل هذه الغارات تتم عبر القناة من الجانبين ، بيد أن اسرائيل اتبعت منذ نوفمبر ١٩٦٩ أسلوباً جديداً ، وهو شن الغارات الجوية فى أعماق الأراضى المصرية ، فوصلت بعض هذه الغارات إلى نجع حمادى ، مما يشير إلى أن من بين أهداف العدو إثبات قدرته على الطيران إلى مسافات بعيدة داخل الاراضى المصرية ، ولإقناع الحكومة المصرية بعدم جدوى الاشتباكات حول القناة . وقيل أيضاً أن من بين أهداف الدولة العبرية إحراج النظام الناصرى وربما إسقاطه فى نهاية الأمر . وقد حللت الصحف الإسرائيلية هذا الرأى وانتهت إلى أن إنكشاف هذا الهدف يؤدى إلى نتيجة عكسية ، وهى إلتفاف المصريين بقوة حول النظام .

اعترضت الولايات المتحدة فى بداية الأمر على غارات العمق ، ثم اقتنعت بأن هذه الغارات قد تؤدى إلى وقف إطلاق النار حول القناة . وعندما تكررت هذه الغارات وزادت الخسائر فى الأرواح وأصابت منشآت مدنية لم يجد عبدالناصر بداً من الاستغاثة بموسكو، فقام برحلة سرية على غير العادة فى يناير ١٩٧٠ وطلب من القادة السوفييت تزويد القوات المصرية بأجهزة دفاعية حديثة ، والحق أن السوفييت قدموا لمصر خلال عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ كميات من الأسلحة توازى أو تزيد عما قدموه خلال ١٢ سنة الممتدة بين ١٩٥٥ ، ١٩٦٧ إلا أن هذه الأسلحة كانت ذات طابع دفاعى ومتخلفة بكثير عما يقدمه الأمريكيون لإسرائيل .

وخلال الزيارة السرية المشار إليها وافق الكرملين على تزويد مصر بأجهزة دفاع جوى حديثة على أن تتولى إدارتها أطقم سوفييتية وربما كان ذلك بصفة مؤقتة إلى أن يتم تدريب المصريين عليها ، فالحاجة إلى مثل هذه الوسائل الدفاعية كانت عاجلة وملحة .

على أية حال ترتب على تأزم الوضع العسكرى فى مصر قدوم عشرة آلاف خبير سوفييتى مما كان له أثر على الدبلوماسية الأمريكية .

فيلاحظ أن السياسة الأمريكية أصبحت تسلم خلال عام ١٩٦٩ ، وحتى منتصف سنة ١٩٧٠ عند قبول عبدالناصر مشروع روجرز بأن حل مشكلة النزاع العربى الاسرائيلى لايمكن التوصل إليه بدون مشاركة السوفييت . ومن ثم تكررت الإتصالات بين واشنطن وموسكو من أجل التفاهم على الحل ، ولو أن ذلك يمثل واحدة فقط من القنوات التى سارت فيها الدبلوماسية الأمريكية ، مهما يكن فإن هذه المرحلة تختلف فى طبيعتها عن المراحل التالية للدبلوماسية الأمريكية والتى تميزت بالنزعة إلى الإنفراد بالشرق الأوسط واستبعاد السوفييت من التسويات الجزئية كلما كان ذلك ممكنا .

وقفت قضية جوهرية فى سبيل التفاهم الأمريكى السوفييتى ، فبينما تمسك الكرملين بمبدأ التسوية الشاملة وضرورة إنسحاب إسرائيل أولا قبل إنهاء حالة الحرب ، رأى الأمريكيون إنهاء حالة الحرب أولاً ، ثم يأتى بعد ذلك إنسحاب إسرائيل بالتدريج طبقاً لتسويات جزئية متوالية .

وأمام تعثر التفاهم مع السوفييت ، إتجهت السياسة الأمريكية إلى خطة جديدة ، وهى إعلان مبادىء للتسوية من طرف واحد ، فكان أن صدر مشروع أول لروجرز وزير الخارجية الأمريكية حينذاك سنة ١٩٦٩ ، وهو يقضى بأن تجرى إتصالات بين الأطراف المتنازعة على غرار ماجرى فى إتفاقيات الهدنة فى رودس ١٩٤٩ ، وذلك حتى يتجنب القادة العرب مشكلة الإتصال المباشر بإسرائيل والذى كان من المفروض أن يسمح به عند إنهاء حالة الحرب . وتستهدف هذه المباحثات الأنسحاب من الضفة الغربية مع تعديلات طفيفة فى الحدود لصالح إسرائيل أما القدس فتبقى موحدة مع الإعتراف بدور الأردن فى المجالات الإجتماعية والدينية بالنسبة للأماكن المقدسة الإسلامية فى شرق المدينة . والإتفاق بين إسرائيل ومصر على ضمانات لحرية الملاحة فى المضايق وفتح قناة السويس للملاحة لجميع الدول بما فى ذلك إسرائيل طبقاً لإنهاء حالة الحرب ، كما يتضمن المشروع مبدأ إقامة مناطق منزوعة السلاح وكما جرت العادة من قبل فإن المقصود بهذه المناطق هو الجانب العربى وحده .

و يلاحظ أن المشروع الأمريكي ركز على مصر والأردن بينما تجاهل سوريا باعتبار أنها ترفض القرار ٢٤٢ ، ولم تترك الفرصة لكى تعلن مصر رأيها ، لأن إسرائيل رفضت المشروع فوراً ورد الإتحاد السوفييتى بعد شهر بالسلب ، فرأت الإدارة الأمريكية أنه لا داعى لتقديم التنازلات من طرف واحد ، وعاد الرئيس نيكسون يعمل على استرضاء الجماعات الصهيونية مردداً للإلتزامات السابقة التى تعهدت بمقتضاها الولايات المتحدة بالحفاظ على الأمن الإسرائيلى ، واعدا تل أبيب بمزيد من الأسلحة .

وكان الرئيس نيكسون عند بدء الاشتباكات يعارض فى عقد صفقات جديدة من الطائرات ، مكتفياً بوعد اسرائيل أن الحكومة ستعطيها طائرة بدل كل واحدة تفقدها فى المعارك الجوية . والآن وبعد أن تحسن مركز الدفاع الجوى المصرى قرر نيكسون عقد صفقات جديدة ، سواء بالطائرات أو المعدات الأخرى .

كانت إسرائيل تعلن عن ضخامة المساعدات الأمريكية لتخويف خصومها ، وكذلك فعلت مصر بالإعلان عن تدفق الأسلحة السوفييتية ، ولم تشأ أن تصرح بالمتاعب التى يلقاها الجانب المصرى فى مباحثات التسليح .

والواقع أن الإتحاد السوفييتى لم يقف جامداً إزاء الإعتداءات الإسرائيلية التى طالت الأعماق المصرية ، فبعث كوسيجين برسالة إلى البيت الأبيض جاء فيها أن الإتحاد السوفييتى لا يستطيع أن يقف مكتوف الأيدى إزاء الأضرار التى تصيب المدن المصرية وإستمرار اسرائيل فى إظهار الغطرسة و ومن الناحية العملية زودت مصر بصواريخ سام ــ ٣ التى أدت إلى ارتفاع نسبة الخسائر فى الطيران الإسرائيلى ، بل مكنت الطيران المصرى من القيام بغارات على مواقع اسرائيلية فى سيناء ، إلا أن الأجهزة الدفاعية الجديدة وضعت على مسافات بعيدة غرب القناة ، وصادف السوفييت صعوبات فى تركيب قواعد لإطلاق صواريخ سام ــ ٣ فى مواضع متقدمة من ساحة المعركة .

وفى هذه الأثناء اضطرت إسرائيل إلى إيقاف غارات العمق ، ورأت الحكومة الأمريكية أفضلية الإتصال المباشر بمصر علها تستطيع أن تحرز بالدبلوماسية مالم تحرزه بواسطة تسليح اسرائيل . وعند هذا الحد يمكن القول بأن حرب الاستنزاف

أوشكت أن تؤتى ثمارا طيبة فى ربيع سنة ١٩٧٠ فن جهة صاريخشى من أن تعود مصر محوراً لتكتل عربى يستطيع مواجهة اسرائيل بصورة أكثر فعالية . ومن جهة أخرى أبدت الولايات المتحدة استعداداً لعرض مشروعات انسحاب اسرائيلى تقوم على أساس القرار ٢٤٢ مع شىء من التفصيل . والحق إن عبدالناصر أراد أن ينتهز هذه الظروف الملائمة ليغازل الأمريكيين ، ففى الخطاب الذى اعتاد أن يلقيه فى إحتفالات العمال أول مايو توجه بالحديث إلى الرئيس نيكسون وقال : « إن الولايات المتحدة توشك أن تقوم بخطوة خطيرة ، وذلك بتقديم دفعة جديدة من الطائرات المتقدمة إلى إسرائيل ، وسوف يؤثر ذلك على ميزان القوى . فإذا كانت الولايات المتحدة تريد السلام حقا فعليها أن تأمر اسرائيل بالإنسحاب من الأراضى العربية المحتلة . وإذا قالت إنه ليس بطاقتها أن تضغط على إسرائيل فنحن على استعداد لتصديقها . وفى هذه الحالة نطلب فقط من واشنطن أن تكف عن تزويد إسرائيل بالسلاح » .

وفى تقديرنا أن عبدالناصر عول فى هذه الفترة على الرئيس الأمريكى ووزير خارجيته وليم روجرز، غير أن النظام الأمريكى لا يترك للسلطة التنفيذية حرية التصرف حتى لوافترضنا أن الحكومة الأمريكية لينت من موقفها بعض الشىء . ففى هذه الأيام على وجه التحديد طلب ٨٥ من أعضاء مجلس الشيوخ زيادة الصفقة المتعاقد عليها مع إسرائيل من الطائرات . وحينما نجحت القوات المصرية بالتعاون مع السوفييت خلال شهر يونيو ١٩٧٠ فى تقريب قواعد الصواريخ من القناة قدمت الولايات المتحدة للدولة العبرية أجهزة تشويش مكنتها من استمرار غاراتها على مواقع الجيش المصرى فى منطقة القناة ، بل إن البيت الأبيض وجه إنذارا إلى الكرملين بشأن وضع الصواريخ غرب قناة السويس قائلا بأنه لن يقبل بهذا الإخلال بالتوازن العسكرى فى منطقة القناة .

عملت الإدارة الأمريكية خلال تلك الحقبة فى إتجاهين متوازيين : إتجاه يستهدف الضغط على مصر عسكريا بتقديم الأجهزة الحديثة إلى إسرائيل ، وإتجاه يقدم الحلول الوسط التى تستهدف إنهاء حالة الحرب أولاً ، ثم الوعد بإنسحاب إسرائيل بشكل أوضح مما جاء به القرار ٢٤٢ .

كان هذا هو مضمون مشروع روجرز المفصل الذى جاء على شكل بيان موجه إلى الحكومة المصرية صادر فى ١٩ يونيو ١٩٧٠ ونظراً لأهمية هذه المرحلة التى نعتبرها نقطة تحول فى سياسة عبدالناصر الخارجية وموقفه إزاء النزاع العربى الإسرائيلى نورد هنا بعض فقرات من البيان.

« لقد قرأت بعناية خطاب الرئيس عبدالناصر فى أول مايو، وأنا أوافق على أن الموقف فى الشرق الأوسط يجتاز نقطة حرجة ، وأعتقد أنه من مصلحتنا المشتركة أن تحافظ الولايات المتحدة وتقوى روابط الصداقة مع كل شعوب ودول المنطقة ثم أضاف « وفى رأينا فإن الطريق الأكثر فعالية للإتفاق على تسوية هو أن تبدأ الأطراف فى العمل تحت إشراف السفير يارنج بشأن الخطوات التفصيلية الضرورية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ » وإنتهى إلى الإقتراحات الآتية :

أولاً :

أ ــ أن تتعهد كل من إسرائيل ومصر بإعادة وقف إطلاق النار لمدة محدودة على الأقل .

ب ــ أن تتعهد كل من إسرائيل ومصر، وأيضا اسرائيل والأردن بإصدار البيان التالى الذى سيكون من السفير يارنج إلى السكرتير العام للأمم المتحدة .

« أن مصر وإسرائيل أخطرتنى أنهما قد وافقتا وأظهرتا رغبتهما فى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكل أجزائه فإنهما تعينان ممثليهما فى المناقشات التى ستدور تحت إشرافى

ثانيا : إن الهدف من المناقشات هو التوصل إلى إتفاق على إقامة سلام عادل ودائم بينهما يقوم على :

(أ) الاعتراف المشترك بين كل من مصر واسرائيل بحق كل منهما فى السيادة والاستقلال السياسى .

(ب) الإنسحاب الإسرائيلى من أراضى تم إحتلالها فى نزاع ١٩٦٧ وذلك مما يتمشى مع القرار ٢٤٢ .

ثالثا : احترام قرارات وقف ارطلاق النار الصادرة من مجلس الأمن بدءا من أول يوليو حتى أول اكتوبر.

صدر هذا البيان بينما كان عبدالناصر يتأهب لرحلته الأخيرة إلى الإتحاد السوفييتى بقصد العلاج وإجراء المباحثات مع رجال الكرملين فى نفس الوقت. فلم يشأن أن يبت برأى فى هذا الموضوع بيد أنه حينما إجتمع أنور السادات نائب الرئيس بمجموعة من قيادات الإتحاد الإشتراكى اتفقوا على أن مشروع روجرز غير مقبول ، وصرح السادات بذلك أمام الصحفيين ، ولذا فإن المفاجأة كانت تامة إذ عاد عبدالناصر من موسكو ليعلن فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ قبول مشروع روجرز.

وهنا نتساءل : لماذا انطوت موافقة الرئيس المصرى على عنصر المفاجاة أمام الرأى العام المصرى والعربى ؟ ألم يقم مشروع روجرز على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وقد سبق قبوله أم أن به إضافات وتفاصيل جديدة تجعله أسوأ بالنسبة لقرار مجلس الأمن ؟ الحق أننا إذا تأملنا فى المشروع نلاحظ عليه بعض الاختلافات مع القرار السابق (٢٤٢) مما يحمل على القول بأن عبدالناصر خطا خطوة أخرى إلى الوراء قبيل وفاته . ونوضح تلك الاختلافات فيما يلى :

أولاً : إن المشروع يحل الولايات المتحدة محل هيئة الأمم المتحدة فى الرقابة على وقف إطلاق النار ويجعلها قادرة على توجيه مباحثات إنهاء حالة الحرب والإنسحاب بعد أن كان هذا الأمر من إختصاص الأمم المتحدة وحدها حسب قرار ٢٤٢ ، صحيح إن مشروع روجرز يدعو إلى إحياء مهمة يارنج ولكن ستغدو هذه المهمة واقعة تحت تأثير الحكومة الأمريكية صاحبة المشروع وستكشف هذه الحقيقة عندما نتناول بعد قليل المباحثات المصرية السوفيتية التى جرت فى موسكو قبل إعلان الموافقة .

ثانياً : إن المشروع يبدأ بالنص على الإعتراف بالإستقلال السياسى بين جميع دول المنطقة ، و يدعو كلا من مصر وإسرائيل إلى اجراء مباحثات الإنسحاب على هذا الأساس. ولا يشير إلى اللاجئين الفلسطينيين و يلمح تلميحاً عابرا إلى إمكانية إشراك الأردن فى المباحثات. فكأنه يمهد الطريق لصلح منفرد. ومن الغريب أن وزير خارجية مصر محمود رياض دافع عن إجراءات

تنفيذ المشروع بأن المباحثات التى ستجرى بين مصر وإسرائيل ستتم على طريقة مباحثات رودس سنة ١٩٤٩ وعلى ذلك فإنها تنطوى على المفاوضات غير المباشرة ، وكأن هذه القضية مازالت لها أهمية تذكر إذ طالما قبل مبدأ الإعتراف فلا فائدة من التمسك بمظهر المفاوضات غير المباشرة .

ثالثا : إن نص مشروع روجرز لم يكتب إلا باللغة الإنجليزية . وبناء عليه فلا مخرج يمكن الإعتماد عليه كما فعلت حكومة عبدالناصر فيما يتعلق بالقرار ٢٤٢ بخصوص كلمة «الأراضى» والتى ترد فى اللغة الفرنسية ، دون تمييز بين المعرف بأل والمجرد من أداة التعريف . وقد أكد مشروع روجرز عبارة « الإنسحاب من أراضى إحتلت سنة ١٩٦٧ ، مما يعنى التنازل عن بعض الأراضى المحتلة » .

رابعاً : وهذه إضافة اقتضتها ظروف الإشتباكات حول القناة ، والتى لم تكن قائمة عند صدور القرار ٢٤٢ ، وأعنى بذلك وقف إطلاق النار حول قناة السويس لمدة ثلاثة أشهر، و يترتب على ذلك النص سؤال هام وهو: لمصلحة أى من الطرفين حددت مدة لوقف إطلاق النار؟ وليست الإجابة عن هذا السؤال بالأمر اليسير، فهناك من يرى أن مشروع روجرز صدر فى وقت تحسن فيه مركز القوات المصرية ، وزادت خسائر الإسرائيليين خاصة فى الطائرات فبلغت ١٣ طائرة خلال شهر يوليو بفضل تركيب صواريخ سام ٣ ولو صح هذا الرأى فإن مبرر حرب الاستنزاف يظل قائما ، والمنطق هنا يقول كما ذكر القادة السوفييت إنه لولا تحسن وضع القوات المصرية ما إهتمت الولايات المتحدة بمحاولة الوصول إلى حل ، ولكن يمكن القول من جهة أخرى بأن خسائر مصر البشرية كانت عالية . ثم أن الأراضى المحتلة هى الأراضى المصرية ، وبالتالى فإن الطرف الذى يحتاج إلى إستخدام القوة هو الطرف المصرى . ولا تطلب إسرائيل أفضل من وقف إطلاق النار واستمرار الوضع الراهن لاسيما وأنه لا توجد فى سيناء حرب عصابات أو أى مظهر من مظاهر المقاومة تسبب ذلك العناء الذى تحملته إسرائيل فى إحتلالها للبنان سنة ١٩٨٢ فسيناء تكاد تكون خالية من السكان كما هو

معروف ، وبهذا المنطق نستنتج أن تحديد المدة هو محاولة من الولايات المتحدة لإنقاذ ماء وجه عبدالناصر حتى تتاح له فرصة للتفكير ، وتقديم التنازلات ، فمن بين الأقوال الشاذة فى الدوائر الأمريكية والإسرائيلية أن عبدالناصر بما له من رصيد فى الزعامة ، وبما أن العرب تؤثر فيهم العوامل الشخصية أكثر من العوامل الموضوعية ، فإن عبدالناصر هو الشخص الوحيد فى العالم العربى القادر على عقد صلح مع إسرائيل دون أن يسقط .

وإذا كان مشروع روجرز يمثل تراجعا جديداً فى سلسلة التراجعات التى إضطر إليها النظام الناصرى منذ ١٩٦٧ فما هى دوافع هذا التراجع الجديد ؟ لقد ذهب الكتاب فى تفسير ذلك مذاهب شتى منها أن المرض كان قد ثقل على عبدالناصر وأثر على حالته المعنوية وجعله مستعدا لقبول التنازلات . ومنها إحساسه بأن الإشتباكات حول القناة لم تأت بالنتيجة المرجوة ، وأنها أدت به إلى وضع التبعية للسوفييت إلى حد لم يعد مقبولاً لديه .

أما السبب المباشر المؤكد فهو إخفاقه فى الحصول على الأسلحة اللازمة للاستمرار فى حرب الاستنزاف فى حين كانت إسرائيل تتلقى أسلحة متقدمة بصفة مستمرة .

وتفصيل ذلك أن زيارة الرئيس المصرى لموسكو أتت فى أعقاب بيان روجرز ، ولم يكن القادة السوفييت فى بداية المباحثات مستعدين على الإطلاق لكى تقبل مصر المشروع الأمريكى ، وقد وافق هؤلاء القادة على عقد صفقة كبيرة لتسليح مصر تقدر بـ ٤٠٠ مليون دولار ، وهو مبلغ له أهميته فى ذلك الوقت . واستجاب قادة الكرملين لمعظم طلبات الأسلحة ولم يرفضوا سوى الطائرات القاذفة ، وكان الوفد المصرى يرى أن هذه الطائرات ضرورية كرد على تزويد أمريكا لإسرائيل بشبكات التشويش الإلكترونية الجديدة . وكانت سياسة السوفييت الدائمة هى رفض تزويد مصر بالأسلحة الهجومية لاعتقادهم بأن أى هجوم على إسرائيل قد يجلب هزيمة أخرى . وستسقط هذه الحجة بالطبع عندما تنجح القوات المصرية فى عمليات العبور سنة ١٩٧٣ .

وامتدت الخلافات إلى الموضوعات السياسية فاحتد بريجينيف فى الحديث قائلاً بأن مشروع روجرز يعنى أن الأمريكيين أصحاب الفضل فى السلام ، وبذا يجنون ثمار تعبنا . فهم لم يتقدموا بالمبادرة إلا بسبب تحسن الموقف العسكرى ، بل لا يصح تسميتها بمبادرة لأنها لاتزيد عن قرار ٢٤٢ إلا فى أنها تجعل الولايات المتحدة تحل محل المنظمة الدولية . صحيح أن يارنج يستمر فى مهمته ولكن بتوجيه امريكى . ثم لماذا أهمل ألامريكيون الإشارة إلى مباحثات الدول الأربع الكبرى ؟ وقد كان السوفييت يفضلون هذه القناة على غيرها من القنوات التى تعالج مشكلات الشرق الأوسط بما فيها قناة الأمم المتحدة .
دافع عبدالناصر عن موقفه قائلا إن الأمريكيين يريدون دائما إظهارنا بمظهر من يرفض السلام فى حين تبدو إسرائيل وكأنها هى المستعدة لقبول الحلول السلمية . ولم يكن هذا الرد دقيقا لأن إسرائيل كما سنرى لم تكن مستعدة لقبول مشروع روجرز إلا تحت الضغوط .

وتساءل الوفد السوفييتى عمن سيستفيد عسكريا خلال الأشهر الثلاثة التى تحددت لوقف إطلاق النار، وأجاب عبدالناصر بأن من المفروض أن تكون هناك رقابة وإذا لم نتوصل إلى شىء خلال المدة المذكورة فسوف نستأنف القتال و يدرك العالم حينئذ اننا لم نغلق باب السلام . و يلاحظ ان الإشارة إلى الرقابة على وقف إطلاق النار جاءت غامضة وسيتضح أن الأمريكيين سيفرضون أنفسهم كرقباء بالنيابة عن إسرائيل لشروط وقف إطلاق النار.

وتطرق القادة السوفييت بعد ذلك إلى موضوع حساس ، وقالوا لقد سمعنا أن ثمة تيارا من البغض نحو الخبراء السوفييت يسود بعض دوائر الجيش ، فاعترف الرئيس المصرى بهذه الحقيقة غير أنه شبهها بوجود منشقين داخل الإتحاد السوفييتى ، وأضاف (أنه لو كانت هناك شبهة لإحتلال سوفييتى ماجئت إلى موسكو أصلا ، وعلى العكس فإنى أنتهز هذه الفرصة وأطلب مزيداً من التنسيق بين الفريق محمد فوزى و بين المسئول عن الخبراء السوفييت فى مصر) وأخيراً سكت السوفييت على مضض عن معارضة القرار الناصرى بقبول مشروع روجرز.
فماذا كان رد الفعل الإسرائيلى ؟

لقد سبق للدولة العبرية أن أبدت امتعاضها من مشروع روجرز لسنة ١٩٦٩ ، وفى سبيل إقناع إسرائيل هذه المرة بالقبول كتب نيكسون إلى جولدا مائير فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٠ ، (نفس اليوم الذى أعلن فيه عبدالناصر قبول المشروع) [إن الولايات المتحدة لن تجبر اسرائيل على تنفيذ قرار ٢٤٢ طبقا للتفسير العربى ، أو على أى حل شامل لمشكلة اللاجئين أو إنسحاب من أراضى محتلة قبل تحقيق السلام] وفى هذه الرسالة وعد نيكسون بمزيد من التسليح .

لم تعلن إسرائيل موافقتها إلا فى ٣١ يوليو، وقرنت مائير هذا الإعلان بتحفظات تتعلق بالرقابة حول تجميد الأوضاع العسكرية غرب قناة السويس إلى مسافة خمسين كيلومترا . ولم يكتف العدو بذلك ، بل قام بعمل عسكرى يثبت بواسطته كيف أن إسرائيل لم تقبل وقف إطلاق النار نتيجة لخسائرها فى الطائرات ، فقامت فى اليوم التالى بإسقاط أربع طائرات سوفييتية يقودها طيارون سوفييت داخل الأراضى المصرية ، مما يعنى أيضا أن إسرائيل تمتلك الخطط والحيل التى تمكنها من استمرار المواجهة حتى لوشارك السوفييت فيها مشاركة ملموسة . وكانت هذه هى حجة الإسرائيليين دائما الزعم بأن المساعدات السوفييتية هى العائق فى طريق السلام .

تضمن وقف إطلاق النار شرطا تعارف عليه الطرفان دون إعلان وهو تجميد الأوضاع العسكرية على مسافة خمسين كيلومتراً من ضفتى القناة بناء عليه أخذت إسرائيل تشكو من أن مصر تنتهك هذا الشرط . وفى هذه المرة فإن الرقابة قد غطت أراضى مصرية جديدة تمتد إلى محافظة الشرقية . وطبقاً لهذا الإتفاق قامت طائرات الإستطلاع ت . يو الأمريكية بالتحليق فى هذه المسافة ، وحتى لو جاءت بنتيجة تكذب الإدعاءات الإسرائيلية ، فيكفى أن تكون (حرب الاستنزاف) قد تمخضت عن هذا الوضع المهين . فقد كان بوسع الأقمار الصناعية أن تصور الأوضاع العسكرية كما تشاء وتكشفها للدولتين العظميين . وإذن فإن قبول الرقابة الأمريكية لايستهدف سوى كسب ميزة لصالح الولايات المتحدة ، وهى ميزة لاتعنى سوى تأكيد السيطرة الأمريكية واستغلال الظروف السيئة التى أوصل إليها عبدالناصر مصر.

ورغم ذلك كله لم يرض هذا الوضع المتطرفين فى الوزارة الإسرائيلية ، فقد ذكر رابين أنه بذل جهداً كبيراً لإقناع ماثير رئيسة الوزراء بقبول الإتفاق ، ومع أنها إضافت إليه تحفظات فإن مناحم بيجين والوزراء المنضمين إلى الإئتلاف من حزبه قرروا الإستقالة من الحكومة إحتجاجاً على قبولها مشروع روجرز ووقف إطلاق النار فى ٧ أغسطس ١٩٧٠ .

و يقال إن عبدالناصر واجه لأول مرة معارضة بين أعضاء حكومته ومنظمته السياسية ، غير أن المعارضة لم تكن تجدى فى ظل نظام يوليو ١٩٥٢ ، ومن المفارقات أنه حينما حل أجل الرئيس المصرى بعد أقل من شهرين ورغم ما أحدثه إتفاق وقف إطلاق النار من رد فعل فى العالم العربى ، فإن الجماهير نسيت كل ذلك فى لحظة وخرجت بالملايين تودع نعشه وداعاً حاراً .

حقا لقد صدق الأستاذ الكبير توفيق الحكيم حينما أصدر بعد سنوات (١٩٧٤) كتابه الشهير (عودة الوعى) حيث يدور محور الكتاب على فكرة مؤادها أن الشعب المصرى كان فاقداً وعيه حينما كان يخرج مهللاً للزعيم دون أن يعى بحقيقة ما يجرى . ولم يعد إليه الوعى إلا بعد أن اختفت صورة الزعيم من وسائل الإعلام لبضع سنوات .

إن الطغاة لا يستفيدون من وسائل القهر وحدها ، بل أيضا من نزوع الشعوب حديثة العهد بالإستقلال إلى عبادة الفرد..

الفصل الرابع

عودة إلى الشئون العربية
الملك حسين والفلسطينيون
ايلول ١٩٧٠

تبدلت تلك الأيام من سنة ١٩٦٤ حينما كان عبدالناصر يأخذ زمام المبادرة بدعوة الرؤساء والملوك العرب إلى إجتماع قمة فيسارع الجميع إلى التلبية فى الزمان والمكان حيثما حدده. ولوحظ بالعكس أن الرئيس المصرى بات يضيق ذرعا بالتجمعات التى تشمل الدول العربية أو الإسلامية مجتمعة. فهو لم يحضر على سبيل المثال مؤتمر القمة الإسلامى الذى إنعقد فى الرباط (سبتمبر ١٩٦٩) لمعالجة الآثار الناجمة عن احتراق المسجد الأقصى بالقدس المحتلة. وفى الأشهر التالية انعقد مؤتمر قمة عربى فى الرباط أيضا (ديسمبر ١٩٦٩) وقد رأينا كيف غادره عبدالناصر ساخطاً على ماجرى فيه من مساومات حول معونة الأقطار العربية لدول المواجهة.

وقد غدا الرئيس المصرى يؤثر التجمعات الجزئية حيث لا يواجه الملك فيصل أو الحسن الثانى الذين قد يترفعون عليه. وربما كان لهذا الإتجاه الجديد مايبرره من حيث أن المواجهة مع إسرائيل بعد يونيو ١٩٦٧ تتطلب جدية التعاون مع سوريا والدول التى تستطيع أن تؤثر فى المجهود العسكرى. فقبل يونيو ١٩٦٧ كثيراً ماكان عبدالناصر يعلن أن الوحدة العربية ينبغى أن تسبق أى عمل يستهدف تحرير فلسطين أما الآن فهو لا يستطيع أن يتعلل بهذا الشرط، لأن الوحدة هى أمر بعيد المنال، ومعنى الإصرار على هذا الشرط هو تأجيل المواجهة المحتومة مع العدو إلى أجل غير مسمى، وترك الأراضى العربية محتلة.

وطبقا لهذا الإتجاه عقد إتفاق سرى مع سوريا لتنسيق الشئون العسكرية. وقد علل محمود رياض الذى كشف عن وجود هذا الإتفاق وأرجعه إلى سنة ١٩٦٩، علل الطابع السرى بأنه يستهدف عدم إثارة إسرائيل. وقد انعشت التغييرات التى وقعت فى ليبيا والسودان فى نفس هذا العام (١٩٦٩) الأمل لدى عبدالناصر فى إيجاد دائرة عربية محدودة تسير على طراز حكمه، بل تعتبره نموذجاً. فحركة النميرى أحلت فى السودان حكما عسكرياً ديكتاتوريا محل النظام الديمقراطى الليبرالى الذى تمتعت به البلاد لمدة خمس سنوات تقدم خلالها السودان على كثير من البلدان العربية من حيث تأمين الأفراد على حرياتهم.

أما حركة القذافى فهى نموذج (لثورة جمهورية) أسقطت نظاما ملكياً ولكنها بدلاً من أن تحل محله نظاماً ديمقراطياً صارت فى طريق الديكتاتورية. وإذا كانت سوريا تصلح لتنسيق فى الشئون العسكرية بحكم ظروف المواجهة فإن ليبيا والسودان فى وضعهما الجديد تصلحان لإتحاد فيدرالى يتمتع فيه عبدالناصر بالزعامة بين مغامرين عسكريين جديدين.

وفى سنة ١٩٧٠ وضعت الخطوط المبدئية لإتحاد ثلاثى يضم مصر والسودان وليبيا، وفى بعض الأحيان كان يشار إلى سوريا بدلاً من السودان. والغريب فى الأمر هو أن عبدالناصر أثناء زيارته الأخيرة للإتحاد السوفييتى استشار قادة الكرملين فى موضوع هذا الإتحاد وطال الأخذ والرد فى هذا الشأن مما يطرح من جديد تسأولات حول طبيعة العلاقة بين عبدالناصر والسوفييت فى هذه المرحلة الأخيرة من حياته.

وفى اثناء المباحثات حول تلك القضية أبدى السوفييت استياء من فكرة الإتحاد فأثاروا على سبيل المثال الصعوبة التى قد تنشأ عن رفض سوريا للقرار ٢٤٢ (فكيف توفقون بين سياسة سوريا الخارجية وبين سياستكم؟).

فأجاب عبد الناصر بأن الإتحاد سيكون فيدراليا وليس اندماجيا. وعلى كل حال فإن هذا الموضوع مازال محل دراسة (والذى يدفعنا إلى التفكير فى الإتحاد هو الخوف على مصير ليبيا حيث تحاك المؤامرات العديدة ضد الثورة) واستمر الجدل، فتارة يبدى السوفييت استياءهم بالقول إن الأحزاب المتصارعة فى سوريا ستجر

المتاعب على عبدالناصر وتارة أخرى يتساءلون عن طبيعة العلاقات التاريخية بين مصر وليبيا. واضطر عبدالناصر إلى أن يقف موقف الدفاع فى هذه القضية العربية البحتة أمام محدثيه السوفييت.

وتبعا لتغير إتجاهات النظام المصرى فقد شهدت العلاقة بالأردن تبدلاً جوهريا منذ حرب يونيو، فبعد الشقاق صار عبدالناصر يرى فى الملك حسين ونظامه الجسر الباقى للإتصال بالولايات المتحدة خاصة وقد غدا كلا النظامين يتفقان دون سائر البلاد العربية بقبول قرار ٢٤٢ بينما وقفت منظمة التحرير الفلسطينية موقفا عدائياً.

غير أن هذا الإختلاف لم ينعكس على علاقة المنظمة بالحكومة الناصرية، وإنما دب الشقاق بينهما إثر الإعلان عن قبول مبادىء ر«حرز» والشروع فى تطبيقها وذلك بوقف إطلاق النار فى ٧ أغسطس ١٩٧٠، فعلى أثر ذلك هاجمت إذاعة فلسطين الموجهة من القاهرة من ظل يتربع على عرش الزعامة العربية ردحا من الزمن، فما كان من عبدالناصر إلا أن أوقف تلك الإذاعة، وأخذت المهاترات الإعلامية تتسع. ومن هنا ربط بعض الكتاب والمؤرخين بين وقف إطلاق النار على جبهة قناة السويس وبين قمع الملك حسين للفدائيين بعد مضى شهر واحد من وقف إطلاق النار.

وفى تقديرنا أن هذا الخلاف لم يكن سوى عامل مشجع للملك حسين على ضربته الموجهة ضد الفدائيين لأن عوامل الصراع بين الملك وجيشه من جهة وبين منظمات الفدائيين من جهة أخرى كانت متشعبة وتعود إلى أكثر من عامين مضيا، ونتفاقم بإطراد. فقد ترتب على إحتلال الضفة الغربية قدوم أعداد أخرى من اللاجئين إلى شرق الأردن، وفى المناخ الذى يسود مخيمات اللاجئين تتهيأ الظروف لتربية الشباب على الروح القتالية والنزعة إلى الثأر، والثورة على الأوضاع العربية القائمة. وفى خلال تلك الفترة نمت التيارات اليسارية داخل منظمة التحرير. فإلى جانب منظمة فتح ورئيسها ياسر عرفات تصاعد نفوذ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش، والجبهة الديمقراطية بزعامة نايف حواتمة، وتأثرتن كلتا الجبهتين بالإيديولوجية الماركسية، واتبعت فى تنظيم

كفاحها أساليب العمل الشيوعى ، ولم يمنع ذلك من إتفاق مختلف الجماعات المكونة لمنظمة التحرير من الإتفاق على نظرية واحدة بشأن الهدف . فميثاق المنظمة المعلن سنة ١٩٦٨ صريح فى القول بأن التحرير المنشود يشمل فلسطين فى إطار حدود عهد الإنتداب حيث ينبغى إقامة حكومة علمانية يشكل العرب فيها الأغلبية . أما اليهود فلا يقبل منهم كمواطنين فى هذه الدولة سوى الذين يستطيعون إثبات إقامتهم فى البلاد بصورة دائمة قبل سنة ١٩٤٧ .

وعلى الجانب الآخر كان الملك حسين ينظر إلى الصراع مع إسرائيل نظرة مختلفة . وقد بدأ يشعر بخطر الجماعات الفلسطينية على نظامه ، أو على الأقل مايمكن أن تجلبه هذه المنظمات من ثأر إسرائيلى يؤدى إلى احتلال مزيد من الأراضى وهو لا يؤمن بالنظرية القائلة إن إحتلال مزيد من الأراضى المأهولة بالسكان يستنفد طاقات العدو . وكان الملك مطمئنا إلى تأييد جيشه المكون أساسا من أبناء العشائر الذين عاشوا بمعزل عن المؤثرات الخارجية ، ولم يتزعزع ولاؤهم للنظام الملكى التقليدى . يضاف إلى ذلك بث الدعاية الدينية بين جنود وضباط الجيش ، وأفهامهم بأن حركة الفدائيين مرتبطة بالشيوعية الإلحادية . والأهم من ذلك كله تعرض سكان مدن شرق الأردن : عمان وأربد وغيرهما لمضايقات الفدائيين ، وقد صار هؤلاء يسيطرون على الجبال المحيطة بالعاصمة و ينزلون إلى الشوارع مسلحين يهددون هذا أويرهبون ذاك .

وقد شهد عام ١٩٦٨ بدء الإصطدامات بين الجيش و بين الفدائيين خلال شهرى فبراير ثم نوفبر إثر مظاهرات قام بها ألفلسطينيون فى ذكرى تصريح بلفور. ثم هدأت الأحوال نسبياً خلال عام ١٩٦٩ حينما انشغل الفدايبون بتثبيت أنفسهم فى لبنان وظفروا بإتفاقية القاهرة التى تنظم العلاقة بينهم و بين السلطة اللبنانية مع الإعتراف بحقهم فى العمل عبر الحدود ، واستقلالهم بحماية مخيماتهم والإحتفاظ بأسلحتهم داخلها .

والواقع أن ظروف لبنان تختلف عن الأردن من حيث إنه يوجد قسم كبير من السكان ممثلا فى الطوائف الإسلامية التى وجدت فى الفلسطينيين حلفاء لهم فى

وجه التعنت المارونى وإصرار الطائفة المارونية على الإحتفاظ بامتيازاتها فى التركيب الوظيفى للدولة .

أما فى شرق الأردن فإن السكان الأصليين شعروا بوجود إختلاف فى المصالح المحلية بينهم و بين الوافدين . وحينما تجددت المشاحنات فى شهر يونيو ١٩٧٠ اتخذت طابعا خطيراً ونطاقا أوسع ، وهدد زعماء فلسطينيون بالإطاحة بالملك حسين مالم يستجب لمطالبهم وذلك بإبعاد الوزراء المعارضين للحركات الفدائية .

وكان الملك حسين منذ حرب يونيو١٩٦٧ يعانى من عدم الاستقرار الوزارى بسبب إختلاف الساسة الأردنيين حول كيفية الخروج من الورطة وكيفية معاملة هذا العدد الكبر من الوافدين الفلسطينيين . وتحت ضغوط الفدائيين فى يونيو ١٩٧٠ استجاب الملك لدعوة الفلسطينيين وأقال الوزراء المعروفين بمعارضتهم ، و بدأ العالم العربى والخارجى يتساءل عن مصير العرش الأردنى .

وفى هذا الإطار بحثت لجنة خاصة فى الولايات المتحدة كيفية رد الفعل الأمريكى فى حالة تعرض الكيان الأردنى أو اللبنانى للتقويض من الداخل . ومن الواضح أن المقصود بذلك هو إتساع نفوذ الفدائيين فى أى من القطرين . وإنتهت اللجنة خلال شهر يوليو ١٩٧٠ إلى ضرورة استخدام كافة الوسائل للمحافظة على هذه الكيانات الصديقة . ولتبرير تدخل أمريكى محتمل ذهب بعض المسئولين مثل وليم كوانت عضو مجلس الأمن القومى إلى إلباس أحداث ايلول (سبتمبر ١٩٧٠) صورة الحرب الباردة ، فزعم أن الفدائيين من أعضاء الجبهة الشعبية اليسارية اختاروا هذا الوقت بالذات لعملية اختطاف الطائرات الأربع واحتجاز الرهائن الأمريكيين من بين ركابها لمنع الملك حسين من المضى فى طريق التسوية الذى سار فيه عبدالناصر، وإنتهى بقبول مشروع روجرز. ولم يستبعد الخبير الامريكى بشئون الشرق الأوسط أن يكون الذين قد أقدموا على هذا العمل قد قصدوا منع إنسياق الأردن فى تيار السياسة الأمريكية .

والحق إن الملك حسين لم يكن بحاجة إلى إنتظار تحدى الفدائيين لسلطته ، فهو من قبل وقوع حوادث إختطاف الطائرات ، ومنذ أن أجبره الفلسطينيون على التعديل الوزارى وإبعاد الوزراء المعادين للنشاط الفدائى فى شهر يونيو السابق ،

تـرك العاصفة تمر، وعزم على أن يعصف بالفدائيين عند أقرب فرصة سانحة وكان يـرابـط بـالأردن مـنـذ حـرب يـونيو ١٩٦٧ نحوعشرين ألف جندى عراقى . وربما خشى الملك من تدخلهم لحماية الفدائيين فى حالة الاصطدام بهم ، ثم وقعت بعض الـتـطورات الـتـى أزالـت تلك المخاوف ، منها الإختلاف الذى حدث بين منظمة التحرير، و بين النظام المصرى اثر موافقة عبدالناصر على مشروع روجرز، ووقف إطـلاق الـنـار فى جبهـة الـقـنـاة . ومنهـا ازديـاد اعـتماد المنظمة على تأييد دمشق ، ومـعـروف مابين فرعى حزب البعث الحاكمين فى سوريا والعراق من خصومات ، وبما أن المنظمة التحمت مع سوريا ، فقد تأكد للملك حسين من أن الفرقة العراقية المرابطة بالأردن ستقف موقف الحياد من الصراع المرتقب

ثم جـاءت أحـداث إخـتـطـاف الـطـائـرات وإحـتـجـاز ٥٤ أمريكيا فى أحد المـطـارات الـنـائـيـة بـالأردن لـتـجعل الظروف الدولية مواتية للملك كى يضرب ضـربـتـه دون أن يخشـى ردود فعل عربية فعالة ، وفى ١٦ سبتمبر تكونت الحكومة الـعـسـكرية برياسة محمد داود لتنفيذ خطة القضاء على تجمعات الفدائيين وأعلن الملك أنه لولم يتخذ هذه الإجراءات لما انتظر جيشه الموالى تحدى الفدائيين للسلطة ولتدخل من تلقاء نفسه .

و يـنـطـوى وصـف الـمـلـك لهذه الحالة على حقيقة مابين الجيش الأردنى و بين تـنـظيمات الفدائيين من تناقض فالمؤسسة الأولى مشهورة بدقة انضباطها ، وقد بث الـنـظـام الأردنى فى ضباط الجيش الاعتزاز بالإنتماء الأسرى و بين الجنود الاعتزاز بالعشائر. و بالإضافة إلى ذلك نشطت الدعاية الدينية بين فصائل الجيش وصورت الـفـدائـيين بـصـورة الجـمـاعـات الشيوعية الملحدة . و بصرف النظر عن صحة هذا الإدعـاء فـقد حفرت هذه الدعاية هوة أخرى بين المؤسستين ، هذا إن صح وصف جـمـاعـات الـفـدائـيين بـأنـهـا مـؤسسة ، فإن من بين الفروق التى ميزت بين الجيش الأردنـى المـنـضـبـط و بين الفدائيين التابعين لمنظمة التحرير هو أن الفريق الثانى لم يـكـن يتمتع بالإنسجام ، ولا أدل على ذلك من أن قيادة منظمة التحرير تنصلت من حوادث إختطاف الطائرات ، وشجبت مرتكبيها

و بينما كان الصراع قد بدأ بقصف مواقع الفلسطينيين حول عمان ، اتسعت دائرة التوتر وذلك بإيفاد حكومة دمشق لواء مدرعا إلى الحدود الأردنية ، ودلت الظواهر على أنه يوشك على إحتلال مدينة أربد شمال الأردن. وقد أدى هذا التحرك السورى إلى رد فعل أمريكى مبالغ فيه . وكالعادة ذهبت واشنطن إلى تبرير تحركها على أساس أن سوريا تقف وراء جماعات الفدائيين ، وأن الإتحاد السوفييتى يقف وراء سوريا . وهكذا صدرت الأوامر بتجميع قطع الأسطول الأمريكى إلى مواقع يسهل استخدامها لنزول المظليين الأمريكيين إلى الأردن فى حالة الضرورة. ووضعت القواعد الأمريكية فى ألمانيا الغربية فى حالة تأهب ، كما أرسلت تعزيزات من هذه القوات إلى حاملات الطائرات. ونشرت وزارة الخارجية الأمريكية انذارا بعدم قبول أى تدخل خارجى فى الأردن ، بينما بحثت الدوائر المختصة احتمال نزول القوات الأمريكية إلى البر. و يقول وليم كوانت فى كتابه « أمريكا والعرب وإسرائيل » إن النقاش الذى دار كشف عن اعتراض الكسندر هيج المسئول عن قوات حلف الأطلسى لعدم الاستعداد الكافى ، وبناء عليه رجحت كفة الخطة المبنية على إيجاد ترتيب ما مع إسرائيل بحيث يقبل الملك حسين فى حالة الضرورة القصوى مساعدة القوات الإسرائيلية .

والظاهر أن السياسة الأمريكية إبان تلك الأزمة اتسمت بالتردد مابين أن تتدخل الولايات المتحدة مباشرة أو أن تترك هذه المهمة لإسرائيل. ولابد أن يكون بعض الأمريكيين قد نبه إلى أن اعتماد الملك حسين على مساعدة إسرائيلية ضد الفدائيين أو سوريا سيجلب على المدى الطويل كارثة على النظام. فإنهيار صورة العالم العربى سنة ١٩٧٠ لم تبلغ تلك الدرجة التى هوت إليها فى سنة ١٩٨٢ حينما طلبت الكتائب اللبنانية تدخل إسرائيل فكوفئت بتولى السلطة واعتراف عدة حكومات عربية بأن أمين الجميل زعيم الكتائب يمثل الشرعية.

وبهذه المناسبة نطرح عدة أسئلة مازال التاريخ لايستطيع الجزم فيها برأى . فهل كانت سوريا تقصد إلى تدخل شامل إلى حد الإطاحة بالنظام الأردنى ؟ إن شواهد الأمور تدل على عدم وجود مثل هذه النية ، ويمكن القول بصورة أكثر تفصيلا

إن الصراع على السلطة فى دمشق كان قد بلغ الذروة فى تلك الفترة بين صلاح جديد وحافظ الأسد، وأخذت كفة الأسد ترجح وكان معروفا بعدم رغبته فى التورط بعيداً فى الأزمة الأردنية.

ومن بين هذه الأسئلة أيضا مدى صحة مارواه إسحاق رابين فى مذكراته من أن الملك حسين طلب تدخل الطيران الإسرائيلى ضد المدرعات السورية المتقدمة فى الأراضى الأردنية. وحسب هذه الرواية فإن إسرائيل حينما استشارت الولايات المتحدة لم تعط جوابا واضحا. وإذا كان هناك شك فى استنجاد الملك حسين بإسرائيل ضد سوريا، فمن الثابت أنه فعل ذلك إزاء الولايات المتحدة. ويبقى بعد ذلك السؤال: هل طلب الملك حسين من الأمريكيين الاكتفاء بضربة جوية على المدرعات السورية المتقدمة فى الأردن، أم أنه حسب شهادة كوانت طلب تدخلا بريا أمريكا فى الأراضى السورية بدلاً من الأردن مما يضطر حكومة دمشق إلى الإنسحاب ؟

وبينما كان الأخذ والرد دائراً بين الولايات المتحدة وإسرائيل نجح سلاح الجو الأردنى الصغير فى توجيه ضربات إلى المدرعات السورية وعلى أثر ذلك أخذت تنسحب إلى الحدود. وفى تقديرنا أن هذا التدخل الجوى من السلاح الأردنى لم يكن إطلاقا هو السبب فى تراجع سوريا، فلا شك أن حكومة دمشق كانت تحسب حسابا لتدخل إسرائيلى مدعوم من الولايات المتحدة وتعمل على تجنبه. وقد لوحظ أن الكرملين احتج كعادته بلهجة قوية على التدخل الأمريكى فى الشرق الأوسط، ولكن دون أن يحرك شيئاً من قواته، على حين أن السياسة الأمريكية اتخذت مواقف إيجابية فعالة فقام الرئيس نيكسون نفسه برحلة إلى روما، ومنها طار إلى إحدى قطع الأسطول السادس فى البحر المتوسط، ومن فوق حاملة الطائرات «ساراتوجا» أعلن رئيس الولايات المتحدة أن الأزمة التى يشهدها الشرق الأوسط تشبه أزمة الصواريخ السوفييتية فى كوبا سنة ١٩٦٢، معنى ذلك أن الرئيس الأمريكى يعتبر علاقة سوريا بالإتحاد السوفييتى شبيهة بعلاقة الأخير

بكوبا. وأن الشرق الأوسط له من الأهمية للولايات المتحدة ما لكوبا الواقعة على عشرات الكيلومترات فقط من السواحل الأمريكية. وفى كلا الأمرين مغالطة كبيرة.

* * *

يحظى الفلسطينيون دائما بعطف عظيم من مختلف الدول العربية ومن أجهزة الإعلام التابعة لها. ورغم ما أصاب العلاقات بين النظام المصرى وبين منظمة التحرير من أزمات منذ قبول مشروع روجرز، فقد شعر عبدالناصر بأن الوقوف موقف المتفرج على مذابح الفلسطينيين ومحاولة سوريا لإنقاذهم قد يقضى على ماتبقى له من إحترام فى العالم العربى. ومنذ بداية القتال أخذ يتصل ببعض الرؤساء العرب الذين يرتبطون معه بصلات حسنة. وتجمع بعض رؤساء الدول فى القاهرة فكان ذلك نواة لدعوة مؤتمر قمة عربى شامل خاصة بعد أن اتخذت الأزمة أبعاداً دولية خطيرة على نحو ما رأينا. وقد حضر هذا المؤتمر معظم الرؤساء العرب، وكشفت المناقشات عن تحول ملموس فى سياسات عبدالناصر العربية تضاف إلى التحولات التى حدثت فى سياسته الدولية.

فقد وقفت كل من ليبيا وسوريا فى جانب الفكرة الداعية إلى إرسال قوات عربية مشتركة لمساعدة الفدائيين داخل الأراضى الأردنية. وعلى الطرف الآخر وقف عبدالناصر بجانب الملك فيصل يعترض على هذه الفكرة، على أساس أنها قد تدفع الملك حسين إلى طلب تدخل أمريكى أو إسرائيلى. وكانت هذه مناسبة لكى يذكر عبدالناصر نفسه بالأخطاء التى ارتكبها فى الماضى، سواء بإرسال قوات إلى اليمن أو بالتحرك سنة ١٩٦٧ للدفاع عن سوريا. وأضاف الرئيس المصرى: أنتم تزايدون على الفلسطينيين ومصر هى التى تحارب. ولعل عبدالناصر كان يأمل فى إيقاف القتال على أساس حل يشبه الحل الذى وضعته إتفاقية القاهرة بالنسبة لعلاقة الفلسطينيين بالسلطة اللبنانية.

على أية حال فإنه إزاء تلك الخلافات فى الرأى لم يجد مؤتمر القمة مخرجا سوى أن يرسل ممثلا عنه للوساطة بين الحكم الأردنى وبين الفلسطينيين، واختيرت دولة معروفة بسلبيتها فى هذه القضايا وهى تونس لتتوفر فى مندوبها صفة الحياد.

وهكذا كلف الباهى الأدغم رئيس الوزراء التونسى بمهمة الوساطة. وطوال إنعقاد المؤتمر، ومرور الوقت بين ذهاب الوسيط وعودته من عمان كان الجيش الأردنى قد سحق الفدائيين فى أهم مواقعهم ولم يبق لهم سوى بعض المعسكرات فى الشمال القريبة من الحدود السورية. وعندما وصل الملك حسين إلى هذه النتيجة وجد من حسن السياسة أن يفاجىء مؤتمر القمة بحضوره، و يتحول بذلك من متهم أمام الرؤساء والملوك إلى شريك. ولا شك أن حضور الملك حسين كان له أحسن الأثر على عبدالناصر فقد أنقذه من إتخاذ موقف أو قرار تترتب عليه مسئوليات، وفتح أمامه باب التوفيق بين ألاطراف المتنازعة، وهذا ماتحقق بإتخاذ المؤتمر القرارات التى تنظم علاقة الفدائيين بالحكومة الأردنية. فلهؤلاء حق حراسة المخيمات ولكن ليس لهم الحق فى أن يظهروا بسلاحهم فى المدن المأهولة بالسكان. وهذه التسوية تشبه إلى حد كبير فى أسسها إتفاق القاهرة لسنة ١٩٦٩ والذى نظم العلاقة بين الفلسطينيين و بين السلطة اللبنانية.

لم تكن أحداث ايلول ١٩٧٠ هى نهاية الصراع بين الفدائيين و بين حكومة عمان رغم تكوين لجنة دائمة للوساطة ووضع الإتفاق فى صيغة محددة يصعب تكييفها قانونيا. وقد بقى الفدائيون يسيطرون على مواقع فى جرش وعجلون شمال الأردن وعلى مقربة من الحدود السورية، بيد أن النظام السورى الذى انفرد حافظ الأسد به لم يعد متحمسا كما كان النظام السابق لخوض مجابهة مع الأردن من أجل الدفاع عن الفدائيين.

وحينما قرر الملك حسين تصفية المراكز المتبقية للفدائيين خلال شهر يوليو سنة ١٩٧١ لم تتحرك الحكومة السورية مكتفية بمهاجمة النظام الأردنى بواسطة أجهزة الإعلام. وفى نفس الوقت اتخذت بعض الدول البترولية قرارات بقطع المعونة عن الأردن طبقاً لما كانت تتلقاه من مساعدات مالية منذ مؤتمر الخرطوم. وكانت الولايات المتحدة تجد فى هذه المناسبات فرصة لاجتذاب الأردن نحو عجلة السياسة الأمريكية عن طريق تعويضها بالمال ودفعها إلى صلح منفرد مع إسرائيل ينطوى على تنازلات هامة. ثم إن الجزائر بادرت بهذه المناسبة إلى قطع العلاقات

الدبلوماسية مع عمان. وفى العام التالى قطعت مصر العلاقات الدبلوماسية معها إثر إعلان الملك حسين فى مارس ١٩٧٢ عن مشروعه بإنشاء المملكة الأردنية المتحدة.

إن الضجة التى أثيرت حول هذا المشروع تبدو وكأنها إختلاف على ملكية السمك فى الماء أو الطير فى الهواء. دون أن يملك المعترضون شباك الصيد. فالضفة الغربية ترزح تحت الإحتلال الإسرئيلى منذ ١٩٦٧ ومشروع المملكة العربية المتحدة يضع حلا وسطا بين هؤلاء الذين يريدون إنشاء دولة فلسطينية مما يبعد أكثر فأكثر إحتمالات الإنسحاب الإسرائيلى، و بين الذين يريدون إعادة الوضع إلى ماكان قبل يونيو ١٩٦٧، أى استمرار نظام المملكة الأردنية الهاشمية على أساس الاندماج التام بين الضفتين وحسب مشروع المملكة المتحدة تنشأ شخصية محلية للضفة الغربية بحيث تكون لها ادارتها ومجالسها الخاصة كرمز على الوجود الفلسطينى. و بذلك يوفق الملك حسين بين دعوة منظمة التحرير إلى إنشاء دولة وتظاهر الولايات المتحدة بأنها توافق فقط على استرجاع الأردن لأراضيه.

وفى تقديرنا أن تقرير مصير الضفة ينبغى أن يؤجل إلى الوقت الذى تعود فيه بالفعل إلى سلطة عربية أيا كانت هذه السلطة وعندئذ يكون الحديث عن الدولة الفلسطينية أمراً متصلاً بالواقع.

الفصل الخامس

السادات فى مفترق الطرق

من المفارقات أنه عند تولى السادات للسلطة كان مجال الإختيار مفتوحاً أمامه سواء فيما يتعلق بنهج السياسة الخارجية ، أو ما يخص إستمرار وقف إطلاق النار، أو إستئناف حرب الاستنزاف . وعلى العكس لم يكن هناك أى مجال أمام الشعب المصرى لإختيار رئيس الجمهورية . فالنظام الذى فرض على البلاد منذ ١٩٥٢ لم يسمح بالتنافس على هذا المنصب حتى ولو كان بين شخصين ينتميان إلى الجماعات المستأثرة بالسلطة .

أما أن مجال الاختيار كان مفتوحاً أمام السادات فى تحديد السياسة الخارجية ، فذلك راجع إلى ما لمسناه من تحسن فى العلاقات مع الولايات المتحدة فى نهاية حكم عبد الناصر. وإذن فقد كان بوسع السادات إما أن يقوى من هذا التحسن أو أن يزيل أسباب الخلاف مع السوفييت ويمضى قدماً فى طريق الاستعداد للمواجهة أو أن يعود إلى طريق إيجاد توازن فى علاقات مصر الخارجية كما هو الحال قبل حرب يونيو. وقد كشفت الأيام فيما بعد عن أن مزاج السادات الشخصى كان يدفعه إلى التقرب من الغرب . وذلك على سبيل الإعجاب بالنظام الرأسمالى ومايوفره من حياة الترف لبعض الفئات دون أن يعجب بالجانب الديمقراطى من هذا النظام .

على أنه لم يكن بوسع السادات أن يفصح عن حقيقة ميوله بينما الاستعدادات تجرى لإحتمال تجدد الاشتباكات حول القناة ، لذلك ظل السادات يهاجم فى

خطبه العامة الولايات المتحدة ، ولم يخرج عن هذا الأسلوب حتى خطاب ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٣ ، كما تكررت زياراته للإتحاد السوفييتى خلال نفس الفترة (١٩٧٠ ــ ١٩٧٢) ولم تنقطع تصريحاته العامة التى تشيد بالمساعدات السوفييتية .

كان أول إختبار مر به حكم السادات بعد فوزه بالتزكية هو حلول اليوم الخامس من نوفمبر موعد إنتهاء الأشهر الثلاثة لوقف إطلاق النار. وقد كان من السهل عليه أن يجدد هذا الوقف ثلاثة أشهر أخرى دون تردد أو حوار مع أعضاء حكومته (لان البيت لم يرتب بعد) أما عند حلول الموعد الثانى للتجديد فقد صار السادات يواجه مشكلة المعارضة الداخلية والتى تزعمها على صبرى . وهكذا عقد إجتماعاً للجنة التنفيذية شرح فيه حقيقة موقف مصر الذى لا يحتمل مغامرة بحرب ، مذكراً بأخطاء ماقبل حرب يونيو سنة ١٩٦٧ (لقد كنا قبل تلك الحرب نملك أوراقا عديدة : رصيد عبدالناصر على المستوى العربى والعالمى ، وقوتنا العسكرية ، ومركزنا فى العالم العربى ، والملاحة فى قناة السويس . وقد فقدنا الآن كل هذه الأوراق) .

ولا شك أن الحكومة الجديدة فى مصر تعرضت لضغط دولى جديد ، فكل فريق يسعى لضمان استمرار نفوذه ، فالسوفييت بادروا بإرسال وفد على مستوى عال للعزاء فى وفاة عبدالناصر. ولم يكن الأمر يستدعى قدوم كوسيجين والعديد من القادة السوفييت لولا أنهم أرادوا أن يتحققوا من نوايا الحكم الجديد. أما الأمريكيون فقد ضربوا على نغمة التخويف ، فبينما كان محمود رياض يبحث فى نيويورك المد الأول لوقف إطلاق النار أوائل نوفمبر وجهت حكومة واشنطن إحتجاجاً على إنتهاك مصر للإتفاق بتحريك صواريخ سام-٣ إلى مسافات قريبة من القناة لم يتفق عليها ، ودعى وزير الخارجية المصرى إلى تبرير موقفه أمام التليفزيون الأمريكى فكانت حجته هو أن الولايات المتحدة هى التى إنتهكت وقف إطلاق النار ، فهى التى تعهدت بعدم تزويد إسرائيل بطائرات الفانتوم أثناء وقف إطلاق النار غير أنها لم تلتزم بوعدها كما تدل تصريحات الرسميين الأمريكيين . وكما ذكرنا منذ قليل فإن السادات كان يخشى فى بداية عهده أن تتهم حكومته بالتراخى أو أن يقول قائل من خصومه : لو كان عبدالناصر حيا لما

مدد وقف إطلاق النار. لذلك أوفد السادات بعثة إلى موسكو تضم على صبرى ومحمد فوزى ومحمود رياض فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ واتضح من خلال الحديث مع بريجينيف أنه لا يحبذ استئناف الاشتباكات حول القناة، فقد أبلغهم بأن الجيش المصرى الذى بلغ حجمه ثلاثة أرباع مليون وقد سلح تسليحا جيداً، ومع ذلك فلا ينبغى أن تقرروا شيئاً إلا إذا كانت النتيجة مضمونة. وقد يكون من الصعب سياسياً وقف إطلاق النار بعد الخامس من فبراير، ولكن يمكن استمرار الوقف الفعلى دون إعلان. ثم إن هناك قرارا صادراً من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار فيمكن الاستناد إليه. ثم تطرق الحديث بطبيعة الحال إلى التسليح، فأبدى السوفييت حسن النية نحو تزويد مصر بقطع من الغيار وصناعة الهليكوبتر والرادار. أما طائرات (ت. يو) بعيدة المدى فكان بريجينيف حذراً من تزويد مصر بها خشية أن تستخدم فى هجوم على إسرائيل دون إستعداد كامل. ولتهدئة الخواطر وعد بريجينيف بالتحدث مع الأمريكيين بحثا عن الحل السلمى (وإذا قبلتم قوات فصل من الدول الكبرى فسيشكل ذلك عنصراً جديداً هاماً فى حل الأزمة).

يتضح من هذا الحوار كيف أن السوفييت أوجدوا المبررات أمام السادات لمد وقف إطلاق النار ولكنه لم يشأ أن يجدد الوقف بطريقة تلقائية، بل أراد أن يحيطه ببعض التحركات التى تغطى موقفه فى الداخل وقد تحرك الجمود فى الخارج وهكذا خرج السادات بإقتراحه الشهير أمام مجلس الشعب فى الخامس من فبراير ١٩٧١ وهو الذى يعرض فيه مبدأ السلام مع إسرائيل، و يقبل كخطوة أولى لفتح قناة السويس للملاحة مقابل إنسحاب جزئى إلى شرق مضايق متلا والجدى.

وقد أثار هذا الاقتراح دهشة فى الأوساط الأجنبية فلم تصدقه معظم الجهات فى أوربا، وخاصة أن الاقتراح اشتمل أيضا على تأكيد باستئناف المعارك إذا لم يقبل فى خلال شهر. ولم يتأثر الأمريكيون بعرض السلام، بل قالوا إن إعادة فتح القناة للملاحة لا يهمهم، بل قد يفيد السوفييت وحدهم. ومن المؤسف أن إسرائيل لم تتقبل الاقتراح لما سنذكره فيما بعد من إستمرار التصلب إزاء موضوع الإنسحاب من سيناء.

و يعتبر اقتراح السادات فى الخامس من فبراير تراجعاً جديداً قدمته مصر فى عهد الرئيس الجديد. ففى السابق كانت مصر ترفض الحلول الجزئية مقابل السلام. أما الآن فهى تقبل إقامة سلام مع إسرائيل بصورة انفرادية ومقابل انسحاب جزئى على أن يتم التفاوض بشأن استكمال الإنسحاب بعد فتح قناة السويس، ومرور السفن من مختلف الجنسيات بما يفهم منه حق المرور للسفن الإسرائيلية.

والأرجح أن السادات قصد بهذا الإقتراح إحراج إسرائيل فى وقت كانت بعثة يارنج قد نشطت، كما أن رغبته فى إقناع الولايات المتحدة بعدم جدية إسرائيل فى الإنسحاب قد طغت على ماعداها بما فى ذلك المآخذ التى قد توجه إلى الإقتراح من خصومه السياسين. أما مجلس الشعب فليس له أى اعتبار فهو يصفق لأى حديث يخرج من فم الرئيس.

لم يحدث الاقتراح أى أثر فى إسرائيل رغم ما إنطوى عليه من تنازلات. وهذا يؤكد مرة أخرى أن موقف إسرائيل فى أعقاب حرب يونيو كان أفضل بكثير من تصلبها المطرد الذى إنتهى إلى رفض اقتراح الخامس من فبراير فعندما طرح مبعوث الأمم المتحدة يارنج أسئلته على الطرفين المصرى والإسرائيلى أبدى المصريون موافقة صريحة على إقامة السلام فى حالة الإنسحاب. أما مائير فقد ظلت تماطل فى الرد، و بعد إلحاح شاركت فيه الولايات المتحدة قالت رئيسة الوزراء إنه فى حالة إتفاق صريح مع مصر بشأن السلام « الصلح » فلن يزيد إنسحابنا عن خط يقع غرب مضايق متلا والجدى. أى أقل مما اقترحه السادات مقابل إعادة فتح القناة.

لم يأخذ أحد تهديد السادات باستئناف الاشتباكات بعد شهر واحد من الإقتراح مأخذ الجد. ثم إنه سبق للسوفييت كما رأينا أن أوحوا بفكرة إستمرار وقف إطلاق النار بصورة ضمنية دون تصريح أو إعلان أو الحاجة إلى تجديده كل ثلاثة أشهر. ومع ذلك فإن خصوم السادات فى الداخل رغم تسترهم وراء الشعارات اليسارية لم يتفقوا حول هذا الموضوع. وإرضاء لهذا الفريق قام السادات بأول زيارة لموسكو بعد توليه السلطة عند إنتهاء الشهر المحدد لاستئناف إطلاق

النـار. وهنـاك تجدد الجدل حول نـوعية الأسلحة التى ينبغى تزو يد مصر بها ، وتـمـسك الكرملين بموقفه الرافض لتزو يد مصر بالأسلحة الهجومية وفى حالة تقديم انواع محدودة منها ، يجب أن يتم استـخدامها بواسطة الخبراء السوفييت . بينما ألح السادات على أهمية تدر يب الضباط المصر يين على تشغيل تلك الأسلحة .

ومـن المعروف أن السياسة السوفيتية إزاء الشرق الأوسط درجت منذ مدة على عدم الاكتراث بطبيعة نظام الحكم فى دول المنطقة . فإبان التوتر الشديد الذى نشأ بين الكرملين وعبدالناصر سنة ١٩٥٩ لم يمنع من الإتفاق على البدء فى عمليات السد العالى . وفى سور يا مثلا وقع فى سنة ١٩٧٠ خلاف بين جماعات شيوعية متباينة فأرسلت بعثة سوفييتية لتقصى الحقائق وعادت لتقرر أنه ليس لهذا الخلاف تأثير على العلاقات السوفييتية السور ية ، وأنه لا داعى لمناصرة فئة شيوعية ضد أخرى ، بل الأفضل التعامل مع حكومة حافظ الأسد ، وإنطلاقا من هذا المبدأ ترك السوفييت صديقهم صلاح جديد يغرق فى تورطه فى الأردن و يواجه مصيره بوضعه فى غياهب سجون الأسد. وقد رأينا كيف وقف السوفييت موقفاً سلبياً من الأزمة الأردنية . أما نصحهم الدائم لمصر بالبحث عن الحلول الدبلوماسية حتى أنهم وعدوا السادات بالتوسط لدى الأمر يكيين من أجل الحل السلمى ، فرجعه غالباً إلى عدم الثقة فى كفاءة الدول العربية الحربية منذ ١٩٦٧ ، وإبان ز يارة السادات الأولى لموسكو فى مارس ١٩٧١ كان من بين الحجج التى ذكرت له لصرفه عن فكرة الحرب تصدع الجبهة الشرقية بإحتدام النزاع بين سور يا والأردن وطلب الأخير سحب القوات العراقية منه .

بـيـد أن المعارضه الداخلية فى مصر اتخذت من عدم إستئناف القتال حجة للتنديد بالسادات مما اضطره إلى أن يكرر الإعلان بأن سنة ١٩٧١ ستكون سنة الحسم .

وفى تقديرنا أن مسألة الاشتباكات لم تكن فى نظر الخصوم السياسيين سوى مسألة ثانو ية . أما المحرك الحقيقى للمعارضة فيعود إلى أن السادات أخذ يعين فى المناصب القيادية أشخاصاً يكنون له الولاء الشخصى ، ولم يفتح الباب إلا لعدد قليل من أنصار العهد السابق . بل المعروف أن السادات استغل منصبه كنائب

لرئيس الجمهورية ومرض عبدالناصر لإيجاد مركز ثقل له فى مختلف الدوائر ففى الجيش قرب أحمد اسماعيل ومحمد صادق وكمال حسن على . وفى الإتحاد الاشتراكى وثق صلاته بالفريق الذى كان يسمى الرأسمالية الوطنية و ببعض الشخصيات المعروفة بنزعتها الليبرالية و بينما بقى التنظيم الطليعى مغلقاً أمام السادات فلم يستطع أن يستقطب منه أحدا . ومن المعروف أن عبدالناصر شجع هذا التنظيم بعد هزيمة يونيو لتحقيق هدفين هما اجتذاب الشباب اليسارى فى منظمته الوحيدة ، وإيجاد توازن فى القوى بين العناصر المؤثرة فى السلطة بعد أن تكشف له خطأ الاعتماد التام على القوات المسلحة أو على مجموعة محددة من هذه القوات مثل المجموعة التى إلتفت حول عبدالحكيم عامر. وفى هذا العهد المتميز بتعدد مراكز القوى تعاظم شأن الحرس الجمهورى .

لم يكن بوسع المعارضة أن تجابه السادات محتجة باستبعادها من المراكز القيادية ، وإنما كان عليها أن تبحث عن مبرر آخر لتفجير الموقف . ولسوء حظها اختارت قضية لا تثير إهتمام الجماهير المصرية وهى قضية الإتحاد الثلاثى المقترح مع سوريا وليبيا وقد سبقت الإشارة إلى أن الكرملين فى لقاءات عبدالناصر الأخيرة لم يكن متحمساً لمثل هذا الإتحاد، بيد أن السوفييت لم يصروا على موقفهم فى نهاية الأمر، ولذلك فمن المؤكد أنه لم يكن ثمة أى تنسيق بين جماعة على صبرى و بين السوفييت فيما يتعلق بمعارضة خطة الإتحاد الثلاثى . وربما ظنت المعارضة أن قيام الإتحاد سيقوى مركز السادات داخليا .

كشفت المعارضة موقفها لأول مرة عند طرح موضوع الإتحاد على اللجنة العليا للإتحاد الإشتراكى . وبما أنه لم تظهر أغلبية واضحة ترجح كفة أنصار الاتحاد أو خصومه فقد حول إلى اللجنة المركزية . وأمام هذه اللجنة دافع السادات عن خطة الاتحاد الثلاثى على أساس أنها جزء من قومية المعركة وأن هذا الإتحاد استمرار للخط الذى رسمه عبدالناصر. فكيف يعارضها هؤلاء الذين يتحدثون بإسم الناصرية .

أما حجة على صبرى وأنصاره فانبعثت على أساس أن اتخاذ قرار الإتحاد الفيدرالى كان فردياً ولم يدرس دراسة كافية . وهناك التجربة السيئة التى خلفها

نظام الوحدة السورية السابق . يضاف إلى ذلك عدم إدخال السودان فى مشروع الإتحاد ، علما بأن نظام النميرى فى هذه الفترة كان وثيق الصلة باليسار السودانى .

واجه السادات تجربة مريرة فى اللجنة المركزية ، إذ قوبل باستهزاء عدد كبير من الأعضاء . وتكررت هذه المواقف فى إحتفالات عيد العمال أول مايو سنة ١٩٧١ ، وفى هذا الإحتفال رفعت صور عبد الناصر بدون أن ترافقها صورة رئيس الجمهورية . وأخذت المعارضة تنشط بين عمال حلوان . وبذلك نزل الخلاف إلى الشارع المصرى وكان لابد من إتخاذ إجراء يقرر مصير الساطة فى مصر . وكان رأى شعراوى جمعة منذ اضطرابات اللجنة المركزية هو إمتصاص الخلاف بدلاً من المواجهة ، لأن المواجهة قد تؤدى إلى صراع حول السلطة يطيح فى نهاية الأمر بالنظام بأكمله . ولذلك أخذ باقتراحه بعدم التصويت على مشروع الإتحاد فى اللجنة المركزية . وتأجلت المواجهة حتى إحتفالات أول مايو وتحريك العمال . وعلى أثرها أقال السادات على صبرى من جميع مناصبه .

كانت هناك فرص طيبة أمام المعارضة لكى تنجح فى الاستيلاء على السلطة لولا إخفاق بعض الحسابات . فاللواء محمد صادق لم يستجب لدعوة الفريق فوزى للإشتراك فى المؤامرة كما اكتشف سامى شرف فى آخر لحظة أن الليثى ناصف رئيس الحرس الجمهورى غير موال للحركة يضاف لذلك تحرك ممدوح سالم محافظ الإسكندرية لكشف المؤامرة قبل وقوعها . وفى تقديرنا أن تقاليد الحكم فى مصر تعطى لصاحب السلطة رصيداً خاصاً يساعده فى مواجهة الإنقلابات .

دارت هذه الأحداث فى وقت كانت الخيارات مفتوحة أمام السادات إما بالكشف عن ميوله الأمريكية أو متابعة سياسة سلفه ، ولولا أن الأمريكيين كانوا يخذلون المحاولات الساداتية لإيجاد تسوية على أساس الحل الوسط فلربما أظهر تحولا فى السياسة الخارجية المصرية فى وقت مبكر . وهناك بعض الشواهد على وجود مثل هذه الرغبة ، فقد رحب الرئيس المصرى الجديد ترحيباً حاراً برسالة التهنئة التى بعث بها نيكسون فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بمناسبة عيد ميلاد السادات . ورغم إنقطاع العلاقات الدبلوماسية فإن الرئيس المصرى أعطى لزيارة

وزير الخارجية الأمريكى للقاهرة فى مايو ١٩٧١ أهمية بالغة حتى أن معلقا أمريكياً هو وليم كوانت لاحظ أن إستقبال روجرز فى القاهرة كان محاطاً بالود أكثر مما لقيه فى إسرائيل قبل أيام.

رغم ذلك فقد كشفت المباحثات التى جرت فى أوائل مايو بين روجرز والسادات إلى أى مدى بلغ الاستخفاف الأمريكى بالأمانى العربية. فبمناسبة طرح مشروع الحل المؤقت والإنسحاب الجزئى من سيناء تساءل روجرز عما سيفعله المصريون بخط بارليف فى حالة الإنسحاب الجزئى فهل سيدمرونه، أم أنه يمكن إبقاء بعض المدنيين الإسرائيليين للمحافظة على هذا الأثر. والخلاصة هى أن الموقف الأمريكى تدنى من البحث عن حل أيا كان هذا الحل ضئيلاً إلى التفكير فى تثبيت وقف إطلاق النار حتى تساءل بعض العرب بحق: هل يمكن أن تتحول خطوط وقف إطلاق النار إلى حدود دائمة كما حدث عند توقيع هدنة رودس سنة ١٩٤٩، لذلك نعتقد أن السادات خرج من هذه المقابلة بالإقتناع بضرورة خوض المغامرة العسكرية.

ويربط بعض الكتاب بين أحداث المؤامرة فى مايو ١٩٧١ وبين مسارعة السوفييت إلى إرسال وفد كبير إلى القاهرة حيث عرض مشروع صداقة وتعاون، بمعنى أن السوفييت أنتابهم شيء من الشك فى نوايا السادات من جراء قمع العناصر اليسارية المصرية. وهذا الربط بعيد الإحتمال. والأصح هو أن المبادرة السوفيتية جاءت نتيجة الشكوك التى حامت حول إتصالات السادات المتكررة بالأمريكيين والتى كان آخرها وأهمها زيارة روجرز وزير الخارجية الأمريكية للقاهرة وتوقع الكرملين أن يحدث تحول فى علاقات مصر الخارجية.

قبل أن ينتهى نفس شهر مايو سنة ١٩٧١ حضر بودجورنى رئيس الدولة فى الإتحاد السوفييتى على رأس وفد كبير وعرض على مصر عقد معاهدة صداقة تثبت المركز الأدبى الذى يتمتع به السوفييت فى مصر. والحق إن المعاهدة المصرية السوفييتية الموقعة فى ٢٧ مايو ١٩٧١ لم تضف جديداً على طبيعة العلاقات المصرية السوفييتية فى ذلك الوقت. فالتعاون والصداقة هى عبارات عامة والتسهيلات البحرية كانت موجودة بدون معاهدة. والنص على عدم الإنضمام إلى تكتلات

معادية للطرف الآخر هو نوع من الضمان للسوفييت الذين استثمروا الكثير من الأموال في مصر وأمدوها بالأسلحة في مواجهة أية تحولات مفاجئة تحدث في ظل نظام الحكم الفردي.

ويمكن القول إن المعاهدة كانت مفيدة لمصر بقدر ماحققت من ضمانات غير مؤكدة للسوفييت. فقد نصت على تزويد مصر بحاجاتها من السلاح للدفاع عن نفسها، ولكن حينما يفكر السادات في إلغاء المعاهدة سنة ١٩٧٦ فإن السوفييت لن يقوموا بأى رد فعل، بل إن السادات لم يتردد بعد عقد المعاهدة بقليل في إتخاذ مواقف من شأنها أن تسيىء إلى القيادة السوفييتية. فبعد نحو شهرين من عقد المعاهدة وقع الإنقلاب الذى قام به ضباط شيوعيون في السودان ضد حكم النميرى. فلم يتردد السادات في استخدام القوات المصرية المرابطة في السودان لإنقاذ نظام النميرى حتى أن الصحف السوفييتية الخاضعة لتوجيه الدولة لم تستطع أن تخفى نقدها لهذا التصرف. كما أن المعاهدة لم تمنع من إخراج الفنيين السوفييت في العام التالى. وعلى هذا يمكن القول إن المعاهدة المصرية السوفييتية لم تضع أى قيد على حرية مصر في إدارة شئونها الخارجية أو الداخلية ومن ثم لم يكن هناك مبرر لإلغائها في سنة ١٩٧٦ سوى أنها أفقدت مصر القدرة على المناورة مع الأمريكيين.

على أن العالم العربى لا يخلو دائما من بعض القادة الذين يتوجسون من أية إتصالات مع السوفييت. فقد تصادف أن زار فيصل ملك السعودية مصر بعد عقد المعاهدة بقليل فأبدى مخاوفه من هذا الإتجاه، وتساءل: هل يمكن أن تؤدى تلك المعاهدة إلى إنتشار الشيوعية؟ وكان من السهل على السادات أن يطمئن صديقه الملكى بأن هناك فرقا بين معاهدة الصداقة وبين إحتمال إنتشار الشيوعية في بلد إسلامى كمصر.

لاشك أن اقتراح السادات بإعادة الملاحة إلى القناة مقابل إنسحاب جزئى قد فتح الباب أمام الولايات المتحدة وأصدقاء إسرائيل بصفة عامة كى يغذوا الإتجاه نحو الحل المنفرد. صحيح أن اقتراح السادات كان يشتمل على تحديد مدة زمنية للإنسحاب الكامل من سيناء وهى ستة أشهر بعد استئناف الملاحة في القناة كما

أنه تضمن الدعوة للحل الشامل إلا أنه صار مفهوما أن هذه الدعوة الأخيرة ليست جدية بالقدر الكافى . و بالتالى يمكن بدء سلسلة جديدة من المحاولات للتقريب بين مصر وإسرائيل بمعزل عن الأطراف الأخرى ، وقد صرح روجرز بهذه الفكرة بشكل واضح أمام الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة فى اكتوبر ١٩٧١ .

فى ذلك الوقت كان هنرى كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون للأمن القومى قد أخذ يبرز فى توجيه السياسة الخارجية الأمريكية وترجح كفته على كفة وزير الخارجية روجرز وأثناء انعقاد الجمعية العامة طلب كيسنجر مقابلة محمود رياض ليقنعه بأفضلية الحلول الجزئية قائلا بأنه كلما كان الحل محدوداً كلما ثبت أنه مؤقت ، ولذلك فهو ينصح بمضى مصر فى مشروع إعادة الملاحة إلى القناة مقابل إنسحاب محدود . وعندما أبدى وزير خارجية مصر دهشته من طلب كيسنجر إحاطة المقابلة بالسرية ، وهو أمر غير مألوف فى الدول الديمقراطية ، أجاب مستشار الأمن القومى الأمريكى بأنه لا يريد أن يظهر على السطح فى مسألة النزاع العربى الإسرائيلى بسبب أصله اليهودى ، والذى قد يوحى للرأى العام بأنه متحيز لإسرائيل ، والأمر غير كذلك كما زعم . وقد استشف محمود رياض خلال تلك المقابلة ومحاورات كيسنجر أن هدفه هو إقناع مصر بالحل المنفرد تمهيداً لعزلها عن العالم العربى . وهو ماستحققه الولايات المتحدة بعد عدة سنوات .

والظاهر أن الأمريكيين لمسوا كيف أن السادات يختلف عن سلفه فى وجود الاستعداد الحقيقى لديه للحل المنفرد إلا أنه كان يحتاج إلى تغطية موقفه فى تلك الحقبة . ولم تؤثر المعاهدة المصرية السوفييتية فى نظر الدوائر السياسية الأمريكية والتى أفهمت أن التخلص من العناصر اليسارية فى الداخل يكتسب من الأهمية قدرا أكبر من المعاهدة المذكورة . ومن ثم فقد نشط الأمريكيون فى البحث عن حل ولكن بدون الضغط على إسرائيل ، بل نشّطوا قناتين من قنوات المساعى الدبلوماسية : إجتماعات الدول الأربع الكبرى بخصوص الشرق الأوسط والتى كان التمثيل الأمريكى فيها منخفض المستوى . أما القناة الثانية فتتمثل فى تنشيط مهمة يارنج وتوجهه بالأسئلة إلى كل من مصر وإسرائيل حول الهدف الأخير لكل منهما . وبالنسبة لمصر فقد لمس يارنج صدق النية لإنهاء حالة الحرب والاستعداد

لتنازلات مقابل إنسحاب إسرائيل من سيناء ، أما فى القدس فقد واجه مراوغة من جولدا مائير ، و بعد أن ضيق الخناق فى اسئلته صرحت رئيسة الوزراء بأنه لن يجرى إنسحاب أكثر من غرب مضايق متلا والجدى ، و بعد إفتتاح القناة يمكن البحث فى إنسحاب جزئى آخر. وفى جميع الأحوال لابد وأن تحتفظ إسرائيل بشرم الشيخ .

كان لهذا الحديث موجها تحت ضغط وإحراج أسئلة يارنج ، إلا أن الموقف الإسرائيلى الذى كان يمكن تنفيذه عمليا فهو ما صرح به بعض رجال ساحال من أن إسرائيل لن تنسحب إلا بقدر عشرة كيلومترات شرق قناة السويس حتى تظل القناة على مرمى المدافع الإسرائيلية عند إعادة الملاحة إليها . و بدلاً من الحوار حول الحلول الدبلوماسية كانت الدولة العبرية تركز إهتمامها على طلب المعونات والأسلحة . وفى هذا المجال أحرزت إسرائيل فى المدة من ١٩٧٠ — ١٩٧٣ تقدما سريعاً للغاية فى كيفية وكمية التسليح الأمريكى ، فقد تضاعف بالقياس إلى السنوات الثلاث السابقة (١٩٦٧ — ١٩٧٠) بمقدار عشر مرات ، حتى أن اليهود فضلوا فى أغلبيتهم التصويت لنيكسون الجمهورى عند تجديد الرئاسة سنة ١٩٧٢ بدلاً من التأييد التقليدى لمرشح الحزب الديمقراطى

كان رصيد نيكسون السياسى مستمداً من التغييرات التى أحدثها الشئون الخارجية ، فقد اتخذ قرارات حاسمة بشأن فيتنام والإعتراف بالصين الشعبية . وفى الشرق الأوسط استردت الولايات المتحدة نفوذها فى مصر ، إذ صارت تحكم فى وقف إطلاق النار. وفى مجال العلاقة مع الإتحاد السوفييتى تميزت تلك الفترة بلقاءات القمة بين نيكسون و بريجينيف . ومع أن الموضوع الرئيسى الذى شغل تلك اللقاءات دار حول تحديد إنتشار الأسلحة النووية إلا أن الشرق الأوسط لم يغفل تماما . وعلى هامش لقاءات القمة تم إتفاق على ورقة عمل تجريبية بين كيسنجر وجروميكو تضمنت المبادىء الآتية :

إن الهدف النهائى الذى يبقى هو الحل الشامل بالإنسحاب الإسرائيلى من أراضى عربية محتلة ، ويجوز تنفيذ ذلك على مراحل ، كما يمكن الإتفاق على وجود مناطق منزوعة السلاح ووضع قوات الأمم المتحدة فى شرم الشيخ بصورة دائمة .

وإنهاء حالة الحرب ، وحرية الملاحة بالممرات المائية ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة ، وضمان الدولتين لهذه المبادىء .

ومن يتأمل هذه المبادىء العامة يلاحظ أن الإتحاد السوفييتى تراجع فى عدة أمور تفصيلية فى سبيل سياسة الوفاق . فقد كان معروفا على سبيل المثال أنه يعارض التوسع فى استخدام قوات الأمم المتحدة ، فصار يؤيد وجودها الدائم فى شرم الشيخ . والأسوأ من ذلك أنه وافق على التفسير الأمريكى لقرار ٢٤٢ حتى قيل إن هذا الإتفاق كان من العوامل التى شجعت السادات على إتخاذ قرار إخراج المستشارين السوفييت من مصر.

الاستغناء عن الخبراء السوفييت ودلالاته

إن من يراجع خطب السادات الأخيرة ، و يطالع تصويره لعملية الخبراء السوفييت وكأنها انجاز بطولى ، يدرك مدى مايعنيه ذلك من مغالطات ، فبالرجوع إلى الوقائع المسجلة والتى رويناطرفا منها يتضح أن الخبراء السوفييت إنما جاءوا بناء على طلب مصر ، وكان الكرملين يتردد بصفة خاصة فى توسيع دور هؤلاء الخبراء ، بينما كان عبدالناصر يلح فى طلبهم .

وقد وصل الأمر فى فترة ما ، وتحت تأثير صدمة هزيمة يونيو أن عرض عبدالناصر تولى أحد الجنرالات السوفييت قيادة سلاح الدفاع الجوى المصرى . وإذا كانت تعوزنا الوثائق ، فإن التركيب النفسى لهذا الطراز من الحكام الطغاة يؤدى عادة إلى الغرور والروح العدوانية طالما كان الحاكم آمنا عل نظامه . فإذا شعر بخطر ما يتهدده أصيب بالهلع واستغاث بمن ينقذه بصرف النظر عن الوسيلة أو الإحساس بكرامة وطنه .

غير أن السوفييت كانوا حريصين على عدم التورط المباشر فى الصراع مع إسرائيل ، وعابوا على القادة العرب هذا الهلع ونبهوهم إلى أنه لا يصح أن يحارب السوفييت معركتهم ، ولكنهم وعدوا بالتزويد بالسلاح والخبراء دون أن يشترك هؤلاء فى المعارك ، إلا فى اطار الدفاع الجوى ، و بقدر محدود للتدريب حينما كانت

تصل أسلحة جديدة ولعل مشكلة السياسة السوفييتية فى الشرق الأوسط عامة، هى عدم وضوح الهدف. وهذا هو الفرق بينهم و بين الأمر يكيين الذين لهم أهداف محددة يسعون إليها وهى: النفوذ السياسى والاقتصادى فى أكبر عدد من الأقطار العربية، وتأمين النظم المحافظة وإمدادات النفط. والمحافظة على مكاسب إسرائيل، وذلك فيما بعد يونيو، أو أمن إسرائيل كما كان يقال من قبل.

و يبدو أن دوائر الكرملين لم تتفق دائماً على كيفية التعامل مع القادة العرب. وعلى سبيل المثال عمد بونامار ييف فيلسوف الحزب إلى التشكيك فى نوايا السادات بعد ز يارة قام بها للقاهرة بمناسبة إحتفالات ٢٣ يوليو ١٩٧١، وعاد بإنطباع يشكك فى إتجاهات الرئيس المصرى. وتصادفت هذه الز يارة مع وقوع الإنقلاب اليسارى فى السودان، وتصدى حكومة مصر للقضاء على أكبر حزب شيوعى فى البلاد العربية. غير أن القيادة السوفيتية سكتت على مضض وإن تركت لبعض الصحف توجيه النقد لتدخل النظام المصرى.

مهما يكن فإن التأثير السوفييتى ظل قو ياً فى أوائل السبعينيات فى العالم العربى رغم تسلل النفوذ الأمر يكى إلى مصر. ولم يكن بوسع الأمر يكيين فى أية حال أن ينفردوا بحل لمشكلات النزاع العربى الإسرائيلى أو يتجاهلوا الدور السوفييتى. هذا الدور الذى يتراوح ما بين التدعيم الأدبى والدبلوماسى فى أروقة الأمم المتحدة، و بين التسليح الذى كان يتم على سبيل الإقراض أحيانا، والدفع الفورى أحيانا أخرى. وقد دعمت صداقات السوفييت مع العالم العربى بعقد معاهدة صداقة مع العراق فى إبر يل ١٩٧٢، كما أن سقوط النظام السنوسى فى ليبيا ألغى القواعد الأمر يكية هناك وإن كان التحول نحو السوفييت قد تم ببطء بسبب إبراز القذافى للمبدأ المعروف القائل بتعارض الإسلام والشيوعية ومحاولة اصطناع ايديولوجية خاصة بالعالم الإسلامى.

وفى المجال الاقتصادى استمرت الاستثمارات السوفييتية تعمل فى المشروعات الكبرى، إقامة سد الفرات فى سور يا وإنشاء مصنع للألمونيوم بنجع حمادى، ولم تكن هذه المشروعات تحظى بالتغطية الإعلامية التى تشير إلى الدور السوفييتى كما

حدث فيما بعد إزاء الاستثمارات الأمريكية فى عهد الإنفتاح . وقد يكون ذلك راجعاً فى بعض أسبابه إلى أن الإستثمارات الأمريكية يقوم بها قطاع خاص فى بعض الحالات فيهتم بالإعلان عنها .

وتجلى التأييد المعنوى للقضية الفلسطينية فى وقت مبكر فمنذ فبراير سنة ١٩٧٠ دعى ياسر عرفات لزيارة موسكو باعتبار أن منظمة التحرير هى عضو فى منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية ، بيد أنه لم يمض زمن طويل حتى استقبل القادة السوفييت ياسر عرفات فاعتبر ذلك اعترافا ضمنيا بالمنظمة وسبق الإتحاد السوفييتى بهذا الإعتراف معظم دول العالم خارج العالم العربى . وكانت أعمال الفدائيين تحظى بتغطية صحفية جيدة لدى وسائل الإعلام السوفييتية ، وكان يؤخذ على السوفييت دائما فتحهم باب الهجرة لليهود إلى إسرائيل ، فوضعت بعض القيود على هجرة اليهود المتعلمين ، وذلك بفرض ضريبة على الراغبين منهم فى الهجرة .

على أن التسليح والمشكلات المتعلقة به ظل هو القضية المحورية فى العلاقات المصرية السوفييتية ، فنوعية السلاح ومواعيد تسليمه كانت مثار خلاف مستمر بين السادات وبين الكرملين ، مما اضطر الرئيس المصرى إلى تكرار زيارته للعاصمة السوفييتية ثلاث مرات فى وقت قصير . و يدل الحوار الذى جرى فى الزيارة الثانية (١١/١٠/١٩٧١) على طبيعة هذا الإختلاف وأسبابه . فقد دافع المريشال جريشكو وزير الدفاع السوفييتى عن سخاء بلاده فى هذا المجال قائلا إن تسليح مصر وسوريا قد وصل إلى نفس مستوى إسرائيل إن لم يكن أفضل . ومضى فى المقارنة على النحو التالى :

إن عناصر المقارنة فى ميزان القوى العسكرية تتوقف على ثلاثة أمور: العدد ، والتسليح ، والحالة المعنوية ، ولدى العرب تفوق فى العدد ، ليس فى حجم الجنود ، بل فى عدد الدبابات وأطقم الدفاع الجوى وقطع المدفعية ، لكن لابد من توفر إرادة القتال ، كان المريشال السوفييتى يرى أن مكمن الضعف فى الجانب العربى هو هبوط الحالة المعنوية ، وسيتأكد هذا من بقية الحوار ، فقد استطرد المارشال قائلا : أما الطائرات فليست لها هذه الأهمية التى تعلقونها عليها ، ومع ذلك

فهى ليست أقل عدداً مما لدى إسرائيل . وعلى هذا رد السادات بقوله : كلا فالفارق فى نوعية الطائرات كبير ، لأن الميراج والفانتوم هى قاذفات قنابل، بعيدة المدى ، وليس لدينا مايقابلها ، وأجاب جريشكو بأن الفيتناميين كانوا يسقطونها . و بإمكان طائرة الميج ٢٣ ذات السرعة الفائقة أن تتبعها مما يضطر الفانتوم أو الميراج إلى الإسراع بالفرار وإسقاط حمولتها دون أن تصيب الهدف .

والحق إن السوفييت لم يتجاهلوا المطالب المصرية . فتم الإتفاق على توريد أسلحة جديدة تشمل معدات الكترونية ومدافع أبعد مدى وطائرات من طراز ميج ـ ٢٣ ومدرعات طراز أحدث ثم ، وهذا هو الذى يلفت النظر ، معدات للعبور . فكأن السوفييت لم يصروا على إتباع أسلوب الدفاع وفتحوا الباب لاحتمالات أن تقوم مصر بهجوم . و بالإضافة إلى ذلك حث السوفييت الوفد المصرى على الإهتمام بالتعاون وتوثيق الروابط مع الدول العربية الأخرى والإستمرار فى الإتصال بالأمريكيين تجنبا للحرب وأملا فى أن تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل لإيجاد حل . وأجاب السادات على ذلك قائلا إن الأمريكيين تخلوا عن مشروع روجرز ، وعن مهمة يارنج ، وهم يعرضون الآن حلا مؤقتا منفرداً ضئيل الجدوى .

ومع ذلك ورغم سلامة حجة الرئيس المصرى فإننا نستشف من نصائح السوفييت أنهم كانوا يؤيدون الجانب العربى إنطلاقا من سياسة مبدئية ترى أن إحتلال إسرائيل للأراضى العربية عدوان يجب إزالته .

حددت نهاية سنة ١٩٧٢ موعداً لتسليم هذه الأسلحة على أن تصل قبل ذلك بالتدريج ، ولاحظت الحكومة المصرية تباطؤا فى مواعيد التسليم ، وكان السادات يشعر بالحرج لانقضاء عام الحسم ، عام ١٩٧١ دون أن يحرك ساكنا . ولابد أنه لاحظ بأسى الفرق فى المعاملة بين مصر والهند . فمن المعروف أن الهند خاضت فى أواخر هذا العام حربا ناجحة ضد باكستان أدت إلى إنفصال بنجلاديش . وقد اعتمدت الهند بالدرجة الأولى فى تلك الحرب على أسلحة سوفييتية . وفسر البعض هذا التمييز فى المعاملة بأن للاتحاد السوفييتى مصلحة مباشرة فى ترجيح كفة الهند ، فهى التى تحفظ لها التوازن مع خصمه اللدود الصين فى منطقة المحيط الهندى وجنوب شرق آسيا . ويهم الإتحاد السوفييتى أن تظل الهند قوية . يضاف إلى ذلك أن باكستان

كانت عضواً فى حلف غربى . وفى تقديرنا أن هذا التعليل لا يكفى ولابد من إضافة ملاحظة أخرى ، وهى وجود فارق حضارى ، والاختلاف فى نظام الحكم بين الهند وباكستان مما أشعر السوفييت بأنهم يعتمدون على حصان مضمون . فهل كان الحصان العربى يتمتع بنفس الضمان ؟

على أية حال فقد اتخذ السادات من إكتساح الهند لباكستان الشرقية حجة للقول بأنه لا يستطيع خوض حرب فى سنة ١٩٧١ لأن الولايات المتحدة لن تقبل هزيمتين فى وقت واحد .

حفزت هذه الأحداث ، ثم المخاوف من سياسة الوفاق ، بين الدولتين العظميين التى لاحت فى الأفق أوائل سنة ١٩٧٢ ، حفزت السادات إلى تكرار زياراته لموسكو لاستعجال تسليم الأسلحة فى المواعيد المتفق عليها ، بيد أن التباطؤ استمر ، وإن كانت معظم الأسلحة ترد تباعا ، وفى الثامن من يوليو سنة ١٩٧٢ أرسل السادات خطابا إلى برجنيف يستحثه على سرعة تسليم الأسلحة . وانقضت عشرة أيام دون رد فكان ذلك بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير . فما هى تلك الحمولة التى أثقلت بعير السادات حتى اتخذ قرار الاستغناء عن الخبراء السوفييت ؟

إن الدوافع التى حدت بالسادات إلى إتخاذ قرار الاستغناء عن الخبراء السوفييت كانت وماتزال محل نظر حتى أن البعض رآها فى حينها دليلاً على صرف النظر نهائياً عن خطة الحرب ، بينما يمكن القول الآن إن القرار كان من بين الخطوات التمهيدية لترتيبات حرب اكتوبر ومهما يكن هناك من إختلافات فى تفسير هذا القرار ، ففى تقديرنا أن العامل الأهم يعود إلى مشاعر الكراهية التى نشأت بين الضباط المصريين وبين الخبراء السوفييت . فقد تولى هؤلاء الخبراء مناصب قيادية مما أشاع بين الضباط المصريين مشاعر الغضب للكرامة . وأخذ بعضهم يستشهد بذكريات البعثة العسكرية البريطانية التى سيطرت على الجيش المصرى فيما مضى . وهذا فى رأينا قياس مع الفارق . وذهب بعض هؤلاء الضباط كما حدثنى نفر منهم إلى حد توجيه التهم إلى الخبراء السوفييت بأنهم كانوا ينقلون أخبار التحركات المصرية وغارات الاستطلاع ابان حرب (الاستنزاف) إلى الإسرائيليين مما تسبب فى مضاعفه حجم الخسائر البشرية فى الجيش المصرى .

ومن الصعب إثبات مثل تلك التهم ، والذى لا شك فيه هو أن الفريق محمد صادق وزير الدفاع كان يكن بغضا شديداً للسوفييت ، ولا يثق بفاعلية مايقدمه هؤلاء من أسلحة . وهو على خلاف سلفه محمد فوزى أخذ يوسع الهوة بين السادات وبين الحكومة السوفيتية حتى أثر فى إتخاذ قرار الإستغناء ، ولذلك يقال إن اعفاءه من منصبه بعد ثلاثة أشهر تم بناء على طلب سوفيتى مقابل استئناف عمليات التسليح . وإن كانت هناك أسباب أخرى أدت إلى هذه الإقالة ، وهى أن الفريق صادق كان يعارض خطة المغامرة بحرب محدودة أى بعملية تشبه عملية العبور.

أما المصادر السوفييتية فتعزو على العكس كره الضباط المصريين للخبراء إلى صرامة هؤلاء فى أساليب التدريب ، كما أن حياة التقشف التى يعيشها الضباط السوفييت قد أزعجت زملاءهم المصريين وخاصة أصحاب الرتب العالية الذين يتطلعون إلى نمط الحياة البرجوازية العليا .

بجانب هذا العامل الداخلى البحت الذى يعود إلى سوء العلاقات بين الخبراء والضباط المصريين فهناك اعتبارات دبلوماسية لا شك أثرت على قرار السادات . وعلى رأس هذه الإعتبارات الخوف من أن تتم سياسة الوفاق على حساب العرب فى نزاعهم مع إسرائيل . وقبل صدور هذا القرار بأقل من شهرين كان قد تم لقاء موسكو بين نيكسون وبريجينيف ، وجاء فى البيان المشترك الصادر عقب هذا اللقاء أن الدولتين تلتزمان بعدم إيجاد توتر فى مختلف مناطق العالم ، وبالنسبة للشرق الأوسط فإنهما تعملان على دراسة الخطوات التى تؤدى إلى تحقيق الاسترخاء العسكرى فى المنطقة .

صدر هذا البيان فى ٢٩ مايو ١٩٧٢ وفهم فى مصر أنه يعنى إتفاق الدولتين العظميين على تجميد الصراع العربى الإسرائيلى عند النقطة التى وصل إليها . وبالتالى فإن الطريق المفتوح أمام مصر يتوقف على الحل الدبلوماسى . ومما أكد هذا الاستنباط إلحاح السوفييت دائما بعدم المغامرة بحرب . وبهذه المناسبة وجهت الصين أجهزتها الإعلامية فى الأقطار العربية لتشيع بأن الدولتين الامبرياليتين قد اتفقتا على تقسيم مناطق الشرق إلى نفوذ ، وأنه لا حل أمام العرب سوى الكفاح المسلح .

وتمشيا مع هذا الاتجاه نمت لدى السادات الرغبة فى محاولة استرضاء الأمريكين ، ومع أن السوفييت وأجهزة الإعلام السوفييتية لم تفتأ منذ قدوم الخبراء تذكر بأن مهمة السوفييت فى مصر مؤقتة وأنها ستنتهى بمجرد الوصول إلى تسوية عادلة ، فإن الأمريكيين ظلوا يرددون القول بأن وجود هؤلاء الخبراء هو مظهر من مظاهر النفوذ السوفييتى . ومن ثم اعتقد السادات بأن هذا القرار سيحول الولايات المتحدة على الأقل عن مساندتها التامة للتوسع الإسرائيلى . وإذا كان هذا هو الهدف الذى توخاه السادات بالفعل فإنه يكون قد أخطأ الحسابات ، إذ سرعان ماعلق كيسنجر مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى بقوله : إننا لم نستشر فى هذا القرار ، ولم نطلب من السادات أن يستغنى عن الخبراء السوفييت ، والسياسة لا تنبنى على المبادىء الأخلاقية ، فإذا قدم لنا أحد ميزة دون مساومة عليها فإننا نأخذها دون مقابل .

كيف كان رد فعل السوفييت على هذا الإجراء ؟

لقد بادروا إلى سحب الخبراء فى وقت أسرع من المدة التى حددها السادات ورغم أن عدد الخبراء كان يتجاوز ١٢ ألفا فقد تم إجلاؤهم فى أقل من إسبوع . وكان السادات يود لو صدر بيان مشترك يشير إلى أن الخبراء قد أنتهوا من أداء مهمتهم ، وأن مصر تشكر لهم تعاونهم . غير أن الكرملين رفض إصدار البيان ، لا لأن سحب الخبراء السوفييت جاء على غير هواه ، بل لإستيائه من أسلوب السادات فى طريقة الاستغناء عنهم ، وهو أسلوب لا يليق اتباعه مع دولة كبرى .

على أننا إذا نظرنا إلى هذه القضية من موقعنا المعاصر نلاحظ أن خروج الخبراء السوفييت لم يضر بمصر . فعندما نجحت عملية العبور كان بوسع مصر أن تعلن أنها حاربت معركتها . و بدون ذلك كان بوسع الآخرين أن يدعوا أن الخبراء السوفييت هم الذين كسبوا المعركة . وفى نفس الوقت لا نذهب إلى حد القول بأن نجاح عملية العبور ما كان ليتحقق مع وجود السوفييت بسبب شبهة إتصالهم بالعدو . والذى ينفى مثل هذه الشبهة هو أن الخبراء السوفييت كانوا ممثلين ببضعة آلاف فى الجيش السورى أثناء حرب اكتوبر ، ومع ذلك فإنه لم يتسرب شىء عن طريقهم إلى إسرائيل

و يبدو أن السادات أدرك بعد قليل خطأه على الأقل فى أسلوب الاستغناء عن الخبراء فعبر عن أسفه فى الخطاب الذى ألقاه فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢ إذ قال إن الولايات المتحدة لم تقدر قراره حق قدره ، وعاد يسترضى السوفييت ، و يقال إن سوريا توسطت فى هذا الأمر ، وأن هذه الوساطة أثمرت فى قيام الدكتور عزيز صدقى بزيارة موسكو فى اكتوبر التالى . وهو الشهر الذى شهد إقالة الفريق صادق وتعيين الفريق أحمد إسماعيل على وزيرا للدفاع وهو ليس من الفريق المعادى للسوفييت . من المفارقات أن التسليح السوفييتى استؤنف بعد ذلك بمعدلات أفضل من وقت وجود الخبراء . فيقدر حجم الاسلحة التى تلقتها مصر فى المدة بين ديسمبر ١٩٧٢ و يونيو ١٩٧٣ بما يوازى التسليح الذى حصلت عليه طوال العامين السابقين . وربما كان السوفييت يفضلون التمتع بالتسهيلات البحرية فى الشواطىء المصرية على وجود الخبراء الذى يكلفهم ماديا . وبما أن هذه التسهيلات استمرت فقد استأنف السوفييت إرسال الأسلحة بصورة أفضل .

الفصــل الســادس

اكتوبر ٧٣
الحرب ودورها فى تسلسل
النزاع العربى الإسرائيلى

يعمد بعض الكتاب إلى تمجيد حرب إكتوبر من خلال مقارنتها بحرب يونيو ١٩٦٧ وربما قصد عدد منهم إيضا إطراء السادات والغض من سلفه . ونحن نعارض هذا الأسلوب لسبب بسيط ، وهو أن حرب يونيو كانت مهزلة ، والمقارنة بها لا تؤدى إلى المعنى الذى يقصده كاتب موضوعى فى تقييمه لحرب اكتوبر .

ولعل كثيرا من الميزات التى اكتسبتها حرب اكتوبر هى نتيجة الدروس المستفادة من تراكم أخطاء سابقة وإلا فإنها من حيث التقييم العام تعتبر مستوفية للشروط التى يتطلبها أى صراع مسلح فى وقتنا الحالى . بل إنها لا تخلو من الناحية السياسية من بعض النتائج السلبية وعدم استثمار تلك الحرب استثمارا يتفق مع كل الإمكانيات المتاحة فى ذلك الوقت

وتكمن معظم الميزات التى يستطيع التاريخ أن يذكرها للسادات فى الاستعدادات السابقة على الحرب ، وعدم التأثر بالضغوط السياسية ومراعاة الاعتبارات العسكرية البحتة فى تحديد زمان وخطة المعركة . فعندما انقضى عام الحسم (١٩٧١) أخذ الناس يسخرون من السادات ، وشهدت الجامعات المصرية فى يناير ١٩٧٢ أول مظاهرات معادية تقع فى عهده . وفى هذه المرة عالج رئيس الجمهورية الأمر بمد أجازة نصف السنة حتى لا يظهر بمظهر الضعف بإصدار قرار بإغلاق الجامعات .

ثم لجأ إلى أسلوب ضرب جماعات المعارضة بعضها ببعض . وإنطوى هذا الأسلوب على تشجيع الجماعات الدينية لضرب المعارضة اليسارية ، فكانت تلك نقطة البداية نحو إنطلاق جماعات دينية متشعبة لاتخضع لإنضباط قيادة واحدة ، فانساق بعضها فى سبيل التطرف والتعصب .

وزاد الرأى العام فى مصر وخارجها اقتناعا ببعد السادات عن خطة الحرب عندما قرر الاستغناء عن الخبراء السوفييت . وفى ديسمبر ١٩٧٢ تجددت المظاهرات الطلابية على نطاق أوسع بكثير عن العام السابق فلم يعد بوسع الحكومة سوى إصدار قرار الإغلاق فى ٤ يناير ١٩٧٣ ، غير أن الأمر لم يقتصر على المظاهرات الطلابية ، فتجمعت العرائض التى تندد بسياسة اللاسلم واللاحرب ، و وقع عدد كبير من الكتّاب والمثقفين وأساتذة الجامعات على تلك العرائض والتى أبرزت الموقف على النحو التالى : إننا لابد وأن نفكر فى يأس هؤلاء الشباب الذين يتخرجون من الجامعات ثم يجندون ليقفوا عدة سنوات على الجبهة دون أن يحركوا ساكنا . فإذا لم يكن هناك حل عسكرى ممكن ، فإن حل مشكلة الاحتلال الاسرائيلى للبلاد العربية بالطرق الدبلوماسية هو أفضل من استمرار تلك الحالة

كان الكاتب الكبير توفيق الحكيم من أبرز الموقعين على تلك العرائض . فروى أنه التقى بالدكتور عبد القادر حاتم رئيس الوزراء حينئذ والذى أخبره بالصعوبات الجمة التى تحول دون الحرب . وأضاف أن الأمر الممكن فقط خوض عملية محدودة لتحريك الجمود الذى يسود النزاع فى الشرق الأوسط .

و بينما كانت الاستعدادات العسكرية جارية لم يتوقف السادات عن تجربة الطرق الدبلوماسية ، وذلك بإجراء الإتصالات السرية مع الولايات المتحدة ، أى بالطريقة التى تروق لهنرى كيسنجر، وكان قد نجح لتوه بإنهاء التورط الأمريكى فى فييتنام فى يناير ١٩٧٣ ، وطبقا للأسلوب الذى عرف به . وهكذا أوفد السادات مستشاره للأمن القومى حافظ إسماعيل فى مارس ١٩٧٣ ، ورغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة ، فقد قابله الرئيس نيكسون وعرض عليه مشروعاً كان من شأنه أن يقنع السادات بإغلاق هذا الباب . فهو أسوأ من مشروع روجرز، و يقوم على مبدأ الحل المنفرد والجزئى . فهو يقضى بالاعتراف بالسيادة

المصر ية على سيناء ، وهو أمر مسلم به أصلا . وفى مقابل ذلك تعترف مصر بحقوق أمنية اسرائيلية معينة ويجرى بعد ذلك إنسحاب تدريجى مع إحتفاظ إسرائيل ببعض المواقع اللازمه لأمنها دون تحديد مدة زمنية .

وفى تقديرنا أن تلك المقترحات التى قدمت إلى مستشار السادات فى واشنطن كان لها أثر بعيد فى إقناع الرئيس المصرى بالاقتراب أكثر فأكثر من خطة الحرب . وفى أعقاب عودة حافظ إسماعيل أعيد تشكيل الوزارة المصر ية ورأسها السادات بنفسه لتتحول إلى وزارة حرب فى الوقت المناسب . وقد صار معروفا أن التحديد التقر يبى لموعد الهجوم المنسق مع سور يا اتفق عليه فى ذلك الوقت تقر يبا أى ابر يل ١٩٧٣ ، واتسمت تصريحات السادات بعد ذلك بالروح العدائية نحو الولايات المتحدة . ففى خطاب ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٣ وصف تلك الدولة بأنها أكبر (بلطجى) فى الشرق الأوسط

تميزت خطط السادات فى الإعداد لحرب اكتوبر بالبراعة فى التمو يه مما حقق هدف المفاجأة بالحرب . فمن وسائل التمو يه اجراء مناورات، عسكر ية قرب الجبهة دون أن يتبعها شىء . فعبأت إسرائيل قواتها مرتين دون فائدة . ولذلك عندما تجمعت الحشود على قناة السو يس فى أواخر سبتمبر١٩٧٣ لم تشأ الدولة العبر ية أن تكلف نفسها تعبئة جديدة .

وحرصا على إبقاء العدو غافلا عما يراد به ، حرص السادات على عدم إبداء أى رد فعل ، خلافا لما كان يحدث فى الماضى على تحديات إسرائيل للمشاعر العربية ، وعلى سبيل المثال لم يشأ السادات أن يثأر لإسقاط الطائرة المدنية الليبية فى سيناء فى مارس ١٩٧٣ ، وذلك خلافا لإلحاح القذافى ، كما وقف صامتا إزاء الغارة الإسرائيلية التى استهدفت اغتيال بعض القادة الفلسطينيين فى بيروت فى ابر يل ١٩٧٣

ومن وسائل التمو يه الأخرى نشر خبر افتتاح الجامعات فى ٢٩ سبتمبر، والسكوت على تأجيل هذا الموعد . ومن الجائز أن يكون مقال محمد حسنين هيكل المنشور فى يوليو ١٩٧٣ والذى يشكك فيه إمكانية الحرب جزأ من حملة التضليل وإلا فإن نشر المقال فى ذلك الوقت يعتبر تثبيطا للهمم وخاصة بين أفراد القوات المسلحة . وقد تناول رئيس تحر ير الأهرام فى هذا المقال كل الأبواب المفتوحة أمام التحرك العربى ، وأخذ

يشكك فى فاعليتها . فعملية العبور إن نجحت ستكلف خسائر فادحة فى الأرواح تصل إلى مئات الألوف . والتنسيق مع الأقطار العربية يحتاج إلى ثلاث سنوات على الأقل لكى يحقق الحد الأدنى منه . وحتى سلاح النفط شكك فى فاعليته ، وأضاف أنه قد يعود بالضرر على الدول المنتجة ، لأن العالم الصناعي سيبحث عن بديل للنفط ، ولم يغفل الحديث عن الاستراتيجية السوفييتية ، وكيف أنه لا ينبغى التعويل عليها ، لأن أهدافها تنبنى على مستوى عالمى ، ولا تراعى المشاكل الإقليمية مثل مشكلة الصراع العربى الاسرائيلى .

من بين الإجراءات الضرورية تمهيداً للحرب التنسيق مع بعض الدول العربية التى يمكنها التأثير على المعركة بشكل أو بآخر دون إحاطة هذه الترتيبات بإثارة إعلامية ، بل يلاحظ أن التنسيق الذى تم مع سوريا لم ينبن على محالفة عسكرية ، فالمحالفة التى سبقت حرب يونيو فى سنة ١٩٦٧ لم تؤد إلى الثقة المتبادلة إلى حد أن الفريق محمد فوزى امتعض لمجرد التفكير فى كشف الخطط للحلفاء السوريين . وفى هذه المرة تم التنسيق بصورة كاملة واشتمل على جميع التفاصيل بما فى ذلك الإتفاق على ساعة الصفر ، وتلك من الظواهر الجديدة فى حرب اكتوبر .

ومن أهم اللقاءات العربية التى تمت قبل الحرب جولة السادات خلال شهر أغسطس بين سوريا والسعودية وقطر . و بالنسبة لزيارة الرياض فقد جرى الحديث مع الملك فيصل حول استخدام سلاح النفط . ومنذ سنة ١٩٧٢ صدرت تلميحات عن العاهل السعودى تشير إلى إمكانية استخدام هذا السلاح ، مما يعد تحولاً عن السياسة التقليدية السعودية التى درجت على اعتبار النفط مشروعا تجاريا لايستخدم فى الصراعات الدولية ، إلا أن الصراع العربى الإسرائيلى لاينبغى اعتباره دولياً ، ولكنه يتعلق بالمصير العربى القومى .

وكان بوسع الدول النفطية أن تسهم فى المعركة بشكلين ، الأول : حظر تصدير النفط إلى الدول المنحازة لإسرائيل ، والثانى : هو تمويل شراء الأسلحة . و بالنسبة للهدف الأول رجا الملك فيصل أن تكون الحرب طويلة النفس للحد الذى يسمح بلم شمل الدول العربية كيما تتفق على إجراءات الحظر . وليس واضحا ما إذا كان قد إتفق على التمويل ، ولكن من المعروف فقط أن الجزائر التى كانت حكومتها تتعرض

لنقد الصحافة المصرية ، بادرت بعد قيام الحرب بدفع مائتى مليون جنيه لدى الإتحاد السوفييتى لشراء أسلحة بمائة مليون لمصر ومثلها لسوريا . ومن الجائز أن يكون انقطاع العلاقات بين السعودية ودول الخليج من جهة ، والإتحاد السوفييتى من جهة أخرى قد جعل التعامل المباشر أمرا متعذرا ، فكان لابد من دفع الأموال إلى دول المواجهة لتتصرف فيه بالطريقة الملائمة .

وخلاصة القول بالنسبة لاستخدام النفط كسلاح مؤثر يمكن القول بأن الظروف فى سنة ١٩٧٣ كانت أكثر تهيئا لتأثير هذا السلاح على مجريات الأحداث ، فقد كانت أزمة الطاقة مستفحلة وتأهبت الولايات المتحدة لمثل هذه الحالة التى يمكن أن تنشأ عن إنقطاع تصدير النفط من الشرق الأوسط ، وشكلت لجنة خاصة بالطاقة قبل إندلاع حرب اكتوبر يضاف إلى ذلك أن الدول العربية المنتجة للنفط كانت قد سيطرت على ثرواتها بشكل افضل مما كان عليه الحال سنة ١٩٦٧ ، كما تحسنت علاقاتها بدول المواجهة مع إختفاء ذلك الصراع الذى يقسم العالم العربى إلى دول رجعية وأخرى تقدمية .

لقد بدت مصر قبيل حرب إكتوبر وكأنها تستعيد مكانتها القيادية فى المشرق العربى . فلم يقتصر الأمر على التنسيق التام بين سوريا ، بل إن اجتذاب الأردن إلى نوع من التعاون مع دولتى المواجهة كان من أفضل منجزات السادات فى ترتيبات الحرب ، ومن المعروف أن حكومة عمان تعرضت لانتقاد شديد من الدول العربية بسبب إعلان مشروع المملكة المتحدة ، وكان الملك حسين قد حاول دون جدوى الدعوة لهذا المشروع فى الولايات المتحدة التى لم تبد اية تحمس له . وقد مر بنا كيف أن مصر عارضت المشروع ، وفى خطاب أمام المجلس الوطنى الفلسطينى صرح السادات سنة ١٩٧٢ بأن أقصى مايمكن أن يتحقق فى جيلنا هو إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة ، ودعا إلى إنشاء حكومة فلسطينية فى المنفى . وكان هدفه من ذلك مزدوجا : معارضة مشروع المملكة الهاشمية المتحدة . والأهم من ذلك توضيح سياسته فى الصراع العربى الإسرائيلى ، واكيف انه تخلى عن فكرة تحرير فلسطين أو إزالة إسرائيل من الوجود ، مما يحسن موقفه الدبلوماسى فى حالة قيام حرب . وعلى أية حال فقد رفضت منظمة التحرير فكرة حكومة منفى .

و يبدو أن إخفاق الملك حسين فى مهمته فى الولايات المتحدة ، جعله أكثر استعدادا للاستجابه للتعاون مع كل من مصر وسوريا . ومهدت الحكومة المصرية لذلك التعاون بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع عمان فى صيف ١٩٧٣ ولكن الخطوة الأهم التى أنجزها السادات هى إزالة تلك الجفوة المزمنة بين نظامى الحكم فى عمان ودمشق ولهذا الغرض رتب لقاء قمة ثلاثى جمع فى القاهرة بين حسين والأسد والسادات فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٣ ، وفى هذا اللقاء أخبر الملك الأردنى عن اقتراب وقوع الحرب دون أن يعلمه رفيقاه بساعة الصفر على وجه التحديد وطلب إليه أن تقتصر مشاركته على إرسال قواته إلى شمال الأردن لتمنع تسلل إسرائيل وراء الخطوط السورية من هذه الجهة وقد أجاب حسين بأن التعاون فى هذا النطاق واجب لا يحتاج إلى إتفاق . أما إذا كان الأمر يتطلب اشتراكا فعليا ، فإنه لابد من تقديم مساعدات فى صورة قيادة مشتركة وإرسال فنيين وأسلحة إلى الأردن .

فى تلك الاثناء تقريبا وقع إشتباك جوى كبير بين الطائرات السورية والإسرائيلية اسقطت خلاله اثنتا عشرة طائرة سورية . و يذكرنا هذا الحادث بالغارة التى شنتها إسرائيل على دمشق فى ابريل ١٩٦٧ والتى استهدفت اختبار التحالف العسكرى بين مصر وسوريا . فمن المحتمل أن يكون هذا الإشتباك الذى جرى فى سبتمبر ١٩٧٣ وسيلة لاختبار رد الفعل المصرى . بيد أنه طبقا لخطة التكتم حول استعدادات الحرب ، لم يظهر أى رد فعل ، لا من مصر ، ولا من سوريا .

و بينما جرت تلك الترتيبات فى المشرق العربى مع دول المواجهة ودول البترول فى خطين متوازيين تباعد السادات عن مقترحات القذافى للاتحاد مع مصر ، وذلك حتى لايفسد خطط الاستعداد للحرب ، والتكتم عليها . ففى صيف ١٩٧٣ حل القذافى بالقاهرة ، وأمضى بها بضعة أسابيع وقابل هيئات رسمية وشعبية ملحا على إقناعها بإقامة اتحاد فيدرالى أوإندماجى مع مصر . ولوحدث ذلك فلربما تعذرت إدارة الحرب فيما بعد ، إذسيتضح بعد قيام الحرب بيوم واحد أن القذافى ينفرد بانتقاد الخطة ، لأنه كان يريد أن تشن الغارات المدمرة على المدن الإسرائيلية ، ولذلك رفض التعاون بأى شكل من الأشكال مع مصر أوسوريا أثناء الحرب .

* * *

تصادف قبيل اندلاع الحرب أن عهد إلى هنرى كيسنجر بوزارة الخارجية فأصبح صاحب نفوذ رسمى بجانب نفوذه الشخصى الذى مارسه من قبل بصفته مستشاراً للأمن القومى . و يلاحظ أن الإعلام العربى لم يوجه النقد للإدارة الأمريكية على إختيارها شخصا يهوديا لوزارة الخارجية ، بل على العكس رأى البعض فى ذلك مصلحة ، وهى أنه فى حالة تدخل الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لإقناعها بالحل السياسى العادل ، فلن يستطيع أحد اتهام الإدارة الأمريكية باللاسامية كما كان يحدث أحيانا . والسؤال هنا : كيف توقع هؤلاء المعلقون تجدد الضغط الأمريكى ؟ لقد مارست الولايات المتحدة الضغط مرة واحدة حينما كان عمر اسرائيل ثمانى سنوات فى سنة ١٩٥٦ ، و يبدو أن معظم المسئولين ندموا على ذلك فيما بعد ، والآن وقد صار عمر إسرائيل ربع قرن ، فهل يمكن ممارسة الضغط عليها حتى ولوأراد بعض الأمريكيين ذلك ؟

بينما كانت الاستعدادات الحربية تجرى على قدم وساق فى مصر وسوريا ، أراد كيسنجر فى عهده الجديد بالوزارة أن يفتح ملف الشرق الأوسط ، و بدأ سلسلة من المحادثات مع السقاف وزير الدولة السعودى بخصوص أزمة الطاقة ، ومع محمد حسن الزيات بشأن الحل السلمى ، وانتهز فرصة تجمع الوزراء العرب فى نيو يورك بمناسبة انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ، وأخذ يمازحهم أحيانا عن أصله اليهودى ، ولم يظهر أحد من الوزراء العرب ، بما فى ذلك الوزير المصرى أى إشارة إلى استخدام القوة فى القضية ، وهم لم يفعلوا ذلك على سبيل التمويه اذلم يكن أحد منهم يعلم بقرب وقوع الحرب . وعلى خلاف ماتشيعه بعض المصادر من أن الولايات المتحدة كانت تشجع التحرك العسكرى المحدود بقصد زحزحة إسرائيل عن تصلبها ، فنحن نرى أن الإدارة الأمريكية كانت تفضل التوسط فى حل سلمى يقوم على أساس تنازلات إقليمية محدودة عن بعض الأراضى العربية فى مقابل الصلح ، ذلك لأن الحل العسكرى يمس مشكلات الطاقة من جهة ، و يفتح الباب لمشاركة أكبر من السوفييت فى الحلول التالية من جهة أخرى وستؤكد الأحداث هذا الرأى ، فعندما جاءت الأخبار بأن الحرب وشيكة ، إتصل كيسنجر بالسفير السوفييتى فى واشنطن دبرينين كى يستخدم نفوذه لدى مصر لمنع وقوع الصراع المسلح ، وستظل الاتصالات قائمة مع السفير السوفييتى فترة الحرب ، مما يدل على أن النتيجة المنطقية

للصراع المسلح كانت تقتضى عدم إنفراد الولايات المتحدة بالحل. وسنرى من خلال الحديث عن ملابسات حرب اكتوبر كيف تمهد السبيل للعمل الدولى المشترك لولا أن بعض المفاجآت أدت إلى تغليب الدور الأمريكى وتقهقر الدور السوفييتى. من هذه المفاجآت مايتعلق بتطور الحرب نفسها، ومنها مايتعلق بنزعة السادات للتقارب من الغرب.

الحرب وملابساتها المحلية والدولية:

اختلفت الآراء حول الخطة العسكرية التى استهدفتها حرب اكتوبر فمن قائل بأن الخطة الأصليه التى وضعت سنة ١٩٦٨ كانت تهدف إلى عملية عبور يتبعها زحف إلى مضايق متلا والجدى، على أساس أنه يتعذر على العدو إقامة خط دفاعى عند المضايق، ومن ثم تمكن مساومته على الإنسحاب من سيناء بالطرق السياسية من مركز قوة. وكان بعض الضباط شديد الحذر من خطة العبور الشامل لما تكلفه من خسائر فادحة مع عدم ضمان القدرة على الاستقرار شرق القناة، لذلك اقترح هؤلاء العسكريون عملية محدودة، وذلك بعبور فرقة أوفرقتين وشن حرب عصابات تضطر اسرائيل إلى الإحتفاظ بقوات كبيرة فى سيناء لمدة طويلة. غير أن هذه الخطة لقيت اعتراضات شديدة، لأنها تكلف هى الأخرى خسائر فادحة دون نتائج سياسية مضمونة.

أما الخطة التى استقر عليها الرأى فكانت هى العبور الشامل للاستيلاء على خط بارليف والتحرك إلى مسافات محدودة نحو عشرة ك. م بقصد تأكيد القدرة على المواجهة وجر إسرائيل إلى حرب قد تطول وتضطرها إما إلى التنازلات أو الخضوع لضغط دولى. ومحور هذه الخطة هو التشبث بأرض محدودة كرمز على كفاءة القوات المصرية واسترداد بعض كرامتها التى أطيح بها فى حرب يونيو. وحسب شهادة سعد الدين الشاذلى التى أدلى بها فيما بعد وبمناسبة إعلان اختلافه مع السادات صرح بأن تطوير الهجوم الذى جرى فى ١٢ اكتوبر متجاوزا العشرة كيلومترات، وذلك بقصد تخفيف العبء عن سوريا كان خطأ فادحا، لأنه راعى اعتبارات سياسية دون النظر إلى نتائجه العسكرية، والتى أدت إلى تمكين إسرائيل من فتح الثغرة، والعبور إلى الضفة الغربية للقناة، مما أدى إلى سرقة بريق النصر.

هـذا هـو أساس الخلاف بين السادات ورئيس أركانه كما ذكرها الشاذلى . أمـا روايـة السادات عن هذا الخلاف فتذهب إلى أن الشاذلى جاءه منهارا اثر فتح الـثغـرة وعبـور جماعـات صـغيرة من الجيش الإسرائيلى إلى ضفة القناة الغربية ، وطلـب إليه سحب جميع القوات المصرية التى عبرت إلى الشرق خشية تطويقها . ولم يـكن من السهل على رئيس الجمهورية أن يتخذ مثل هذا القرار الذى قد تكون لـه نـتـائج معنوية بعيدة محليا وعربيا .. ومن الصعب البت فى هذه الأمور الخلافية وما أكثر مادار منها حول حرب اكتوبر وملابساتها . من ذلك مثلا عنصر المفاجأة ، وهل كان تاما بالنسبة للعدو ، هل يقلل من شأن قيمة براعة عملية العبور؟

لا شك أن عـنصر المـفـاجأة كان أمرا ضروريا بالنسبة لوضع القوات فى ذلك الوقت وبدون الدخول فى تفاصيل عسكرية ليست فى مجال اختصاصنا ،نذكّر بأن قـوات الحلفاء تعطلت عدة شهور أمام حاجز مائى صغير هو نهر الراين ، وذلك أثناء زحـفـهـا خلال الحرب العالمية الثانية على ألمانيا . ولم يكن هناك خط دفاعى لدى الألمـان يشبه خط بارليف إلى ذلك أن القوات المصرية خاضت الحرب فى ظروف تـفـوق جـوى إسـرائـيـلـى وأن مـيزان القوى كان بالنسبة للعرب أقل مما عليه سنة ١٩٦٧ ، وكـان لابـد مـن حـل بـعـض المشكلات الفنية ، منها مثلا فتح ثغرات فى الـسـاتر الترابى الذى أقامه العدو على إرتفاع كبير لتمكين المدرعات من التقدم على الـضـفة الشرقية ، وللتغلب على هذه المشكلة تفتق ذهن بعض المهندسين المصريين عن استخدام قوة دفع المياه بواسطة خراطيم تقذف المياه على الساتر الترابى .

والـسؤال هو: كيف تحققت المفاجأة مع وجود الأقمار الصناعية الأمريكية التى تـدور حـول الأرض وتـسـتـطـيـع أن تـكـتشف كل هذه التحركات ؟ هناك أسباب مـتـعـددة لـنـجـاح المـفاجأة ، منها عمليات التضليل التى أشرنا إليها بحيث أن الدولة العبرية لم تشأ أن تكلف نفسها رغم ملاحظتها للحشود عبء التكاليف لأنها رجحت أن تـكون هذه إحدى المناورات التى كانت تجرى من قبل . ومنها الغرور الذى سيطر على الجـنـرالات واسـتخفافهم بقوات الخصم حتى إن أحدهم صرح بالقول إن قوات إسـرائـيـل قـادرة على الاسـتـيـلاء على مـثـلـث بغداد ــ الجزائر ــ الخرطوم فى بضعة

اسابيع . ومن علامات هذا الغرور والصلف أن إسرائيل احتفظت بعدد محدود من الجنود فى خط بارليف ، قدره البعض بستمائة جندى . و بذا لم يكن احتلال سيناء يكلف مايصل إلى ماتستخرجه اسرائيل من آبار البترول المصرية .

وحقيقة الأمر هو أن المفاجأة لم تكن تامة . فمنذ سبتمبر أى قبل الحرب بعشرة أيام وردت للمخابرات الأمريكية عدة تقارير تشير إلى اقتراب نشوب الحرب فى الشرق الأوسط ، لكن التفكير السائد فى الولايات المتحدة هو أن الاحتمالات تقتصر على اشتباكات تقع مصادفة ، وتؤدى إلى ردود فعل محدودة . ومنذ قليل أسقطت ١٢ طائرة سورية . فمن الجائز أن تكون هذه الترتيبات العسكرية تستهدف ردا محدوداً على هذا الحادث . ثم إن المخابرات الأمريكية تثق فى كفاءة المخابرات الإسرائيلية وترى أنها إذا اكتشفت بوسائلها المتشعبة احتمالات الحرب ، فستخبر نظيرتها الأمريكية .

ومع ذلك فقد كلفت المخابرات الأمريكية أجهزتها المتعددة للتحقيق فى الأمر فجاء تقرير واحد من بين عشرة يؤيد قرب وقوع الحرب . كذلك كان سحب السوفييت لرعاياهم المدنيين يوم ٤ اكتوبر من سوريا دليلا قوياً على قرب حدوث شىء خطير. وقد عرف هذا الأمر فى الخارج . فكان التعليل الأمريكى لهذا الإجراء هو أنه إما أن يكون دليلاً على قرب وقوع الحرب ، أو على وجود توتر فى العلاقات السورية السوفييتية بسبب اسقاط الطائرات الاثنتى عشرة ، وعدم إسراع السوفييت بالتعويض عنها ، ورجح هذا الرأى الأخير.

ونستخلص من ذلك نتيجة أخرى ، وهى أنه من المستحيل أن تكون حرب اكتوبر قد جاءت مفاجأة للسوفييت فهم عرفوا بموعدها تقريباً بيد أنهم لم يسربوا شيئا عن أخبارها إلى أطراف أخرى .

مهما يكن فقد صار من المستحيل إخفاء الاستعدادات بعد أن اقتربت ساعة الصفر، فمنذ يوم الخامس من اكتوبر، إجتمع مجلس وزراء محدود فى القدس وبحثت فيه إحتمالات الحرب وطرحت اقتراحات بأن تبادر إسرائيل بالضربة الأولى ، فقد أثبتت الأحداث فى الحروب الأخيرة كيف أن صاحب الضربة الأولى يكتسب ميزات على العدو، غير أن هذا الإقتراح ووجه باعتراضات

كثيرة ، منها أن الحرب تدور فى هذه المرة على أرض مصرية أو سورية ، وأنه يصعب على اسرائيل الزعم بأنها تخوض حربا دفاعية كما فعلت سنة ١٩٦٧ ، صحيح إن الخسائر قد تكون اكبر لوانتظرت اسرائيل إلى تحمل الضربة الأولى ، لكن ذلك أقل ضرراً من النتائج الدولية التى تترتب لوبدأت اسرائيل الحرب ، ففى هذه الحالة سيكون أمام العرب مبرر لطلب المساعدة السوفييتية المباشرة ، وعلى العكس إذا بدأ العرب القتال فلن يستطيعوا طلب التدخل السوفييتى ، و يتضح من هذه المناقشة كيف أن جميع الاحتمالات بنيت على افتراض أن الإنتصار الاسرائيلى أمر محتوم . واعتبرت مائير مجلس الوزراء فى حالة انعقاد دائم .

وفى صباح السادس من اكتوبر تأكدت الوزارة الإسرائيلية من قرب اندلاع الحرب ، فبعثت رئيسة الوزراء رسالة بهذا المعنى إلى كيسنجر ، الذى بادربدوره باستدعاء دو بر ينين وطلب إليه استخدام نفوذه لدى مصر لمنع نشوب الحرب ، بل إتصل كيسنجر بمحمد حسن الزيات لنفس الغرض ، فماهى دوافع وزير الخارجية الأمريكية نحو هذا الإهتمام بمنع وقوع الحرب ؟ يبدو أن الظروف لم تكن ملائمة بالنسبة للولايات المتحدة . فهناك أزمة الطاقة التى لم تعالجها الإدارة الأمريكية بعد . والأخطر من ذلك إطلال فضيحة و ترجيت برأسها على البيت الأبيض وإنقسام الأمريكيين بهذا الشأن وتهديد سلطة الرئيس الذى تأثر أيضا فى هذه الأيام بقضية نائبه اجينو الذى ارتكب مخالفات مالية أدت فيما بعد إلى استقالته . وقد نتج عن كل تلك الملابسات أن انشغل نيكسون بهذه المشاكل الداخلية تاركا لوزير خارجيته معالجة الموقف فى الشرق الأوسط .

لم يقتصر عنصر المفاجأة على كيفية بدء القتال ، بل تأثرت إسرائيل أيضا بمفاجأة أخرى تمثلت فى استخدام بعض الأسلحة التى لم تحسب الدولة العبرية لها حسابا . فقذائف شرايك الأمريكية تستطيع تدمير صوار يخ سام ــ ٢ ، سام ــ ٣ الثابتة . أما سام ــ ٦ ، وسام ــ ٧ المتحركة فلم تتأثر بتلك القذائف ، وأفلتت من التدمير ، مما زاد حجم الخسائر فى طائرات العدو ، ورغم التطورات التى شهدتها حرب اكتوبر ، فإن مسئولية تلك المفاجآت ظلت محل جدل بين الإسرائيليين ، فمن قائل بأن قيادة الأركان هى التى قصرت فى إكتشاف ماوراء الخطوط ، ومن قائل إن المسئولية تقع

حسب النظام الدستورى على رئاسة الوزراء وهذا الرأى الأخير هو الذى رجحته لجنة تحقيق ألفت خصيصاً لهذا الغرض وهى المعروفة بإسم لجنة « اجرانات » .

ولابد أن تكون نتائج هذا التحقيق قد أثرت على المدى البعيد فى مركز حزب العمل الموحد الحاكم أثناء حرب يوم الغفران . ففضلا عن استقالة جولدا مائير من رياسة الوزراء بعد بضعة أشهر ، فقد حزب العمل الموحد لأول مرة أغلبيته فى الانتخابات العامة التى جرت سنة ١٩٧٧ .

* * *

اقترنت حرب اكتوبر بظواهر جديدة فى مختلف المجالات ، من ذلك تغير الأسلوب الإعلامى لدى الجانب العربى بحيث ارتفع إلى مستوى الحوار مع الرأى العام الدولى . فلا تهديد بإبادة العدو ولا اتهام للدول الأخرى . بأنها تدخلت مباشرة للقتال بجانب القوات الإسرائيلية ، رغم أن تدخلاً أمريكيا تم بطريق غير مباشر ، بخلاف ماحدث أثناء حرب يونيو ١٩٦٧ ، حيث إن إسرائيل لم تكن بحاجة إلى عون ، ولكن راق لعبد الناصر أن يبرر هزيمته بادعاء تدخل أطراف أخرى ، ثم شن حملة إعلامية بلهاء على هذه الأطراف ، وحتى آخر لحظة من حرب اكتوبر ظل الإعلام العربى متعقلاً يؤكد أن الهدف من الصراع المسلح هو الوصول إلى السلام العادل ، كما تجلى ذلك من خطاب السادات الذى ألقاه فى مجلس الشعب يوم ١٦ اكتوبر و بدون التعرض لضغوط الثغرة التى لم تكن قد فتحت بعد فى الخطوط المصرية .

من الظواهر الجديدة أيضا تحقيق التنسيق التام بين مصر وسوريا والأردن . فساعة الصفر اتفق على تحديدها بدقة . ورسم الدور المحدود للأردن بما يتناسب وقدراته حتى لا يتعرض لهجوم تضيع فيه أرض عربية أخرى . وحينما اشتد الضغط على سوريا خرجت القيادة المصرية عن الخطة المرسومة ، وخاضت معركة مدرعات هائلة من ١٣ — ١٦ اكتوبر ، وصفها المؤرخ الصهيونى والترلاكير بأنها تفوق فى شدتها وحجمها معارك الحرب العالمية باستثناء معارك الجبهة السوفييتية الألمانية .

لم يقف التنسيق عند حد دول المواجهة ، بل دخلت أطراف عربية أخرى فى عملية توزيع الأدوار بدقة . وسنأتى فى مناسبة أخرى على ذكر الدور الذى ساهمت به الدول العربية البترولية . وإنما نشير ههنا إلى عملية إغلاق باب المندب أمام الملاحة

الإسرائيلية ، فقد كان لابد لنجاح هذه العملية من تعاون جمهورية اليمن الجنوبية ، وقبل قيام الحرب أوفدت بعثات عسكرية مصرية لدراسة أحوال الجزر الواقعة عند مدخل البحر الأحمر لتتثبت من أنه لا توجد لإسرائيل نقط عسكرية يمكن أن تكون أثيوبيا قد سهلت إقامتها ، لا سيما وأن هذه الجزر غير مسكونة ، ومن الجائز التسلل إليها دون أن يلحظ ذلك أحد ، ومغزى العملية التى قامت بها البحرية المصرية بإغلاق باب المندب هو أن يدرك العدو ، والدول التى تسانده كيف أن السيطرة على شرم الشيخ ومدخل خليج العقبة لا تكفى لتأمين الملاحة الإسرائيلية فى البحر الأحمر ، بل إن السلام هو خير ضمان لأمن الملاحة .

على أن خطط التنسيق بين مصر وسوريا تعرضت بعد فترة من إنتهاء الحرب للتجريح ، ففي سنة ١٩٧٤ ، وبعد إنتهاء عام كامل صرح السادات بأن الرئيس السورى إتصل به بعد ست ساعات من إندلاع القتال وطلب وقف إطلاق النار ، وقيل إن هذا الطلب تم بإيعاز من الإتحاد السوفييتى . ومن الصعب تصديق هذه الرواية . فالجيش السورى لم يتعرض للضغط ألا بعد ٤٨ ساعة من بدء القتال . والأقرب إلى التصديق أن يكون الإتحاد السوفييتى قد أوعز بمثل هذا الرأى ، ونقله سراً ، لا إلى دمشق وحدها ، بل إلى القاهرة أيضاً . ودافع الكرملين إلى إتخاذ هذا الموقف غالباً هو عدم الثقة فى قدرة الجانب العربى على مواصلة القتال ، وليس أضاعة الفرصة لنصر مرجح أمام العرب .

ركزت القوات الإسرائيلية جهودها فى الأيام الأولى لمواجهة الجبهة السورية ، وذلك لضرب هذه الجبهة من الأماكن المأهولة بالسكان المدنيين ، والتى تعرضت بالفعل للقذائف السورية فى حين أن سيناء تجعل الجبهة المصرية بعيدة عن حدود إسرائيل . ومن جهة أخرى ظل شعور الاستخفاف سائداً بين القادة الإسرائيليين ولم يقتنع ديان إلا فى اليوم التاسع من إكتوبر بسقوط خط بارليف واستحالة استرداد المواقع التى خسرها . فكان يعلن فى اليومين الأولين بأن الإحتياطى الذى استدعى سوف يعود إلى بيوته يوم السبت القادم . وكانت الحكومة الأمريكية فى خلال تلك الأيام تشارك الدولة العبرية فى مشاعر الاستخفاف ، وتتوقع تحول دفة الحرب بعد قليل . وكان ذلك من بين الأسباب التى توقف من أجلها مجلس

الأمن عن إتخاذ قرار، أو حتى طرح موضوع الحرب للمناقشة ، خلافا لما كان يحدث فى حروب الشرق الأوسط ، إذ كان المجلس يجتمع و يبادر إلى إتخاذ القرار بوقف إطلاق النار.

بيد أن الأيام مضت ، وازدادت خسائر العدو فى المدرعات ، وكان لابد من عملية إنقاذ . وفضلت الإدارة الأمريكية فى بداية الأمر عدم التدخل المباشر لعدم إحراج إسرائيل وإظهارها بمظهر الضعف ، أو ولعل هذا هو الأهم كى لا يجد الإتحاد السوفييتى مبرراً لتكثيف وجود أسطوله فى البحر المتوسط ، أو إرسال مزيد من الأسلحة والعون العسكرى إلى الجانب العربى ، وهكذا اشترط عند بدء إرسال العتاد الحربى من الولايات المتحدة أن تحمله طائرات شركة العال الإسرائيلية من الأراضى الأمريكية . وطلب فقط إلى البرتغال تيسير عمليات النقل بتسهيل هبوط الطائرات الإسرائيلية فى جزر الآزور الواقعة فى منتصف الطريق وسط المحيط الأطلسى ، وكان على الإدارة الأمريكية أن تمارس بعض الضغط على البرتغال ، لأن حكومة لشبونة خشيت أن تتعرض لإجراءات حظر النفط .

وشيئاً فشيئاً ازداد ظهور الأمريكيين فى أسلوب المساعدة ، فصارت الطائرات الأمريكية تنقل الأسلحة إلى جزر الآزور، وعندما اتسعت معركة المدرعات المشار إليها أخذ نيكسون بين يديه معالجة موضوع النزاع فى الشرق الأوسط وأقام الجسر الجوى بين الولايات المتحدة والعريش ابتداء من ١٤ اكتوبر.

و يقال إن هذا التطور جاء نتيجة خطاب مؤرخ ١٣ اكتوبر استصرخت مائير الرئيس نيكسون ليتعجل إرسال العون العسكرى و يزيد من حجمه ونوعيته . وكان يلاحظ أن وزير الدفاع شلزنجر لا يتعاون بصورة كاملة مع كيسنجر فى أسلوب تقديم العون . وابتداء من ١٤ اكتوبر أقيم الجسر الجوى بين الولايات المتحدة واسرائيل فكانت تخرج مابين عشر طلعات إلى عشرين يوميا تتكون كل منها مابين طائرات نقل ضخمة ، واستخدمت القواعد الأمريكية فى ألمانيا الغربية لسرعة الوصول إلى الشرق الأوسط .

وعلى الصعيد الدبلوماسى تبجحت الإدارة الأمريكية ، فطالب كيسنجر بالعودة إلى خطوط السادس من إكتوبر، أى أن تتخلى القوات المصرية طواعية

عن تحرير جزء من أرضها والتنازل عن الميزات التى حققتها من العبور، والتى ضحت فى سبيلها تضحيات جسيمة، وتكونت فى الكونجرس لجنة تمثل الحزبين الرئيسيين، وتدعو إلى ضرورة التدخل للعودة إلى خطوط ٦ من اكتوبر، ولم يلبث الكونجرس أن اعتمد ٢٢٠٠ مليون دولار لمساعدة إسرائيل.

على أن الإدارة الأمريكية بعد أن رأت المصريين يرسخون أقدامهم على الضفة الشرقية للقناة، تحولت إلى الأخذ بالرأى القائل بوقف إطلاق النار حيث تقف القوات المتصارعة وربما يعود هذا التحول الذى أعلن فى ١٢ اكتوبر إلى أن إسرائيل كانت فى ذلك الوقت قد احتلت على الجبهة السورية مساحات إضافية تزيد عما إحتلته سنة ١٩٦٧، وفى تلك الحالة يمكن المساومة بهذه المساحات الجديدة للمطالبة بالعودة إلى الوضع القائم فى السادس من إكتوبر.

بيد أنه كان من الصعب على أى مسئول مصرى قبول وقف إطلاق النار أصلاً بينما القوات المسلحة المصرية منتصرة.

على أن السادات لم يشأ أن يرفض مبدأ وقف إطلاق النار، ورأى أن يقرنه بشروط تتمثل فى تحديد موعد للإنسحاب من الأراضى العربية طبقاً للقرار ٢٤٢، وأن يتم هذا الإنسحاب تحت إشراف الأمم المتحدة. وتضمنت الشروط أيضاً إنشاء دولة فلسطينية فى الضفة وغزة، وفى مقابل ذلك يمكن إنهاء حالة الحرب.

ويلاحظ أن هذه الشروط التفصيلية لم ترد كلها فى خطاب الرئيس المصرى أمام مجلس الشعب فى ١٦ / ١٠، بل اكتفى فى هذا الخطاب بالتأكيد على شرط الإنسحاب من الأراضى المحتلة مقابل إنهاء حالة الحرب. فماذا حدث فى تلك الأيام الأربعة؟ هل تأثر السادات بفظاعة معركة الدبابات والخسائر التى تحملتها القوات المصرية فى الأنفس والأسلحة، والتى لم يكن من السهل تعويضها، بينما عرف أمر الجسر الجوى الأمريكى لإسرائيل؟ لا شك أن هذه التطورات كانت تنذر بضرورة وقف إطلاق النار، فبجانب هذه الضغوط العسكرية حضر إلى مصر صباح يوم ١٦ من أكتوبر كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى.

ولم تكن عملية الثغرة قد بدأت بعد. ومع ذلك فقد كان من أهم أهداف هذه الزيارة إيجاد وسيلة لوقف أرطلاق النار، بعد أن اشتد الضغط على سوريا.. وقد

حمل كوسيجين معه مشروعاً من أربع نقاط : وقف إطلاق النار عند المواقع — إنسحاب اسرائيلي الى حدود ١٩٦٧ — إنهاء حالة الحرب وضمان كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي للسلام فى الشرق الأوسط .

ومن الناحية السياسية يتضمن المشروع السوفييتي كسبا مؤكداً للعرب بما يعنى أنهم جنوا ثمار حرب اكتوبر. وهذا بالضبط مالم ترده إسرائيل ، فهى لم تكن متحمسة للاقتراح الأمريكى فى ١٢ من اكتوبر على أساس المساومة بالأراضى
السورية . والآن وبعد أن زودت بالأسلحة وتأهبت لعملية الثغرة ، فقد كان من المستحيل قبول المشروع السوفييتى إلا إذا اقترن بضغط أمريكى . وقد لمسنا من الواقع كيف أن الولايات المتحدة لم تكن راغبة فى مثل هذا الضغط بل كان البعض يردد شعور الندم على ما مارسه ايزنهاور من ضغوط سنة ١٩٥٦ ، ولذلك نستطيع القول إنه كان من الأجدى لو أن الاتحاد السوفييتى مد حلفاءه العرب بأسلحة أكثر تطوراً ليواجهوا الضغوط العسكرية .

وهناك جدل حول موقف السوفييت من حرب اكتوبر ، وهل يمكن توجيه اللوم إليهم من وجهة النظر العربية كما فعل السادات ؟ أم على العكس حدث تشويه للموقف السوفييتى كما يسوق محمود رياض فى مذكراته حيث نقل حديثاً مع السفير السوفييتى فى القاهرة نفى فيه الأخير أن تكون بلاده طالبت بثمن الأسلحة مقدما أثناء حرب اكتوبر . ولكن من المؤكد أنه حدث تأخير أو تراخى فى إرسال الأسلحة . ومن الوقائع المشهورة فى قصة حرب اكتوبر زيارة الرئيس الجزائرى بومدين للكرملين وتقديم مائتى مليون دولار لتسهيل إرسال الأسلحة إلى كل من مصر وسوريا على أساس المناصفة ، مما يعنى ضمنا أن السوفييت كانوا يطالبون بثمن الأسلحة فوراً .

ويمكن أن نخلص إلى القول بأنه رغم مركزية السلطة فى الإتحاد السوفييتى فإن الخلاف بين القادة السوفييت وارد فى الشئون الخارجية ، و يلحظ انقسام الرأى فى تلك المناسبة بين فريقين : الفريق المتحمس لسياسة الوفاق الناجمة عن مؤتمرات القمة بين الدولتين العظميين . وهذا الفريق لم يتحمس لإطالة مدة الحرب العربية الإسرائيلية أو إتساع دائرتها . ومن الجائز أن يكون تأثير الفكر اليهودى قد تسلل إلى هذا الفريق .

أما القسم الآخر فيمثله هؤلاء الذين لم يتحمسوا للوفاق . وكان موقفهم بالنسبة للصراع فى الشرق الأوسط هو مزيد من التعاون مع العرب معنوياً ومادياً ، ولاشك أن هؤلاء كانوا مستعدين لمساندة مقترحات كوسيجين وإلا أنه بعد عودته إلى موسكو كانت الثغرة فتحت ، ولان بريجينيف إلى آراء كسينجر.

على أنه لاينبغى إلقاء اللوم كله على الإتحاد السوفييتى فيما يتعلق بتوريد السلاح للعرب . فيروى أمين الجامعة العربية أن الملك فيصل اعتمد المال لشراء مائة دبابة . واقترح عليه أن تشترى من الاتحاد السوفييتى ، فاعترض بشدة قائلا إنه سيشتريها من فرنسا حتى ولو أدى ذلك إلى التأخر فى تسليم الدبابات . وسواء أصح الرأى القائل بأن الإتحاد السوفييتى كان يطلب ثمن الأسلحة بالدفع الفورى وبالعملة الصعبة أو أنه كان فى ذلك بعض التشويه ، فقد قدر فينوجرادوف السفير السوفييتى ثمن الأسلحة التى وردت إلى مصر بمايزيد عن بليون دولار ، قائلا بأنه كان على بلاده أن تعوض أيضاً خسائر سوريا الفادحة فى المدرعات وبالإضافة إلى ذلك كشف السفير عن أن الأقمار الصناعية السوفييتية التقطت بعض الصور المفيدة لمصر فى المعركة ، ولم تبخل القيادة السوفييتية بتزويد القوات المصرية بتلك الصور.

الثغرة ووقف إطلاق النار:

ليست الثغرة التى فتحها الإسرائيليون عند الدفرسوار هى أول عملية من نوعها فى تاريخ الحروب المصرية الاسرائيلية ، ففى آخر عام ١٩٤٨ قامت القوات الإسرائيلية بحركة التفاف أدت إلى حصار عدة آلاف من المصريين فى موقع الفالوجا ، واتخذ هذا الحصار للمساومة فى مباحثات هدنة رودس ، وحصلت إسرائيل على مزايا بالفعل مقابل رفع الحصار. وفى حرب اكتوبر بدأ أثر الثغرة أشد خطورة لأنه هدد بحصار الجيش الثالث بأكمله ومع هذا الفارق ، وهو وجود مساعدة خارجية هامة قدمت لإسرائيل سنة ١٩٧٣ لفتح ثغرة الدفرسوار. ولم ينف وليم كوانت عضو مجلس الأمن القومى الأمريكى أن بلاده يمكن أن تكون زودت اسرائيل بالصور التى التقطتها الأقمار الصناعية الأمريكية والتى كشفت عن المواقع الضعيفة على ضفة القناة الغربية لتسهيل عملية العبور المضاد.

ويقال إن خطط الدفاع المصرية لم تغفل هذا الإحتمال وإنها أعدت للأمر عدته ، إلا أنها لم تتوقع حجم المساعدات الأمريكية ونوع الأسلحة التى استخدمت لفتح الثغرة . ومع ذلك لايمكن إنكار عوامل التقصير والإهمال ، فعندما بدأ التسرب مساء يوم ١٦ اكتوبر لم يقدر القائد المحلى خطورة العملية أو لعله لم يشأ أن يخبر القيادة العامة بحقيقة الموقف ، لأن أنظمة الحكم الفردى عودت المرءوسين على عدم مواجهة الرؤساء بما يحدث من خلل . ومن الجائز أن تكون الخطط الدفاعية استبعدت هذا الاحتمال . ومن الجائز أن تكون ولم تختر قوات ذات كفاءة عالية للوقوف لحماية ظهر القوات العابرة .

مهما يكن فقد اتسعت الثغرة خلال الأيام الثلاثة التى تزامنت صدفة مع وجود كوسيجين بالقاهرة ، وكانت القوات الإسرائيلية التى عبرت إلى الضفة الغربية للقناة بقيادة اريل شارون مازالت تخوض معركة أشبه بحرب عصابات لم تستقر مواقعها بعد . ولذلك كان رأى الشاذلى رئيس الأركان هو سحب الجيش الثالث إلى الضفة الغربية للقناة قبل أن تستفحل الثغرة ، و يتعرض الجيش الثالث للحصار .

ولو صحت رواية السادات عن موقف رئيس أركان جيشه ، فإن مبرره يكون إنه أراد أن يتجنب الحصار حتى تتمكن القوات المصرية من مواصلة القتال لمدة أطول . ومن الطبيعى أن يرفض السادات مثل هذه الخطة مهما كان لها من مبررات ، فإن أثرها المعنوى بعيد المدى وسيحرمه من التفاخر بالنصر ، وإذا دعت الضرورة فمن الأفضل إبقاء القوات المصرية فى مواقعها وتقديم التنازلات السياسية أو غيرها بشكل غير مكشوف بعد وقف ا طلاق النار الذى صار أمراً محتماً ، ومن المؤسف حقاً أن قرار حظر النفط اتخذ يوم ١٧ اكتوبر أى غداة فتح الثغرة ، وكان الاستمرار فى الحرب سيغدو أكثر فائدة مع تطبيق قرار الحظر .

فى هذه الأثناء كان رئيس الوزراء السوفييتى يحاول إقناع السادات بوقف إطلاق النار ومن بين الحجج التى ساقها تدهور حالة الجبهة السورية إلا أن السادات ظل متمسكاً بالشروط التى أعلنها فى مجلس الشعب ، ومن بينها تحديد

مدة زمنية لإنسحاب اسرائيل ، بيد أنه عند مغادرة كوسيجين للقاهرة كانت الأمور قد تغيرت فلم يعد السادات يشترط تحديد مدة زمنية للإنسحاب رغم أن الثغرة كانت ماتزال هشة . وفى ذلك اليوم أيضاً أبدت اسرائيل استعدادا لوقف إطلاق النار دون حماس واشترطت أن تجرى مفاوضات مباشرة لتثبيت وقف إطلاق النار بدلاً من الإعتماد على الأمم المتحدة أو غيرها من الوسطاء كما كان يحدث عادة . أما سبب عدم تحمسها لوقف النار حينئذ فهو أنها كانت تريد كسب وقت آخر لتوسيع الثغرة ومن ثم المساومة بالإنسحاب من غرب القناة مقابل إنسحاب المصريين من الكيلومترات العشرة أو الخمسة عشر التى احتلوها على الضفة الشرقية ، و بذا يزول كل أثر معنوى أو مادى حققته حرب اكتوبر.

ومن المؤكد أنه لو فرض وتوقف القتال فى يوم ١٩ اكتوبر لانتهكت الدولة العبرية وقف إطلاق النار، لأنها ستفعل نفس الشيء عندما يصدر قرار مجلس الأمن بهذا المعنى فى صباح ٢٢ اكتوبر، أى بعد أن حسنت مواقعها غرب القناة ، غير أنه يبدو أن شارون كان راغباً فى استكمال حصار الجيش الثالث .

ولم يدخر كيسنجر الحيلة لإعطاء الفرصة لإسرائيل فرغم إتفاق الأطراف المعنية والدولتين العظميين على وقف النار يوم ١٩ اكتوبر على أساس تطبيق القرار ٢٤٢ دون تحديد مدة زمنية للإنسحاب فإن وزير الخارجية الأمريكية ابتدع فكرة القيام بزيارة خاطفة لموسكو كى يعطى حلفاءه اليهود مزيدا من الوقت لتحسين أوضاعهم . واستجاب الكرملين لفكرة الدعوة وأمضى كيسنجر يوم ٢١ اكتوبر نهاره فى موسكو، وتأخر قرار مجلس الأمن حت يوم ٢٢/١٠ .

لم تغب هذه الحقائق عن السادات ، و بات يخشى انتهاك اسرائيل لأى وقف للنار يصدر عن مجلس الأمن ، ولذلك تمسك بضمان الدولتين العظميين لوقف النار.

هكذا صدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الذى يدعو الأطراف المعنية إلى وقف النار خلال ١٢ ساعة وإلى بدء مفاوضات فوراً لتنفيذ قرار ٢٤٢ بجميع أجزائه . وقد غدا هذا القرار وثيقة إضافية يرجع إليها بجانب القرار ٢٤٢ كلما عرضت احتمالات تسوية دائمة لصراع الشرق الأوسط . و يلاحظ كيف أن التأكيد على

الحل الفورى ترك حبرا على ورق شأنه فى ذلك شأن القرارات السابقة . والأسوا من ذلك أن الدولة العبرية لم تكترث لوقف اطلاق النار ، فقد كانت تخطط لاستكمال تطويق الجيش الثالث ، ولهذا السبب زحفت إلى مشارف مدينة السويس غير أن الإدارة الأمريكية لم تعد تميل إلى مزيد من إحراج الحكومة المصرية . فنتيجة الحرب أصبحت متوازنة ، وهذه النهاية هى التى تلائم المصالح الأمريكية فهى تستطيع أن تمارس الضغط على إسرائيل بيد ، وتمارس نفوذها على مصر بعرض وساطتها باليد الأخرى . ومن جهة أخرى فإن اسرائيل ترددت فى إحتلال مدينة مأهولة أظهر أهلها عزما على المقاومة . ولا شك أن ألامريكيين وازنوا مصالحهم فى هذه اللحظة فوجدوا أن تدمير الجيش الثالث سيقطع ما بقى من خيوط بينهم وبين العالم العربى ، لأن ذلك إن حدث فإنه سيتم بأسلحة أمريكية سلمت حديثاً إلى زاحال . لذلك عندما استأنفت القوات الإسرائيلية انتهاكها لوقف اطلاق النار بعد صدور قرار ٣٣٨ وجهت الحكومة الأمريكية إنذارا إلى إسرائيل بوقف النار ولكنها لم تخبر السادات بهذا الإنذار حتى لا تظهر أمامه وجود خلافات مع حليفتها وتشجعه على التصلب .

وبالفعل فقد ساد شعور بالخوف على مصير الجيش الثالث يوم ٢٤ اكتوبر ، وفى مساء هذا اليوم وجهت إذاعة القاهرة نداء إلى المتطوعين من كلتا الدولتين العظميين بالقدوم إلى مصر والإشتراك مع قواتها فى مواجهة العدوان الذى يتحدى القرارات الدولية . وكان مجلس الأمن قد أكد بقرار آخر رقم ٣٣٩ وقف النار والعودة إلى خطوط ٢٢ اكتوبر ، وهذا فى حد ذاته أمر يدعو إلى الأسف ، فخطوط ٢٢ اكتوبر فضلا عن أنه لا يمكن تحديدها بدقة فإنها جاءت نتيجة انتهاكات ومخالفة اسرائيل لقرار الأمم المتحدة ، كما أن تداخل الخطوط يجعل تنفيذ مثل هذا القرار أمرا صعباً .

وما كاد السادات يتأكد من نية الأمريكيين لإيقاف اسرائيل عند هذا الحد حتى تجاهل النداء السابق ، ولم يسمح بتكرار إذاعته فى وسائل الإعلام الأخرى لأن من شأن ذلك أن يحدث آثارا نفسية سيئة تذهب سدى بكل ما أحدثته حرب اكتوبر من ارتفاع الروح المعنوية .

ومما هو جدير بالملاحظة أن الصراع دخل فى هذه الساعات الأخيرة مرحلة حرب نفسية ، فقد حرصت مائير على التقاط صورها وهى تقف على مدرعة عند مصافى الزيتية قرب السويس ، ونشرت هذه الصور مع تصريح يشير إلى أن الثغرة قد خطفت بريق النصر من المصريين .

هكذا نرى أن الولايات المتحدة التى فوتت على إسرائيل بعض مكاسب حرب ١٩٥٦ ، أضاعت أيضاً على مصر فرصة إنتصار كانت ترجو ورائه تحرير أراضيها دون أن تسعى إلى تهديد الوجود الإسرائيلى . ولقد شعر السادات بعد إتساع الثغرة وإنقطاع خطوط تموين الجيش الثالث بحاجة ملحة إلى معونة الولايات المتحدة . فى هذا المجال تستطيع امريكا دون غيرها أن تخرج السادات من هذا المأزق . وظهرت ضرورات عملية تستطيع الولايات المتحدة أن تفيد فيها بعكس الاتحاد السوفييتى الذى أبدى استعدادا لإرسال متطوعين مما يعنى اتساع نطاق الحرب ولم يكن السادات راغبا فى ذلك . وبذا خرجت الولايات المتحدة رابحة من هذه الجولة ، وتلك هى إحدى مفارقات حرب اكتوبر .

الفصل السابع

نتائج ومفارقات

إذا كان القصد من حرب اكتوبر هورد الاعتبار للقوات المصرية ومحو الأثر الذى خلفته هزيمة يونيو، فمن الجائز القول إن الحرب حققت هدفا معنويا لا ينكر، وإن كان هذا الهدف لا يكفى فى حد ذاته لتبرير قتال على هذا النطاق الواسع . وإن كان الغرض هو كسر الجمود الذى هيمن على الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية فيمكن القول أيضا أن الجولة الرابعة حركت ولو إلى حين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بنزاع الشرق الأوسط ، وشرع فى البحث عن حلول ، ولكن الحلول تكون غالبا على قدر النتائج العسكرية .

أما إن كان القصد من حرب ٧٣ هو استرداد الأرض بعد أن فشلت الجهود الدبلوماسية فإن حرب اكتوبر لا تكون قد حققت أهدافها اللهم إلا إذا افترضنا أن إتفاقات كامب ديفيد والأنسحاب من سيناء بالشروط والتنازلات التى سيرد ذكرها ما كانت هى الأخرى لتتحقق بدون هذا التحريك . معنى ذلك ان حجم هزيمة يونيو ٦٧ كان يحتاج لازالته إلى تحقيق إنتصارات عسكرية حاسمة ، بيد أن الأمريكيين ساندوا الدولة العبرية بشكل لم يسبق له مثيل ، وفوتوا مثل هذا الإحتمال ، ومن المفارقات أن الولايات المتحدة التى وقفت موقفاً محايداً سنة ١٩٥٦ لم يعقبه تقارب مصرى . فلما حدث هذا التدخل السافر سنة ١٩٧٣ كان رد الفعل لدى السادات هو السعى للتقارب من الولايات المتحدة ، ومن ثم قد

يستنبط الأمر يكيون أنهم نجحوا فى إحتواء (ما يسمى بالثورة) حينا تعاونوا تعاوناً مباشراً مع عدو البلاد ، بينما لم يوفقوا فى كسب تعاطف النظام المصرى ، عندما وقفوا موقفاً حياديا أو ميالاً إلى الحكم الناصرى .

وربما كان لهذا الاستنباط أبعاده الخطيرة فبهذا المنطق أفرزت السياسة الخارجية الأمريكية بعد مضى عشر سنوات إتفاق التعاون الاستراتيجى مع إسرائيل أواخر ١٩٨٣ دون أن تخشى تعرض مصالحها للضرر فى الشرق الأوسط على أساس أن سياسة العصا كانت أكثر نجاحا فى المنطقة العربية .

هل كان تحرك السادات نحو الولايات المتحدة فى أعقاب الحرب تعبيراً عن مزاجه الشخصى الذى سرعان ما وجد فى كيسنجر (صديقه الحميم) رغم أن دماء آلاف المصريين الذين قتلوا بأسلحة أمريكية لم تجف بعد ؟ أم أن هذا التحول يمثل رغبة قطاعات معينة من المجتمع المصرى تعلقت بآمال الرخاء من خلال التعاون مع أمريكا كما دلت على ذلك الاستقبالات والترحيب الذى لقيه تيكسون فى القاهرة ، وذلك قبل أن يمضى عام على إحياء الذكرى الأولى لاستشهاد الجنود والضباط المصريين .

وقد يقول قائل : وماذا فعلت سوريا التى خالفت هذا الإتجاه ، واستمرت على توثيق علاقاتها بالسوفييت ؟ وعقدت معهم أتفاقية تعاون وصداقة سنة ١٩٨٠ ، فضمت اسرائيل الجولان سنة ١٩٨١ ، تلك تأملات قد نجد لها إجابات فى آخر هذا الكتاب . ولنعد الآن إلى سياق الأحداث لنسجل مفارقة أخرى من المفارقات التى أسفرت عنها حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فبينما كانت الآثار محدودة على أرض المعركة كان لتلك الجولة من جولات الحروب العربية الإسرائيلية أبعاد واسعة خارج الحدود ، فعلى المستوى الدولى أوشكت الطريقة التى انتهت بها الحرب أن تحدث شرخا فى سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين ، كما أثارت أزمة فى العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين . وعلى المستوى العربى دفعت بالتضامن خطوة قوية للأمام . وللمرة الأولى يستخدم النفط سلاحا فى الصراع .

الأبعاد الدولية :

جرت حرب اكتوبر فى عهد تتابعت فيه لقاءات القمة بين نيكسون وبريجنيف مما جعل المراقبين يصفون المرحلة بأنها عهد الوفاق فى العلاقات الأمريكية السوفييتية الذى حل محل عهد الحرب الباردة . ومنذ إندلاع القتال فى الشرق الأوسط لم تنقطع الإتصالات بين وزارة الخارجية الأمريكية وبين دبرينين السفير السوفييتى فى واشنطن . وقد أقر كيسنجر بموقف السوفييت التصالحى منذ بداية هذه الإتصالات . ولذلك يمكن القول إن مبالغاته فى مواضع أخرى بتصوير التأييد السوفييتى للعرب على أنه تدخل خارجى إنما قصد به تبرير التدخل الأمريكى ، ذلك التدخل الذى انتهى إلى إجراءات التعبئة النووية ، حينما وجه السادات نداءه المشار إليه يوم ٢٤ اكتوبر لقدوم متطوعين ، وأبدى السوفييت استعدادا لإرسالهم إلى مصر .

وحسب المصادر الغربية زاد السوفييت فى هذه الحقبة الأخيرة من الحرب عدد الفرق المحمولة جواً والمرابطة عند الحدود المتاخمة لتركيا وإيران من أربع إلى سبع فرق . ووصلت قطع بحرية جديدة إلى البحر المتوسط وصارت تقدر بنحو ٨٥ قطعة . وهنا نتساءل : لماذا يقبل السوفييت ولو نظريا إرسال متطوعين بالاشتراك مع الأمريكيين إلى الشرق الأوسط ، بينما يرفض الأمريكيون ذلك الإشتراك ؟ هل لأن دعوة السادات للمتطوعين كانت مناورة لكى يسرع الأمريكيون بالتحرك نحو التوسط وهو مافهمه كيسنجر على وجه السرعة أم أن الأمريكيين يشسعرون بتفوق مركزهم فى المنطقة ، ومن ثم فإن الوجود العسكرى السوفييتى يعنى الحصول على إمتياز جديد لم يتمتعوا به من قبل ..

ويلاحظ بصفة عامة أن لهجة السوفييت لم تشتد إلا فى الأيام الأخيرة ، وبعد أن هدد الجيش الثالث بالحصار، فاستخدم الكرملين لغة الإنذار ووجهها إلى إسرائيل إذا ما إنتهك وقف إطلاق النار. وفى خطابه إلى نيكسون يوم ٢٥ اكتوبر قال بريجينيف (فإذا لم يكن بوسعكم العمل بالتنسيق معنا فسنضطر للعمل وحدنا وإتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع إسرائيل من الاستمرار فى انتهاك وقف إطلاق النار) .

لم يكن هذا الخطاب وحده هو الذى حدا بنكسون إلى اصدار أمر التعبئة النووية . فالمصادر الغربية تعدد لذلك المبررات . فتحدثنا عن تعرف المخابرات

الأمريكية بواسطة أجهزة الرقابة فى البسفور والدردنيل عن سفينة سوفييتية تحمل مواد إشعاعية مرت بالمضايق التركية ، وزعمت هذه المصادر أنه إذا ما أرسلت أسلحة نووية صغيرة إلى مصر فإنه يخشى من أن تستخدم إسرائيل أسلحة مماثلة يرجح امتلاكها لها . كما افترضت هذه المصادر أنه إذا ماقدم متطوعون سوفييت إلى مصر وتعرضوا للموت ، فلن يكون بوسع الكرملين السكوت حفاظا على هيبته . وفى هذه الحالة يخشى من إتساع دائرة الحرب .

بهذا الأسلوب التبريرى سمح الرئيس الأمريكى لنفسه بتهديد العالم بالحرب النووية ، وذلك برفع درجة الاستعداد فى القواعد الأمريكية فى أوربا والبحر المتوسط . وقيل إنه لجأ إلى هذا الأسلوب بقصد تحويل الأنظار عن مشاكله الداخلية الناجمة عن قضية ووترجيت . وقد تردد هذا القول إلى درجة أن كيسنجر احتاج إلى نفيه فى مؤتمر صحفى ، حيث صرح بأن دولة كبرى لا يمكن أن تخضع سياستها الخارجية لمثل هذه الأمور المحلية .

أثار أمر التعبئة رد فعل سيىء فى أوربا الغربية أكثر مما أحدثه فى المعسكر الشرقى مما يدل على أنه لم يؤخذ مأخذ الجد . وإنما نتج اعتراض أوربا عن مسألة مبدئية ، وهى مدى حرية الرئيس الأمريكى فى إصدار أمر تعبئة بقواعد عسكرية كائنة فى بلاد أخرى . وهل يجوز أن يتخذ مثل هذا الإجراء دون مشاورة مع الدول المعنية ، مما يعد انتهاكا لسيادة تلك الدول . وهنا نجد من المناسب إلقاء نظرة على موقف دول غرب أوربا من الصراع فى الشرق الأوسط ، ومن المدهش أن المسئولين فى تلك الدول اعترفوا بأن القدرة على التأثير فى نزاع الشرق الأوسط إنما تنحصر فى الدول المصدرة للسلاح . ولم تكن فرنسا قد توسعت فى تصدير السلاح كما يحدث الآن ، بعبارة أخرى أقرت هذه الدول بأن القدرة على التأثير تنحصر بين الدولتين العظميين . وبالغ مؤلف صهيونى هو ولتر لاكير فى كتابه عن حرب الشرق الأوسط فى الإقلال من الدور الأوربى ، إذ إختار عنوان الفصل المخصص لهذا الدور بالصيغة الآتية (٩ × صفر = صفر) و يقصد بالتسعة أعضاء السوق الأوربية المشتركة حينذاك . وتبنى لاكير رأيا فسرت به إسرائيل الموقف الحيادى الأوربى الميال بعض الشىء إلى العرب ، فزعم أن هذا الموقف كان يمثل الحكومات الخائفة من حظر النفط أو رفع

سعره بصورة مفاجئة وأن هذا الموقف يختلف مع الإتجاهات الشعبية المتعاطفة مع إسرائيل . وقد يكون هذا الرأى صحيحاً بالنسبة لحرب سنة ١٩٦٧ ، ولكن منذ ذلك الوقت ، لم تعد صورة اسرائيل فى ذهن الأرور بيين هى ذلك القطر الصغير الذى يهدده جيرانه بالإبتلاع و ير يدون دماره .

مهما يكن فإن معظم أوربا الغربية اختلفت فى سياستها إزاء نزاع الشرق الأوسط عن حليفتها الكبرى . وتجلى ذلك فى اعتراض كل من بر يطانيا وفرنسا العضو ين الدائمين فى مجلس الأمن على اقتراح أمر يكى طرح إثر قيام الحرب بالعودة إلى خطوط ٦ اكتوبر . وتصدى وز ير الدافاع الفرنسى فى مجلس النواب لأنصار إسرائيل بقوله إن فرنسا لا ترسل أسلحة إلى الدولة العبر ية ، لأن العرب يحار بون من أجل استرداد أرضهم . وزعمت الدوائر الصهيونية فى هذه المناسبة أن مسلك فرنسا يعود إلى نزعة أنانية فى استغلال الظروف . فقد كانت تخطط لإنشاء معامل تكر ير ضخمة فى ميناء الهافر تنافس معامل روتردام . ومن المعروف أن هولندا شذت حكومة وجماعات شعبية عن دول غرب أور با بتعاطفها مع اسرائيل فطبق عليها وحدها إجراءات حظر النفط .

إجراءات حظر النفط :

حينما بحث المنتجون العرب استخدام النفط كسلاح فى صراع سنة ١٩٦٧ ، كانت الحرب القصيرة وغير المشرفة قد انتهت . وعلى العكس اتخذ قرار حظر النفط التدريجى فى ١٠/١٧ أثناء احتدام المعركة ، وفى وقت وصلت فيه المساندة الأمر يكية لإسرائيل درجة لم يسبق لها مثيل . وعلى ذلك تبطل الحجة الأمر يكية التى وصفت إجراءات حظر النفط بأنها ابتزاز .

وقد رسمت إجراءات حظر النفط بشكل عملى ينم عن الجدية فى العزم على التنفيذ . وفى السابق كانت توجه الدعوة إلى الحظر الشامل دفعة واحدة . وأحيانا بطر يق العنف كما حدث فى البحر ين عندما دمر العمال أنابيب النفط سنة ١٩٥٦ ، ومن شأن هذا الأسلوب أن يحرم المنتجين من مصدر دخلهم الوحيد . وعند تنظيم إجراءات الحظر فى اكتوبر ١٩٧٣ روعى التميز بين نوعين من الدول : دول قليلة السكان ، غز يرة الإنتاج ليس لها مشروعات تنمية تستوعب كل الدخل وهذه

الدول هى التى تعمد إلى تخفيض الإنتاج بجانب حظر التصدير للدول المعادية للعرب . ودول أخرى كثيفة السكان ولديها مشروعات تنمية طموحة مثل العراق ، وتستطيع هذه الدول أن تحافظ على مستوى الإنتاج إلا أنها تختار ز بائنها من بين الأقطار الصديقة أو المحايدة . وقد اعتبرت السعودية حالة وسطا بين النوعين .

كذلك عوملت الدول التى تستورد النفط العربى على مستويات مختلفة ، فاليابان الدولة الآسيوية عليها أن تقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وإلا تعرضت لإجراءات الحظر . ودول غرب أوربا يكتفى بالنسبة لها بإلتزام الحياد . وهذا ماطبق بالفعل على نحوماذكرنا .

أما الولايات المتحدة فكان المطلوب منها فقط التوقف عن تسليح اسرائيل أو تخفيف انحيازها فى المجال السياسى ، وهو ما اعتبرته الإدارة الإمريكية ابتزازا ، فلم تغير موقفها الإنحيازى ، وشنعت على الدول العربية المنتجة للنفط رغم أنها كانت تعتمد فى ذلك الوقت على مايتراوح بين ١٠ ، ١٥٪ من استهلاكها على النفط العربى . ومن ثم فقد ظهرت آثار إجراءات الحظر على الاقتصاد الامريكى . ويربط بعض الكتاب بين هذه الآثار، وبين النشاط الذى بذله كيسنجر من أجل تحقيق اتفاقات فض الاشتباك مع كل من مصر وسوريا . ولو أننا لاحظنا كيف اتخذت هذه الوساطة الأمريكية أداة لتحقيق النفوذ ، واستفادت منها الولايات المتحدة أكثر مما استفاد الجانب العربى .

وحسب إجراءات حظر النفط يجرى تخفيض الإنتاج بالتدريج فيبدأ بـ ٥٪ ثم يزداد التخفيض بنسبة ٥٪ شهريا ، وينال هذا التخفيض فى الإنتاج نصيب الدول المستوردة التى ينطبق عليها الحظر وسيبادر الملك فيصل إلى رفع نسبة التخفيض بعد أيام إلى ١٥٪ وكان هذا الإجراء ضروريا فى حينه ، لأنه بعد أن اضطرت الأطراف العربية إلى وقف النار بفعل المساندة الأمريكية للعدو ، أصبح استخدام النفط عنصراً هاما للضغط على الولايات المتحدة .

ومن المعروف أن إجراءات الحظر اقترنت بقرارات تتعلق برفع الأسعار وشاركت فى هذه القرارات ودول غير عربية فأبدت إيران الشاهانية حماساً منقطع

النظير لرفع الأسعار. وهكذا ضوعف سعر البرميل من ٣ دولارات إلى ١٢ ، ثم ١٤ بعد قليل . أى أكثر من أربعة أضعافه خلال بضعة أشهر. وتقبل المستهلكون هذه الأسعار لأن الخوف من حظر النفط غطى على قضية الأسعار فى حين نلاحظ انه قبل عام واحد حاولت الدول المنتجة رفع سعر البرميل بمقدار دولار واحد ، فجوبهت بمعارضة قوية من المستهلكين .

كان من المفترض أن تستمر إجراءات حظر النفط ، بل تشتد طالما إن إسرائيل لم تنفذ قرارات مجلس الأمن ، ولم تتراجع الولايات المتحدة عن تسليحها ، بل زادت من مساعداتها الأقتصادية وغيرها . وفى تلك الاثناء كانت علاقة السادات بالأمريكيين قد توثقت بسرعة غير متوقعة . وفى مؤتمر عربى مصغر عقد فى الجزائر بعد ثلاثة أشهر من وقف القتال ، طلب السادات من فيصل إلغاء إجراءات الحظر على مظنة أن ذلك يثبت للأمريكيين قدرته على التأثير أو حسن نواياه ، غير أن النوايا الطيبة وحدها لا تكفى . ومن المفارقات أن الملك السعودى تردد فى الاستجابة لطلب السادات . وكحل وسط إتفق على تعليق الغاء الحظر إلى أن يعقد اتفاق فض الاشتباك على الجبهة السورية مثلما تم على الجبهة المصرية . وللأسف استغل الرئيس الأمريكى هذا الموقف المائع وأعلن أنه تلقى وعداً بإنهاء إجراءات حظر النفط دون إنتظار فض اشتباك على الجبهة السورية ، فكان ذلك التصريح من العوامل التى زادت فى الوقيعة بين حكومة مصر والحكومة السورية وعمقت الخلافات التى أخذت تنمو منذ نهاية الحرب ، واستحق السادات أن يوصف لدى عديد من الكتاب بأنه قصر فى استثمار حرب اكتوبر .

ولا يستبعد أن يكون السادات بتأثير ماتولد فى نفسه من كراهيته للسوفييت قد اتجه إلى هذا الموقف بعدما لاحظ إهتمام الكرملين بمسألة حظر النفط . فكان السوفييت يكثرون من الاستفسار عن مدى تطبيقه واستمراره ، وحثوا أصدقاءهم من العرب على التمسك به . ومن الواضح أن هدف السوفييت هو إضعاف إحدى الأدوات التى يعتمد عليها حلف الأطلسى ، وذلك بحرمان الولايات المتحدة من بعض مصادر الطاقة . ولا بأس — فى تقديرنا — من الاستفادة من تلاقى الأهداف العربية مع السوفييتية فى هذا المجال حتى وإن اختلفت الدوافع .

على أية حال فإنه بعد تحول السادات إلى هذا الموقف فقدت الدول المصدرة للنفط حماسها لإجراءات الحظر، فنادرا مايكون الإنسان ملكيا أكثر من الملك، وهكذا انتهت معركة النفط بفائدة محققة للدول المنتجة دون أن تستفيد دول المواجهة إلا بالقليل. وعلى العكس تأثرت دول فقيرة بالتضخم الذى نجم عن رفع سعر النفط. وحينما لفت خصوم العرب الأنظار إلى هذه الحقيقة أجابت الدول البترولية بأنها ستعوض الدول النامية بمزيد من المساعدات. ولم يحل شهر مارس ١٩٧٤ حتى اتخذ مؤتمر وزراء النفط العرب قراراً بإنهاء إجراءات الحظر.

* * *

فض الاشتباك :

إن الأزمة السياسية التى خيمت على العلاقات بين الدولتين العظميين فى نهاية حرب اكتوبر من جهة وتداخل القوات المتحاربة فوق أرض المعركة من جهة أخرى تطلب كلا الأمرين تسوية عاجلة. فسار طريق التسوية فى خطين متوازيين: الخط الأول يحاول تطويق ذيول الأزمة بإيجاد حل سياسى تشترك فيه الدولتان العظميان، ويلاحظ بهذا الصدد أن الإتحاد السوفييتى كان يسعى لمشاركة الولايات المتحدة فى فرض حل، ويبذل جهداً لعدم إغفاله، فى حين رسمت السياسة الخارجية الأمريكية على أساس الإنفراد بالحل. ولهذا الفرق أهميته القصوى على مجرى الأحداث.

وقد جاء اقتراح عقد مؤتمر دولى فى جينيف بمبادرة سوفييتية قبيل إعلان نيكسون التعبئة النووية. وبطبيعة الحال افترض الكرملين أن يشترك على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، وبوجود الأطراف المعنية الأخرى. وسيصل السوفييت من الناحية الشكلية إلى تحقيق أهدافهم بتبادل رياسة المؤتمر مع الولايات المتحدة، ولكن الطريق إلى جينيف كان مفروشاً بالأشواك وتأخر عقد المؤتمر حتى نهاية ديسمبر ١٩٧٣، وفى تلك الأثناء كان كيسنجر قد قطع شوطا هاماً فى المجال الثانى، أى معالجة الأوضاع العسكرية المعقدة والناجمة عن تداخل القوات بشكل لايمكن معه منع تجدد الاشتباكات فى أية لحظة.

وقد شاع استخدام مصطلح « فض الاشتباك » الذى كان ينطبق بمعناه الدقيق على تداخل القوات المصرية مع الاسرائيلية حول ضفتى القناة . ثم ارتاحت الأطراف المختلفة إلى استخدام هذا المصطلح فى غير موضعه ، فسميت إتفاقيه سنه ١٩٧٥ بين مصر وإسرائيل بفض الاشتباك الثانى مع إنه لم يعد ثمة تداخل بين القوات ، بل صارت هناك منطقة عازلة بينها ، ومغزى تفضيل هذا المصطلح بالنسبة لإسرائيل هو أنه يغطى على وصف إنسحاب جزئى . و بالنسبة لحكومة السادات فإنه يغلف التنازلات السياسية التى تضمنها هذا الإتفاق بإعطائه مصطلحا عسكرياً بحتا .

لا شك أن تداخل القوات غرب قناة السويس ، وإدراك الطرفين المتقابلين بأن تجدد القتال من شأنه أن يوقع خسائر فادحة لكليهما فى الأرواح هو الذى مهد الطريق للدور الأمريكى كى يتدخل فى صراع الشرق الأوسط كوسيط ، ورغم إنقطاع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة ، فإن حكومة السادات آجرت إتصالات عاجلة منذ ٢٥ اكتوبر لأغراض تتعلق بإجراءات عملية كإمداد الجيش الثالث بالإسعافات الطبية « لاعتبارات إنسانية » وما لبث الرئيس المصرى أن أوفد اسماعيل فهمى الذى عين وزيراً للخارجية ليعبر عن الاتجاه الجديد فى السياسة المصرية ، ذلك الإتجاه الذى تجسد فى إعلان إعادة العلاقات الدبلوماسية فى ٦ نوفمبر ١٩٧٣ بعد اسبوعين من إنتهاء حرب اكتوبر . وكان هذا الإجراء متمشياً مع خطة تقضى بقدوم كيسنجر إلى الشرق الأوسط لتصفية ذيول الحرب التى خرجت منها الولايات المتحدة رابحة .

على أن الأطراف المختلفة فضلت فى البداية وصف مهمة كيسنجر بالمساعى الحميدة ، وليس الوساطة . فإذا لم تنجح هذه المهمة لاتترك رد فعل بالنسبة للولايات المتحدة أوغيرها . وقد رأى كيسنجر أن ما يستطيع تقديمه لمساعدة السادات هو العودة إلى خطوط ٢٢ اكتوبر أى قبل إنتهاك إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار . ولكن حالت دون ذلك اعتراضات كثيرة فهذه الخطوط غير متفق عليها وتحديدها هو فى حد ذاته مشكلة . ولو افترضنا التوصل إلى إتفاق حولها فإن الوجود الإسرائيلى غرب القناة قد يكون مزعزعا . والأمر الذى كان يبدو ملحا أمام السادات هو إيجاد

طريقة لفك حصار الجيش الثالث . فعرض كإجراء أولى رفع الحصار البحرى المضروب على باب المندب مقابل فك حصار الجيش الثالث . و بدلاً من ذلك اقترح كيسنجر تخفيضاً متبادلاً للقوات المصرية والإسرائيلية على جانبى القناة .

ولما توثقت الإتصالات تقدم الرئيس بمشروع كامل ــ يمهد للسلام فاقترح أن تقوم مصر من جانبها بإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين ، وهى مسألة تثير أشد المشاعر لدى الإسرائيليين ، كما ترفع مصر الحصار عن باب المندب وفى مقابل ذلك تنسحب اسرائيل إلى خط يمتد من العريش شمالاً إلى رأس محمد جنوبا ، وحينئذ تشرع مصر فى تطهير القناة وإعدادها للملاحة مما يعد دليلا على النية الصادقة نحو السلام .

أجاب كيسنجر بأن تلك خطة طموحة ، والأفضل البدء بخطوات أصغر، ولتكن الخطوة الأولى هى تبادل الأسرى فى مقابل فتح الطريق أمام الأمدادات غير العسكرية للجيش الثالث . وبذا يتم خلق جومن الثقة . وفجأة تحول السادات إلى تأجيل موضوع الإنسحاب إلى مابعد عقد مؤتمر السلام المزمع فى جنيف . وإعطاء الأولوية للمباحثات المتعلقة بالشئون العسكرية التفصيلية واستجاب لإلحاح اسرائيل بأن تجرى مفاوضات مباشرة حول تلك الأمور.

على هذا النحو بدأت المباحثات بمفاوضات الكيلو ١٠١ وقد انصبت على الشئون العسكرية ، أى أنها لم تختلف من حيث الموضوع عن مباحثات رودس سنة ١٩٤٩ ، إلا أن مغزاها كان بعيداً من حيث صفتها العلنية أولاً ، بينما جرت محادثات رودس فى سرية تامة . وثانيا اختيار المكان الذى جرت فيه المفاوضات وا طلاق اسم الكليو ١٠١ عليها . فلهذا الاختيار تأثير معنوى سيىء ، لأنه يدل على المسافة التى وصلت إليها القوات الإسرائيلية بالنسبة للقاهرة ، وقد دارت هذه المباحثات حول الترتيبات اللازمة لإمداد الجيش الثالث بما يلزمه من طعام أو لباس ، والتفتيش على القوافل التى تحمل تلك المؤن . وكان من المفترض أن يقوم بذلك مراقبون من الأمم المتحدة . وقد كشفت إسرائيل فى هذه المباحثات عن رغبتها فى تخفيض القوات التى عبرت إلى الضفة الشرقية . وطالبت بأن يكون الوجود العسكرى المصرى على الضفة الشرقية رمزياً ، فى مقابل تصفية الثغرة . وسيظل هذا الموضوع هو محور الخلاف إلى أن يتم الإتفاق الأول لفض الاشتباك

فى يناير (١٩٧٤) وبمقتضى هذا الإتفاق لايتجاوز الوجود المصرى شرق القناة ١٥ك . م . وتخفض القوات المرابطة على الضفة الشرقية إلى ٨ كتائب ، أى حوالى ٧٠٠٠ جندى علما بأن القوات التى عبرت واستقرت قدرت بنحو ستين ألفا . كما نص الإتفاق على إيجاد منطقة عازلة ترابط فيها قوات تابعة للأمم المتحدة ويجدد ترخيصها كل ثلاثة أشهر.

قد يكون الأهم من هذه التفصيلات العسكرية هى التعهدات الشفوية التى سبقت توقيع فض الاشتباك الأول لأن لها أبعادا سياسية هامة . من ذلك تعهد السادات بالتوسط لدى دول النفط العربية لرفع الحظر المفروض على بعض الدول ، ومن بينها الولايات المتحدة ، وذلك دون إنتظار تسوية أخرى بما فى ذلك فض اشتباك مماثل على الجبهة السورية . كما تعهد السادات بالبدء فى تعمير مدن القناة بينما ماتزال على مرمى المدافع الإسرائيلية ، مما يؤكد الإعلان بأن حرب اكتوبر هى آخر الحروب . غير أن الرئيس المصرى حينما أعلن نيته فى تعمير مدن القناة سيبرره بأغراض إنسانية ، وعودة المهجّرين وهكذا تجنى مصر ثمار نصرها ، بعبارة أخرى أراد أن يظهر هذا القرار وكأنه مسألة داخلية بحتة .

ومن قبيل هذا التعهد أيضا الوعد بتطهير قناة السويس وإعدادها للملاحة دون إنتظار إنسحاب آخر.

وقبل التوقيع على فض الاشتباك قامت إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة باختبار حقيقة فك الحصار البحرى عن باب المندب فعبرته من الجنوب إلى الشمال سفينة إسرائيلية فى حراسة مدمرتين امريكيتين فى ديسمبر ١٩٧٣ ، وبذا تأكدت حكومة تل أبيب من عدم وجود حصار.

وبينما كانت المباحثات العسكرية جارية ، انعقد مؤتمر جينيف لفترة قصيرة ، ولم يؤثر إخفاقه فى استمرار سياسة الخطوة خطوة . وقد تأخر المؤتمر عن الموعد المحدد لعقده بسبب مشكلات عديدة . منها امتناع سوريا عن حضور المؤتمر قبل أن يتحقق فض اشتباك فى الجولان . ومنها اعتراض إسرائيل على تمثيل الفلسطينيين فى المؤتمر. وقد استجيب لرغبتها باعتبار الحكومة الأردنية هى ممثل

للفلسطينيين . وإذن فقد حضر الأردن ومصر وإسرائيل كأطراف للنزاع فى الشرق الأوسط ، بينما تبادل كل من الإتحاد السوفييتى والولايات المتحدة رياسة المؤتمر طبقا لقرار مجلس الأمن . وافتتحه فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ وكان الهدف من هذا المؤتمر هو العثور على تسوية شاملة للنزاع العربى الإسرائيلى . وطبقا لهذا الهدف عرض كل فريق وجهة نظره دون أن تجرى محاولات للتفاوض فكان أشبه بالمنتدى الذى شرح فيه رؤساء الوفود الأهداف الكاملة لبلادهم . وكانت الدولة العبرية ترفض هذا الأسلوب لأنها لاترغب فى طرح مبدأ الحل الشامل الذى ينطوى على إحياء القضية الفلسطينية . وثانيا لأن مؤتمر جنيف معناه اشتراك الاتحاد السوفييتى فى إيجاد الحل ، بينما كان نوع من الاتفاق قد تم بين القدس وواشنطن على إنفراد الولايات المتحدة بالحل . ويروى أنه حينما تقدمت مباحثات الكيلو ١٠١ نصح كيسنجر إسرائيل بأن تتباطأ فى الإتفاق مع مصر حول فض الاشتباك الأول ، وذلك لكى يثبت لمصر أنه لايمكن الاستغناء عن وساطة الولايات المتحدة .

الفصل الثامن

بين الحل الجزئى والحل الشامل

فك الإرتباط فى الجولان :

حينما توصلت مصر إلى إتفاق فض الإشتباك الأول فى ١٨ يناير ١٩٧٤ ، لم تتعرض لإنتقاد عربى مكشوف على خلاف ماسيحدث عند إتفاق الفض الثانى سنة ١٩٧٥ وقد يكون وجه الإنتقاد الذى صدر حينئذ هو عدم التنسيق مع سوريا التى حاربت مع مصر ، وكان ينبغى ألاتنفصل عنها فى ترتيبات فك الإرتباط ، ذلك أن سوريا فى الأيام الأخيرة من الحرب فقدت ٥٠٠ ك . م من الأراضى الغنية بالزراعة بالإضافة إلى الأراضى التى فقدتها فى حرب يونيو ١٩٦٧ كما أن مدينة دمشق أصبحت قريبة من خطوط وقف النار.

وكانت اسرائيل تعارض فى إجراء إتصالات بهذا الشأن مع سوريا بحجة أنها تحتفظ بالأسرى . كما احتجت مرة ثانية بأن أى تراجع إلى حدود ١٩٦٧ يعنى تعريض المستوطنات الإسرائيلية فى الشمال للخطر. ومن الواضح أن هذا الأسلوب يمكن أن تستخدمه سوريا على أساس أقوى إذا ماردت بأن عاصمتها تتعرض للخطر إذا استمر الوجود الإسرائيلى فى الجولان .

والواقع أن الأمريكيين كانوا متقاعسين بالنسبة لسوريا . وكانت الصحف الأمريكية تتساءل : ماهو الدافع لبذل الجهد لتحقيق إنسحاب اسرائيلى جزئى من الأراضى السورية بينما أن حكومة دمشق ليست من الحكومات الصديقة ؟ والظاهر أن كيسنجر تعهد للسادات بإجراء فض اشتباك مماثل فى الجولان مقابل

التعهدات الشفوية التى قدمها السادات بالسعى لرفع حظر النفط . وهكذا أصبحت هناك دوافع مختلفة تحض الحكومة الأمريكية على إجراء إتصالات مع سوريا ، من ذلك تلميح الدول العربية النفطية إلى تجديد الحظر فى حالة عدم التوصل إلى فك إرتباط فى الجولان . والخوف من أن تغير مصر إتجاهها الجديد نحو أمريكا ، كما يفهم من بعض التلميحات و يستنبط من ذلك كله كيف أن مصر استمرت لعدة أشهر بعد إنتهاء حرب اكتوبر تمثل عنصرا مؤثراً رئيسيا فى المنطقة العربية ذلك التأثير الذى بدأ فى الإنحسار بعد فض الاشتباك الثانى فى سنة ١٩٧٥ وإرتماء السادات فى أحضان أمريكا بعد إلغاء معاهدة الصداقة مع السوفييت سنة ١٩٧٦ .

بدأ كيسنجر جولته الرامية إلى فض الإشتباك بين إسرائيل وسوريا فى ابريل ١٩٧٤ وكثيراً ماشكا للصحف من تشدد الرئيس الأسد ، وكان مضطراً إلى كسب الوقت بتوسيع نطاق جولته فى هذه المرحلة لتشمل القاهرة والرياض وموسكو، أى جميع العناصر التى يمكنها أن تؤثر فى الموقف السورى ، حتى تتساهل فى الجبهة السورية ، فبحث الكونجرس فى ذلك الوقت رفع قيمة المعونة الأمريكية إلى ٢٢٠٠ مليون دولار مع توريد أسلحة جديدة متقدمة لإسرائيل . ولا شك أن التهديد باستئناف حظر النفط كان يحرك الإدارة الأمريكية نحو هذا الإهتمام بالتوصل إلى فض إشتباك .

ولم تكن إسرائيل تتمسك بالأراضى التى إحتلت بعد حرب اكتوبر ، وإنما احتدم الجدل حول تحقيق إنسحاب جديد من الجولان . ونتيجة للضغوط الأمريكية وافقت الحكومة الإسرائيلية على إخلاء القنيطرة غير أن الجدل استمر حول وضع التلال المحيطة بها . وحول حجم القوات الدولية التى ستفصل بين الفريقين . وهكذا دخلت المباحثات فى أمور تفصيلية بشأن هذه التلال ، فتترك سوريا بعضها وتتعهد إسرائيل بعدم وضع أسلحة ثقيلة فى التلال التى تحتفظ بها . وتسحب الصواريخ البعيدة المدى من الجبهة و يزداد حجم القوات الدولية الفاصلة بين الطرفين والتى يتجدد وجودها فى المنطقة بموافقة الطرفين كل ستة أشهر. كذلك حققت سوريا كسبا بتراجع القوات الإسرائيلية إلى مسافات

تتراوح بين كيلومتر وأربعة كيلومترات على إمتداد الجبهة ، بشرط ألاتدخلها قوات سورية ، وإنما تعود إليها الإدارة المدنية فقط مع وجود قوات للأمم المتحدة فى هذه المنطقة أيضا .

وقد ظلت الحكومة السورية تحتفظ بالأسرى كورقة مساومه حتى تم الإتفاق على فك الارتباط وحسب المصادر الأمريكية تعهد الرئيس السورى شفويا فى مقابل الضغط الأمريكى بمنع الفدائيين الفلسطينيين من استخدام الأراضى السورية كنقطة انطلاق . كما وافق على أن تقوم الطائرات الأمريكية بعمليات الاستكشاف اللازمة للتأكد من تنفيذ الاتفاق على النحو المعمول به فى الجبهة المصرية .

وعلى عكس ماسيحدث فى سيناء كان هذا الإتفاق الموقع فى مايو ١٩٧٤ هو نهاية التحرك على الجبهة السورية منذ حرب تشرين . وقد حرص الإعلام السورى على تجاهل الاتفاق لأن الخطة المعلنة هى استرداد الأراضى المحتلة طبقا لتسوية شاملة . ولذلك فإن سوريا التى عارضت فى الماضى الاشتراك فى مؤتمر جنيف أمست من أشد المتحمسين له . فليست هناك وسيلة أخرى لتسريا الذهاب إلى جنيف للبحث عن الحل الشامل . أما الحلول الجزئية ، فلاتعترف بها حكومة دمشق . وبينما كانت سوريا تتمسك بالحل الشامل مضت إسرائيل خصوصا بعد ١٩٧٤ فى التوسع الاستيطانى فى الجولان .

مصير الضفة الغربية :

لم تكن اتفاقات فض الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية تعنى نهاية المطاف فى تصور الجانب العربى ، وظلت الأنظار معلقة بالولايات المتحدة لتحقيق عمليات إنسحاب أخرى بما فى ذلك الإنسحاب من الضفة الغربية رغم أن الأردن لم يشترك فى الحرب ، بيد أنه صار من المأمول تسليم ماقد يحرر من الضفة الغربية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وهذا الأمل الذى حظى بعطف شامل فى العالم العربى هو الذى جعل احتمال انسحاب إسرائيلى من هذه الجهة أبعد منالا .

ومما كان يشعر الجانب العربى بحقه فى استخدام النفوذ الأمريكى لتحقيق هذه الأهداف هى ذكريات حرب أكتوبر التى ماتزال ماثلة فى الأذهان. فالتدخل الأمريكى المباشر هو الذى فوت على العرب تحقيق نصر جزئى. ولذلك لم تنقطع التلميحات من حين إلى آخر إلى استخدام حظر النفط كعامل ضغط على الولايات المتحدة مما دفع الإدارة الأمريكية إلى الرد فى يناير ١٩٧٥ بإصدار تهديد صريح بأنه إذا تجدد حظر النفط، فإن الولايات المتحدة ستستخدم القوة المسلحة لضمان الامدادات إلى الدول الصناعية ولن تقبل هذا الإبتزاز الذى يستهدف الدول الصناعية فى الغرب. وبهذه المناسبة سئل كيسنجر فى مؤتمر صحفى عن حقيقة هذا التصريح، وما إذا كان من الجائز فى عالمنا المعاصر استخدام القوة للحصول على الموارد الطبيعية، فكان رده إن الحروب فى معظمها لم تنشب إلا من أجل الاستيلاء على الموارد الطبيعية.

ويبدو أن وجود الملك فيصل على رأس المملكة العربية السعودية كان يسمح بهذه التلميحات التى تشير إلى استخدام سلاح النفط وأن القرارات الدولية التى أعقبت حرب اكتوبر كانت كلها تؤكد على تنفيذ القرار ٢٤٢ المتضمن مبدأ الإنسحاب من الأراضى العربية المحتلة، بما فى ذلك الضفة الغربية التى تحدث عنها الملك السعودى، وعن القدس بعاطفة جياشة، غير أن اختفاء هذه الشخصية فى مارس ١٩٧٥ قد أضعف من قدرة المملكة على إعادة التهديد باستخدام سلاح النفط.

وثمة صعوبة أخرى ظهرت فى ذلك الوقت، وهى لمن تسلم الأراضى التى تنسحب منها إسرائيل إذا ماتحقق الإنسحاب. هل للحكومة الأردنية، أم لمنظمة التحرير. وقبل أن ينعقد مؤتمر القمة العربى فى الرباط لم تتفق الأطراف العربية على هذه المسألة، كان السادات أميل إلى أن يحل الأردن فى أية مساحات يمكن أن تخليها اسرائيل فى الضفة الغربية. وبهذا الصدد ظهر اقتراح بإنسحاب اسرائيلى إلى مسافة عشرة كيلومترات بمحاذاة نهر الأردن بإسم عملية فض اشتباك أخرى بين اسرائيل وبين الحكومة الأدرنية. وأيدت الولايات المتحدة هذا الاقتراح، بيد أن الأيام أثبتت حرص الدولة العبرية على هذا الجزء المحتل أكثر من أى مكان

آخر احتل فى سنة ١٩٦٧ ، فالضفة الغربية هى جزء من فلسطين التاريخية ، وهناك قطاع من الاسرائيليين يتشبث بالذكريات الدينية والدعاوى التاريخية إن عن صدق أو عن منطق تبرير للتوسع .

وفى تقديرنا أن الرؤيا العربية فى هذه الحقبة والتى أعطت الأولوية لابراز الكيان الفلسطينى قد أضافت صعوبات على إحتمالات الإنسحاب الجزئى من الضفة . إلا أن الشعور السائد حينذاك هو أن تعاظم شأن منظمة التحرير على الصعيد السياسى هو إحدى ثمرات حرب اكتوبر ، وأنها تستحق دفعة كبرى إلى الأمام ، ومما زاد من هذا الإحساس أن منظمة التحرير لم تحقق نجاحا فى توسيع مدى الاعتراف الدولى بها فقط ، بل أثبتت تمتعها بتأييد الغالبية العظمى من سكان الضفة فى الداخل . فبعد أن قمع الملك حسين حركة الفدائيين فى شرق الأردن بين عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧١ اعتقدت إسرائيل أن نفوذ المنظمة قد تهاوى

وقررت إجراء انتخابات للمجالس البلدية فى العام التالى تلك الانتخابات التى كانت تجرى فى كل أربع سنوات ، وقد عطلت فى سنة ١٩٦٨ ، وحل موعد تجديدها آخر فى سنة ١٩٧٢ ، وظنت سلطات الاحتلال أن الفرصة مهيأة لنجاح الوجهاء العرب الممالئين للاحتلال ، فجاءت نتيجة الانتخابات على عكس ما توقعته الإدارة الاحتلالية ، وتمكن أنصار المنظمة من الحصول على ٨٠٪ من مقاعد المجالس البلدية .

وفى خضم هذا التردد بين المناداة بدولة فلسطينية تحل فى الضفة الغربية بعد الإنسحاب وبين استمرار اندماج الضفة فى المملكة الأردنية ، خرج الملك حسين سنة ١٩٧٢ بمشروع توفيقى بين الاتجاهين . فعرض فكرة إنشاء مملكة متحدة تظل بمقتضاه الضفة مرتبطة بالأردن ، ولكن مع تمتعها بحكم ذاتى اعترافا من الملك بالشخصية الفلسطينية ، وبمنظمة التحرير التى هى التجسيد السياسى لهذا الكيان . وقد جوبه ملك الأردن فى ذلك الحين بمعارضة قوية من الأطراف العربية المختلفة حتى كان عقد مؤتمر القمة العربى فى الرباط فى اكتوبر سنة ١٩٧٤ ، وقبل انعقاد المؤتمر بقليل أظهر الرئيس نيكسون حسب الرواية الأمريكية أثناء زيارته للقاهرة استعداداً للتوسط فى إنسحاب جزئى ، بل يقال إنه وافق مبدئياً

على إجراء إتصال بمنظمة التحرير. وكما أشرنا من قبل فقد أيد السادات هذه الأفكار. إلا أنه عندما حضر مؤتمر الرباط وجد تيارا قويا يؤيد الرأى القائل بأن منظمة التحرير هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وأنها صاحبة الحق فى تسلم الأراضى المحررة ، وكان صوت سوريا والسعودية أعلى كثيراً من صوته فى المؤتمر. ولم يجد الملك حسين بدا من التراجع عن مشروعه والإعتراف بقرارات القمة بشأن الضفة الغربية . وبذا خرجت حكومته من حلبة الصراع إذ لم تعد بينه وبين اسرائيل قضية سوى مايفرضه عليه التضامن العربى .

وبشأن هذا التضامن شكا الرئيس السورى حافظ الأسد من أن سياسة الخطوات الصغيرة التى يخشى أن يمضى فيها السادات ستؤدى إلى الإيقاع بين مصر وسوريا وتنعكس عموما على حالة التضامن القائمة بين الدول العربية . ومن ثم استطاع المؤتمر أن يحصل على تعهد من السادات بعدم اللجوء إلى الحلول المنفردة .

ومع وجود هذا التعهد والحفاوة التى خصت بها منظمة التحرير، قررت الدول العربية البترولية فى هذا المؤتمر رفع المعونات المالية لدول المواجهة إلى ١٣٥٠ مليون دولار كان نصيب مصر فيها ٥٠٠ مليون دولار وهو نفس المبلغ الذى خصص لسوريا . بينما وزع باقى الدعم بين المنظمة والأردن . ويعلق محمود رياض على اعتمادات الدعم بقوله إن مصر تلقت فى سنة ١٩٧٣ وهى السنة التى شهدت قيام الحرب مبالغ تزيد عن هذا الرقم ، فقد وصلت قيمة الدعم العربى فى ذلك العام إلى ٦٥٠ مليونا ، وهو يقل عن ثمن ماتستورده مصر من القمح ، والذى قدر حينذاك بسبعمائة مليون .

سهلت قرارات مؤتمر قمة الرباط أمر الاعتراف الدولى لمنظمة التحرير، وخاصة لدى أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والهيئات المتفرعة عنها ، حيث ظهر ممثلو المنظمة كمراقبين فى إجتماعات الهيئات الدولية . وباتت المسألة الفلسطينية تطرح فى إطار قضايا التحرير الوطنى ، وحق تسقرير المصير. وهو مبدأ يحظى بالاحترام لدى الرأى العام الدولى ، ومن ثم تزايد عدد المؤيدين للمنظمة بإطراد ، ولكن ماذا حققت منظمة التحرير على أرض الواقع ؟

لقد لوحظ ان رد الفعل الاسرائيلى كان يقابل كل خطوة تتقدم بها المنظمة فى المجال الدولى بخطوة فى طريق التوسع الاستيطانى . ومن المعروف أن بناء المستوطنات فى الضفة الغربية اتخذ منذ ١٩٦٨ شكل المستوطنات العسكرية المعروفة باسم ناحال . والتى تقام لأغراض استراتيجية . فتم بناء سلسلة من هذا النوع على إمتداد نهر الأردن اختير لها شباب يمكن إخضاعهم للخدمة العسكرية . ومثل هذا الاستيطان لا يستهدف تغيير مسحة التركيب السكانى . وعندما تم الاعتراف بمنظمة التحرير فى الرباط لوحظ أن الاستيطان فى الضفة يتخير المواقع الأثرية والتاريخية ثم امتدت عملية الاستيطان كنوع من الضغط السياسى إلى شمال سيناء . وعلى أثر الإتفاقية الخاصة بالحكم الذاتى فى كامب ديفيد ، ورغم ما فى هذه الإتفاقية من قصور ، بدا وكأن سلطات الإحتلال الإسرائيلى تريد أن تسابق الزمن بتوسيع الاستيطان بالدرجة التى تؤثر على طبيعة الحكم الذاتى ، بل إن تلك السلطات خطت خطوات سريعة نحو تغيير المسحة السكانية فى أعقاب مشروع ريجان المزيل سنة ١٩٨٢ ، والذى يدعو إلى حكم ذاتى فى الضفة الغربية بالتنسيق مع الأردن . وهكذا دلت إحصاءات سنة ١٩٨٣ على أن مجموع المستوطنين اليهود فى الضفة بلغ ١٢٥ ألف مقابل ٨٣٣ ألف فلسطينى .

كان يتوجب على منظمة التحرير إذن أن تعطى أولوية للعمل الفدائى المسلح داخل الأراضى الفلسطينية بدلاً من التركيز على بريق الظهور فى المحافل الدولية وقد يكون مرد هذا القصور هو قسوة القمع الاسرائيلى ووحشيته . وفى غياب الكفاح المسلح أو ضعفه تشبثت المنظمة نظرياً بالرؤيا السابقة على يوليو ١٩٦٧ فيما يتعلق بأسلوب الحل ، فقد أكد ميثاق المنظمة سنة ١٩٦٨ على أن مفهوم الأراضى الفلسطينية التى يراد تحريرها ينطبق على حدود فلسطين فى عهد الإنتداب البريطانى . ويحق للمقيمين فى تلك البلاد بصورة ثابتة قبل سنة ١٩٤٧ وحدهم أن يكونوا مواطنين فى الدولة العلمانية التى سيستظل العرب واليهود بظلها ضمن الحدود المذكورة .

وفى تعديل طرأ سنة ١٩٧٤ على ميثاق المنظمة أشير إلى أن المنظمة تستخدم جميع الوسائل المتاحة ، وخاصة الكفاح المسلح لتحرير فلسطين . وهذا يعنى

ضمنا عدم استبعاد الطرق الدبلوماسية كما تضمن التعديل النص على أن المنظمة هي وحدها صاحبة الحق في إقامة سلطة في أى جزء قد يحرر من التراب الفلسطيني ثم اضيفت سنة ١٩٧٧ إشارة إلى إمكان التفاوض مع العناصر الديمقراطية اليهودية من غير الصهيونيين ..

كان هذا الموقف النظرى للمنظمة يعطى للولايات المتحدة دائما الحجة بعدم استعدادها حتى بمجرد الإتصال بمنظمة التحرير. ومن حين إلى آخر كانت حكومة واشنطن تعلن أن سبب امتناعها عن الإعتراف أو الإتصال بمنظمة التحرير، يعود إلى أنها لاتعترف بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وبالتالى لاتقر بحق اسرائيل فى البقاء . والواقع أن قرارات مؤتمر القمة العربى فى فاس سنة ١٩٨٢ من شأنها أن تسقط مثل هذه الحجة ، بيد أن الولايات المتحدة لم تبدل سياستها .

وعلى الطرف الآخر كان التصلب الاسرائيلى إزاء الضفة الغربية من شأنه أن يثير مثل هذه المواقف العربية المتشددة . فعندما فكرت الولايات المتحدة فى إجراء حل جزئى للضفة سنة ١٩٧٤ اعترض رابين بأن موضوع الضفة يختلف عن سيناء والجولان . فإذا جرت أية مباحثات فى هذا الشأن لايمكن أن تبدأ إلا بتفويض صريح من الكنيست . ولعل تعقد هذه القضية كان من بين المبررات التى شجعت السادات على المضى فى طريق الحلول الجزئية والمنفردة ، ولو خالف ذلك تعهداته فى الرباط .

فض الاشتباك الثانى فى سيناء ومغزاه :
مارس ــ سبتمبر ١٩٧٥

يتضح من سياق الأحداث وجود مبررات موضوعية دفعت السادات إلى مواصلة المباحثات الرامية إلى تحقيق انسحاب جزئى آخر، مقابل تنازلات سياسية فالزخم الذى أوجدته حرب اكتوبر يوشك أن يتبخر. ومعنى ذلك أن الرأى العام قد يتساءل عن نتائج الحرب المجيدة فلا يجد سوى مكاسب هزيلة . ومع الوقت تمضى اسرائيل فى استنزاف بترول سيناء . بيد أن ذلك كله لاينفى حقيقة أخرى ، وهى أن المزاج الشخصى للرئيس المصرى كان يتفق وجميع الاتجاهات

التـى أسـفرت عن إتفاق سبتمبر ١٩٧٥ ثم التطور به نحو السلام مع اسرائيل . فلم يكـن السادات من المؤمنين بضرورة الاتحاد العربى ، بل كان يفضل عليه تكتلا مـن بـعض الحكومات الاسلامية المحافظة المتعاونة مع الغرب مثل تكتل يضم مصر إلى السعودية وإيران .

والـغرب عـنـده هـورمـز الرخاء المنبثق عن النظام الرأسمالى والاقتصاد الحر ولـلأسـف أخـذ الـسـادات مـن الـلـيـبـرالـيـة جـانـبا دون آخر ، فاكتفى بالحرية الاقـتـصـادية (أوالإنفتاح) دون أن يقرنها بالحرية السياسية ولوأنه حاول أن يقلد الـغـرب فى هـذا الـمـضـمار ثم مالبث أن تغلبت عليه طبيعته العسكرية وضاق ذرعا بـالـمـعـارضـة ، و بـطـش بـخـصـومـه على نحو ما هومعروف . بينما كانت الرأسمالية الطفيلية تنمو باطراد ، وتعم خيراتها على الأقارب وأتباع النظام .

ومما يـثير الحـيـرة أن قـطـاعا لا يستهان به من المجتمع المصرى رحب بإتجاهات الـسـادات فى الـسياسة الخارجية ، واية ذلك أن الرئيس الأمريكى نيكسون الذى كـان يـعـانـى فى بـلاده مـن مـأزق حـتـى باتت أيامه فى البيت الأبيض معدودة ، اسـتـقـبـل بحـرارة مـنـقـطـعـة الـنظير فى مصر . ولا نعتقد أن الحشود التى اصطفت للتصفيق له كانت كلها من تدبير الحكومة كما أن عديدين فى مصر عزوا متاعبهم الاقـتـصـاديـة إلى اسـتـمـرار حالة الصراع مع اسرائيل . وفضل حل مشاكله بأيسر الـطرق ، ومنها على سبيل المثال المعونات الامريكية التى تصور البعض أنها ستنهمر على مصر . أمـا الـسـوفـييت فإنهم يتعاملون مع القطاع الحكومى ، وليس لديهم سلع استهلاكية .

فى مـثـل هـذا الـمـنـاخ لم تـسـمـح الظروف بسياسة خارجية متوازنة . فتراجعت الـعلاقات المصرية السوفييتية والغيت زيارة كان من المقرر أن يقوم بها بريجينيف إلى مصر سـنـة ١٩٧٤ واعـتـبر كـيسنجر هذا الإلغاء فرصة ينبغى استثمارها وإذا به يـسـتـأنـف سـيـاسـة الخـطـوات الـصـغيرة ليحطم بها بقية الجسور التى تصل مصر بالسوفييت .

و يـبـدو أن وزيـر الخـارجية الأمريكية أراد لخطوته فى أوائل ١٩٧٥ أن تكون واسـعـة بـعـض الـشـىء فـخـطط لإنسحاب اسرائيلى من سيناء مقابل إنهاء حالة

الحرب ، أى أن الخطة فى تلك المرة اشتملت على شروط سياسية . و بداءة لم يقبل السادات فى هذه المرحلة إنهاء الحرب إلا فى إطار الحل الشامل أى اشتراك الأطراف العربية الأخرى ، إلا أنه إتجه إلى تعديل صيغة إنهاء حالة الحرب ، والتمشى مع فكرة الإنسحاب الجزئى من سيناء . فاقترح عبارة عدم اللجوء للقوة خلال فترة عملية السلام على أن تنسحب اسرائيل إلى الخط شرق مضايق متلا والجدى بحيث تغدو قناة السو يس خارج مرمى المدافع الإسرائيلية . واحتجت اسرائيل بأن بناء خط دفاعى جديد يكلف مبالغ طائلة ولا شك أن المفاوض الاسرائيلى كان يمهد لمطالبته الولايات المتحدة بتعو يضات مالية هائلة .

احتدم الجدل حول عديد من النقاط وطالت تنقلات كيسنجر المكوكية بين أسوان والقدس فى جولة مباحثات شاقة خلال مارس ١٩٧٥ وكانت نقاط الخلاف حول مدى الانسحاب . واتساع المنطقة العازلة بين القوات المصر ية والاسرائيلية ، والإشراف على محطة الانذار المبكر فى أم خشيبة وسط المنطقة العازلة ، فتمسكت اسرائيل بالاحتفاظ بالإشراف عليها ، بل طالبت بالإشراف على الطر يق الموصل بين آبار بترول أبورديس و بين بقية سيناء مما يجعل مصر مضطرة إلى نقل بترولها بحراً ، بل إن اسرائيل تعللت بحاجتها إلى هذا البترول . وطالبت بالاستغلال المشترك للآبار. وكانت تحصل على ما بين ٥٠٪ ، ٦٠٪ من حاجاتها الاستهلاكية من تلك الآبار.

إزاء هذا التصلب انتهت هذه الجولة من الوساطة الأمر يكية بالفشل وتوقفت المباحثات فى ٢٢ مارس وعاد كيسنجر إلى بلاده ، وهو مقتنع بأن مسئولية الفشل تقع على إسرائيل . فوجه رسالة عنيفة إلى رئيس وزراء اسرائيل جاء فيها « لوشئنا أن نعيدكم إلى حدود ١٩٦٧ لفعلنا ولأيدنا العالم كله ، لكنا لا نر يد الضغط عليكم ، والتراجع عشرة كيلومترات اضافية لن يضر بأمنكم » وشرع كيسنجر بعد قليل فى دعوة شخصيات أمر يكية تنادى بأسلوب جنيف والحل الشامل مثل سكرنتون ليشتركوا فى رسم السياسة الأمر يكية فى الشرق الأوسط . ورغم ذلك فى تقديرنا أن إدارة فورد لم تتوفر لديها القدرة الذاتية لممارسة ضغط حتى ولو شاءت ، فالرئيس فورد لم يأت نتيجة انتخابات ، بل عين نائبا لنيكسون قبيل

إستقالته بعد مناقشات عسيرة لدى مجلس الشيوخ . ولذا لم يستطع السادات أن يحصل على أية وعود واضحة عند أول مقابلة تمت بينه و بين فورد فى سالز بورج أوائل يونيو ١٩٧٥ ، ولم يلبث أنصار الصهيونية أن ألقوا بثقلهم فتقدم ٧٣ من أعضاء مجلس الشيوخ بعريضة تنتقد ما طرح من إحتمالات لإعادة تقييم السياسية الأمريكية فى الشرق الأوسط . وهكذا شعر السادات بضرورة التساهل وعلى سبيل المثال بدلا من التعهد بعدم اللجوء للقوة خلال فترة عملية السلام يطبق هذا التعهد دون تحديد مدة . كذلك يمكن تخفيف نظام المقاطعة الاقتصادية فترفع المقاطعة عن بعض الشركات الأمريكية المتعاملة مع اسرائيل . ثم أن ذلك يتمشى مع سياسة الانفتاح .

ومن التنازلات الأخرى التى تمت خلال هذه الفترة جعل خط الانسحاب الاسرائيلى وسط المضايق وقبول تخفيض آخر للقوات المصرية شرق القنال .

وعلى الطرف الآخر ازدادت اسرائيل اقتناعا بحسن نية السادات بعد إعادة الملاحة إلى قناة السويس فى ٥ يونيو ١٩٧٥ ، وإبداء الموافقة على مرور بضائع اسرائيلية فوق سفن تحمل اعلاما لدول أخرى . وتطوعت أطراف أخرى للتقريب . فشاه ايران يتعهد بتعويض اسرائيل عما قد ينشأ من نقص فى امداداتها النفطية . والأمريكيون يعرضون أنفسهم كمشرفين على محطة الانذار المبكر فى أم خشيبة ويخصصون لذلك مائتى فرد من قواتهم المسلحة ، فلا تأخذها مصر ولا اسرائيل طالما أنهما لا يتفقان على قضية الإشراف وإنما تأخذها الولايات المتحدة التى خرجت بمزيد من المكاسب من إتفاق فض الاشتباك الثانى .

وفى جولة أعد لها بعناية توصل كيسنجر إلى عقد الإتفاق الثانى لفصل القوات فى أول سبتمبر ١٩٧٥ وفيما يلى خلاصة لهذا الإتفاق :

وافقت إسرائيل على الإنسحاب إلى خط جديد يبعد مسافة ما بين عشرين إلى أربعين ميلا من قناة السويس وتسليم ممرات متلا والجدى إلى الأمم المتحدة وحقول البترول إلى المصريين ، كما نصت الإتفاقية على تقدم القوات المصرية فى إتجاه الشرق حيث كانت المنطقة العازلة التى ترابط فيها قوات الأمم المتحدة .

وفى داخل الممرات إتفق على أن تكون هناك محطتان للمراقبة لتوفير إنذار استراتيجى مبكر، واحدة يقوم بالعمل فيها أفراد مصريون وأخرى يقوم بالعمل فيها اسرائيليون .

وإلى جانب هاتين المحطتين نصت الإتفاقية على أن تقوم الولايات المتحدة بإقامة ثلاث محطات للمراقبة فى ممرى متلا والجدى تدار بواسطة أفراد مدنيين أمريكيين .

وفى المنطقة التى تشمل حقول بترول أبورديس سمح للمدنيين المصريين بالمرور فى طريق طويل تقوم قوات الطوارىء الدولية بالإشراف عليه ، وتعهدت اسرائيل بأن تترك كافة المنشآت صالحة للعمل . وقد وافقت مصر على ضرورة تسوية نزاع الشرق الأوسط بالسبل الدبلوماسية وحظر استخدام القوة المسلحة أو اللجوء إلى الحصار العسكرى وإعلان الموافقة على مرور البضائع الاسرائيلية غير العسكرية عبر قناة السويس .

وإتفق على تخفيض قوات كل طرف على جانبى المنطقة العازلة إلى ٨٠٠٠ جندى ، ٧٥ دبابة ، ٧٢ قطعة مدفعية ثقيلة .

لم يخف اسحاق رابين عند دفاعه عن الإتفاق أن من بين أهداف حكومته الرئيسية هو إحداث الفرقة بين الدول العربية . وقد سجل ذلك فى مذكراته بجانب مزايا أخرى عددها ليرد بها على معارضة تجمع ليكود للاتفاقية . فمن بين هذه المزايا تعميق الخلاف بين مصر وسوريا ، وجر مصر إلى فكرة سلام منفصل . وحسب رأى رئيس الوزراء الاسرائيلى إن زيارة القدس وماتلاها هى إحدى ثمرات إتفاق ١٩٧٥ ، وأخيراً تعهدت الولايات المتحدة بعدم الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية إلا بعد التشاور مع الدولة العبرية . كما عقدت بهذه المناسبة أول صفقة لطائرات (اف ـ ١٦) المتقدمة . وحسب هذه المذكرات أيضاً كان الطرفان المتنازعان يتعهدان أمام الولايات المتحدة بالإلتزام بالتنفيذ مما يخرج بالدور الأمريكى عن مجرد الوسيط إلى مركز الحكم ..

الجمود يلقى بظلاله مرة أخرى على الإحتلال الاسرائيلى :

ترك إتفاق فصل القوات الثانى أكثر من ثلثى سيناء تحت الاحتلال ، ومن ثم لم ينظر إليه فى مصر سوى أنه حل مؤقت . وفى الدوائر العربية ظهر رد فعل سيىء لم يصل إلى حد القطيعة على عكس ما سيحدث عند توقيع كامب ديفيد .

ثم إن التفسيرات التى قدمها السادات لما اذيع من بنود الاتفاق استهدفت تخفيف الوقع على الرأى العام العربى وخاصة سوريا . فقد أعلن أن الولايات المتحدة تعهدت بإجراء فصل آخر للقوات فى الجولان ، كما فسر مبدأ عدم اللجوء إلى القوة فى حل نزاع الشرق الأوسط بأنه ينطبق على حالة ما إذا بدأت سوريا الحرب ، إما إذا اعتدت اسرائيل على سوريا فإن هذا المبدأ لا يسرى . كما أكد السادات عدم التخلى عن خطة الحل الشامل والإهتمام بالقضية الفلسطينية .

ويمكن القول إن هذه الحقبة الواقعة ما بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ شهدت نموا فى علاقات مصر بالأقطار العربية على المستوى العملى ، وسار هذا النمو فى خط مستقل عن العلاقات السياسية التى شابها التوتر أحيانا والتقارب أحيانا أخرى ، ذلك أن الإقبال على طلب اليد العاملة المصرية إزداد بإطراد . ومن جهة أخرى أقبل الرأسمال العربى على الاستثمار فى مصر مستفيدا من التسهيلات التى نصت عليها إجراءات الانفتاح منذ ١٩٧٤ وتبلورت هذه الاستثمارات فى مشروع حكومى كبير هو هيئة الاستثمار العربى لتصنيع السلاح والذى أسهمت فيه السعودية و بعض دول الخليج .

ولأول وهلة لم تقتنع حكومة دمشق بتفسيرات القاهرة لمغزى إتفاق فصل القوات فى سيناء ، وأرادت اختبار النوايا عند اقتراب موعد تجديد مراقبى الأمم المتحدة فى جبهة الجولان ، فطلبت إنعقاد مجلس الأمن ، والسماح لممثلى منظمة التحرير الفلسطينية بالإشتراك فى المناقشات ، و بعد أخذ ورد ، حضر ممثلو المنظمة كمراقبين . ولم تؤد مناقشات مجلس الأمن فى يناير ١٩٧٦ إلى نتيجة تذكر ، فقد استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو للاعتراض على قرار يؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ، ولم تلبث سوريا أن اكتشفت أنه فى حالة إتفاق فصل قوات آخر على الجولان فلن تحصل إلا على مكاسب اقليمية محدودة مقابل تنازلات

سياسية هى غير مستعدة لها . وإذا كان هذا الطريق مسدوداً ، ومجلس الأمن مشلولاً ، فلم يبق سوى العودة إلى مؤتمر جينيف الذى توقف منذ ١٩٧٣ ولم تحضره سوريا فى ذلك الوقت إلا أنها صارت الآن تنادى بأنه أفضل السبل لتحريك الجمود . فوجود الاتحاد السوفييتى يمنع من إنفراد الولايات المتحدة بالحل ، كما أن التقدم الذى أحرزته منظمة التحرير فى أروقة الامم المتحدة والاعتراف بها فى مختلف الدوائر الدولية جعل مشاركتها فى مؤتمر جينيف مطلبا رئيسيا لسوريا والاتحاد السوفييتى .. فكان من بين العقبات الكثيرة التى وضعت فى الطريق إلى جنيف .

إذن ، هل يخيم الجمود مرة أخرى على النزاع ؟ لقد شهد عام ١٩٧٦ تحركا ولكن ليس فى طريق حل مشكلة الاراضى المحتلة ، بل فى تحديد الأدوار العربية التى دخلت كعنصر فى الصراع الطائفى اللبنانى أو اللبنانى الفلسطينى .

إن الصراع الطائفى فى لبنان ليس بالأمر الجديد والذى جد على الساحة اللبنانية بين سنتى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ هو تصاعد قوة الجبهة التقدمية التى ترتكز على عناصر اسلامية ومشاركة الفلسطينيين الذين يعتبرون أقوى الجماعات المسلحة فى لبنان فى هذا الصراع وتلاحمهم مع الجبهة التقدمية . وكان رد الفعل هو توجه حزب الكتائب المسيحى المتطرف إلى عقد صلات سرية مع إسرائيل بحيث صار يخشى من تدخلها فى الأزمة اللبنانية بما قد ينطوى عليه ذلك من إحتلال لبعض أجزاء من لبنان . ولما كان سليمان فرنجيه رئيس الجمهورية حينذاك على عداء تقليدى مع الكتائب فإنه رأى أن يسبقها إلى طلب تدخل سوريا ، ومن الطبيعى أن ترحب حكومة دمشق بمثل هذا التدخل العسكرى الذى يعطيها ورقة للمساومة لم تظهر آثارها بوضوح إلا بعد عدة سنوات ، و بعد الغزو الاسرائيلى للبنان سنة ١٩٨٢ .

ولم يكن التدخل السورى فى سنة ١٩٧٦ يستهدف مناصرة العناصر الإسلامية والفلسطينية ، بل إن سوريا خرجت فى هذا الوقت بالذات عن سياساتها التقليدية وأيدت الحكم اللبنانى بكل قوة لدرجة أنها لم تتردد فى تقليم أظافر منظمة التحرير بضرب بعض المخيمات فى تل الزعتر فى يوليو ١٩٧٦ وربما كانت

الذريعة الوحيدة التى يمكن لحافظ الأسد تبرير سياسته بها هو أن التدخل السورى يحول دون غزو اسرائيل للبنان بالتفاهم مع الكتائب . ومن جهة أخرى فإن هذا الموقف المؤيد لسلطة الحكومة اللبنانية جعل الولايات المتحدة تغمض العين عن التدخل السورى ، وإذا بنا نشهد تكتلا عربيا وصف بالاعتدال تنضم إليه سوريا بجانب مصر والسعودية وبعض دول الخليج . وينعقد مؤتمر قمة مصغر فى الرياض ثم فى القاهرة ، ويقرر إنشاء قوة ردع عربية فى لبنان تشترك فيها السودان ودولة الإمارات العربية المتحدة اشتراكا رمزيا بجانب القوات السورية وتنفق السعودية على هذه القوة . ومن خلال هذا الموقف المشترك إزاء الصراع فى لبنان زالت الخلافات السورية المصرية مؤقتا والتى نشأت عن إتفاق فصل القوات فى سيناء . وكمظهر للتقلبات غير المحسوبة التى تتسم بها العلاقات العربية فقد أعلن فى ديسمبر سنة ١٩٧٦ عن إنشاء قيادة سياسية موحدة بين مصر وسوريا .. وهذه إحدى التصريحات الوحدوية التى تشبه الزبد يطفو ثوان ثم مايلبث أن يندثر .

إن عام ١٩٧٦ هو سنة انتخابية فى الولايات المتحدة ، ومن ثم بات من المتوقع أن تضعف اهتمامات الادارة الأمريكية بمسألة الشرق الأوسط ، ومع ذلك فلا يمكن القول بأن حكومة واشنطن أغفلت تماما هذه المسألة ، فقد زادت التزاماتها بحكم الدور الذى ألقته عليها إتفاقيات فصل القوات ، كما أن الإعتمادات الهائلة التى يخصصها الكونجرس لإسرائيل جعلت قضايا الشرق الأوسط مطروحة فى الجدل الدائر حول الحملة الانتخابية . ومن هنا كلفت لجنة متخصصة سميت بلجنة بروكنز، وهو المعهد الذى أشرف على أعمال اللجنة لدراسة مشكلة الشرق الأوسط من مختلف جوانبها . واشترك فى هذه اللجنة ستة عشر من الأساتذة المتخصصين ورجال السياسة ، كما قام سوندرز مستشار وزارة الخارجية بتقديم وثيقة حول نفس الموضوع ، وخلصت الدراستان إلى مبدأين هامين : إن السلام يخدم المصالح الأمريكية ، وأن تسوية المشكلة الفلسطينية أمر جوهرى لتحقيق السلام . بيدأن كلتا الوثيقتين لم توضحا أسلوب العمل للوصول إلى حل . ولم تزد قيمتها عن كونها وثيقتين تضمان إلى ملفات الوثائق الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط . ومع ذلك فقد هلل الإعلام الساداتى لنشر الوثيقتين .

والحق إن آخرين من المسئولين العرب أصبحوا يتعلقون بأية كلمة تخرج من أفواه المسئولين الأمريكيين . فحينما وافقت الإدارة الأمريكية على الإعتراف (بالمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني) اعتبر إعلام السادات أن هذا يمثل كسبا هاما ، ورجا أن تنتقل الولايات المتحدة إلى المرحلة التالية وهى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وقد أعطى چيمى كارتر الانطباع بأنه يسلم بتلك الحقيقة .

وعند تسلمه السلطة دعا الرئيس الأمريكي الجديد رئيس الوزراء الاسرائيلي ، ومن بعده أنور السادات والملك السعودى فتعاقبوا جميعاً على البيت الأبيض يتبارون أمام الرئيس فى شرح وجهات نظرهم . وأصبحت هذه ظاهرة تتكرر كلما حل رئيس جديد فى البيت الأبيض توجب على زعماء المنطقة السائرين فى فلك الولايات المتحدة أن يتعرفوا على رأيه فى أوضاع المنطقة . وقد اشتهر الرئيس كارتر أثناء الحملة الانتخابية بالتركيز على مبادىء حقوق الإنسان ، فعلقت عليه الآمال فى حل النزاع العربى الاسرائيلى بشكل أقل إنحيازا . كما أن الدوائر العربية قدرت أن وزير الخارجية الأمريكية الجديد سيروس فانس أفضل من سلفه كيسنجر . وكانت أول جولة يقوم بها الوزير الجديد فى الخارج هى تلك التى إتجهت إلى الشرق الأوسط . كما أن السادات قام برحلة هامة فى ابريل ١٩٧٧ إلى الولايات المتحدة حيث بدأ حملة تستهدف إقناع الأمريكيين بأن مصر يمكن الاعتماد عليها لكفالة المصالح الأمريكية فى الشرق الاوسط .

و يبقى هذا السؤال مطروحاً : هل يعتمد عليها فى نفس مستوى اسرائيل أم فى مرتبة تالية لها ؟

الفصل التاسع

رحلة القدس

خلال ز يارة السادات لواشنطن ابر يل ١٩٧٧ اقترح عليه الرئيس الأمر يكى تطبيع العلاقات مع إسرائيل فى حالة الانسحاب . فأجاب الرئيس المصرى بأن ذلك غير ممكن فى جيلنا . ومن الجائز تحقيقه فى الأجيال القادمة ، و يكفى فى جيلنا إنهاء حالة الحرب وتحقيق السلام . واذن لم يكن هناك تخطيط مسبق لاجتياز قفزة واسعة مثل ز يارة رئيس أكبر دولة عر بية للقدس . ومن ثم يصح لنا القول بأن مسلسل أحداث عام ١٩٧٧ هو الذى إنتهى إلى هذه الخطوة المفاجئة .

لكن إذا كانت رحلة القدس مفاجأة فإن استعداد السادات للاتصال المباشر مع الاسرائيليين كان واردا منذ مدة ، بل يقال إن السادات فكر فى هذا الأسلوب أثناء رحلات كيسنجر المكوكية بين عامى ١٩٧٤ ، و١٩٧٥ ، وقد شجع كارتر على المضىء فى هذا الطر يق . ولا شك أن السادات كان يدرك ما سيحدثه مثل هذا الاتصال من رد فعل سيىء على العلاقات العر بية ، تلك العلاقات التى تحسنت من خلال الاتفاق على مواجهة الأزمة اللبنانية . ويمكن القول إن أول محرك للسادات نحو تغيير سياسته يعود إلى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ فقد رأى فيها تحديا شعبيا لسلطته وتصور أن للعناصر اليسار ية ومن ورائهم السوفييت يدا فى هذه الأحداث . وغذت إسرائيل والولايات المتحدة هذا الاعتقاد بحيث ظن الرئيس المصرى أنه يمكن الانتقال إلى المعسكر الآخر لحماية سلطته .

وتصادف أن ظهرت عدة وساطات لإجراء الاتصال المباشر مع الاسرائيليين سرا، وعلى رأس هذه الوساطات دور الحسن الثانى ملك المغرب الذى أراد أن يجتذب إلى هذه الفكرة أطرافا عربية أخرى. ومبعث اهتمام ملك المغرب بهذه الوساطة يعود إلى تأثير الجالية اليهودية المغربية ذات الصلات الطيبة بالقصر. وكان الحسن الثانى قد عبر عن رأيه فى السلام بين العرب وإسرائيل منذ مشاركته فى الخمسينيات فى أعمال مركز دراسات الشرق الأوسط بإيطاليا. وفى سنة ١٩٦٨ فتح الباب أمام ناحوم جولدمان رئيس المجلس اليهودى العالمى وهو حركة منفصلة عن الصهيونية لكى يدعو إلى السلام بين العرب وإسرائيل من فوق أراضى المغرب.

وقد وجد السادات فى شخص حسن التهامى حلقة إتصال ملائمة تستخدم فى الدبلوماسية السرية، فهو رجل يميل إلى رواية الغرائب و يؤمن بالكرامات ويحيط نفسه بهالة من الحكايات التى يختلط فيها التدين بالخرافة. هكذا روى التهامى للصحافة المصرية بعد مرور خمس سنوات على الإتصالات السرية فى المغرب، وكيف أنه تخيل فى أحلام اليقظة احتشاد ملايين المسلمين وقد زحفوا زحفاً سلميا لزيارة المسجد الأقصى، وذلك بعد أن يكونوا قد أخبروا هيئة الأمم المتحدة بنواياهم الطيبة بحيث لاتضع إسرائيل العقبات فى طريقهم. و يشير اسحاق رابين فى مذكراته إلى أن التهامى كان أيام عمله كسفير فى فيينا قد أبدى استعدادا قبل وساطة المغرب لإجراء إتصالات سرية بالإسرائيليين. والأرجح أن لقاءات التهامى مع ديان بدأت فى ربيع سنة١٩٧٧ وتكررت ثلاث مرات وسط سياج من السرية. والظاهر أن أول لقاء تم قبل الإنتخابات الإسرائيلية فى مايو١٩٧٧ والتى أدت إلى حصول الجماعات المتطرفة على الاغلبية فى الكنيست، و بالتالى تشكيل بيجين للوزارة. و يقول التهامى إن ديان أبدى استعدادا لتنفيذ القرار٢٤٢، أى بإنسحاب اسرائيل من الأراضى المحتلة باستثناء بعض تعديلات طفيفة. وهذا القول يحتاج إلى دليل سواء كان ديان يتحدث عن نفسه أونيابة عن الحكومة الاسرائيلية فى عهد حزب العمل أوبعد تشكيل وزارة ليكود.

ومن الجائز أن يكون السادات قد عرض الاعتراف مقابل الانسحاب والاعتراف هنا لا يعنى مجرد إنهاء حالة الحرب ، بل إقامة نوع من العلاقات مع إسرائيل ، لأن إنهاء حالة الحرب كان أمراً مقرراً من قبل وقد تضمنه القرار ٢٤٢ ، ولا يكون قدقدم شيئاً جديداً مقابل الإنسحاب بدون إقامة هذا النوع من العلاقات الذى لا يعنى بالضرورة فى ذلك الوقت تبادل التمثيل الدبلوماسى .

وهنا نتساءل لماذا استمرت الاتصالات بعد تولى جماعة ائتلاف ليكود السلطة فى إسرائيل علما بأن بيجين أعلن عند تكوينه الحكومة الجديدة بأن بلاده ليست بحاجة إلى إعتراف أحد أى أنها لن تقدم شيئاً مقابل هذا الإعتراف ، و يبدو أن بعض المحللين السياسيين فى الغرب أقنعوا السادات بأن بيجين أقدر من حزب العمل على إنفاذ إنسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة لأنه لن يواجه معارضة ، فى حين أن حزب العمل لو أقدم على مثل هذا الإجراء وهو فى السلطة فسوف يصطدم بمعارضة قوية من المتطرفين .

ولعل الأهم من هذه الحجة هو إبلاغ الحكومة المغربية رسالة إلى السادات فحواها أن المخابرات الإسرائيلية اكتشفت مؤامرة دبرها الرئيس الليبى لاغتياله . وأن إتصالاً مباشراً مع اسرائيل سوف يكون مفيداً فى إبلاغ التفاصيل .

هل ثمة مصلحة لملك المغرب فى نقل مثل تلك الشائعات للسادات ؟ الظاهر أن تأييد القذافى العلنى لحركة البوليساريو جعل من مصلحة الحسن الثانى إثارة التوتر بين مصر وليبيا ، تلك الإثارة التى أدت بالفعل إلى مناوشات على الحدود خلال صيف سنة ١٩٧٧ . وإتجاه ليبيا إلى جمع حشودها على الحدود المصرية بعيداً عن حركة البوليساريو فى إقليم الصحراء . وتخففت اسرائيل فى نفس الوقت من عبء المواجهة بنقل القوات المصرية إلى الصحراء الغربية .

أخذت الصحف الأمريكية والأوربية تلمح إلى اللقاءات السرية فى المغرب مما أزعج السادات وجعله يصرف النظر عن خطة لعقد لقاء سرى مع بيجين . وهنا نعتمد مرة أخرى على رواية حسن التهامى الذى أكد اتجاه السادات إلى التفكير فى هذا اللقاء . وأضاف أنه ـــ أى التهامى ـــ نصح الرئيس بالتراجع عن هذه الخطة

لأن الإعلام الإسرائيلى قد يفشى الخبر فى أية لحظة ويحرج السادات الذى لن يستطيع مواجهة (الاخوة العرب) أما مواجهة المواطنين المصريين فهو أمر لايهم فى قليل أو كثير فالشعب قد روض على الاستسلام للسلطة منذ قيام الحكم العسكرى سنة ١٩٥٢ .

كانت حلقة الاتصال الثانية التى توسطت فى ترتيبات الاتصال بين نظام السادات و بين اسرائيل هو الرئيس الرومانى شاوشيسكو، ومن المعروف أن رومانيا هى القطر الوحيد فى شرق أوربا الذى أبقى على العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل عندما قطعت بقية دول أوربا الشرقية تلك العلاقات فى سنة ١٩٦٧ .

وفى أغسطس سنة ١٩٧٧ قام بيجين بزيارة إلى بوخارست وأعلن أن هدف الزيارة هو دعوة يهود أوربا الشرقية للقدوم إلى أرض الميعاد . ولم تمض على زيارة بيجين ثلاثة أشهر حتى كان السادات قد نزل بنفس المكان وقابل الرئيس الرومانى فى المدة مابين (٢٩ ، ٣١ اكتوبر) سنة ١٩٧٧ و بعد أيام من عودته من رومانيا أعلن عن رحلة القدس . فهل هناك ارتباط بين الزيارتين ؟ أم أنها كانت مجرد صدفة ؟ أما السادات فيزعم أن فكرة زيارة القدس هبطت عليه فجأة بينما كانت الطائرة تقله فى طريق العودة من بوخارست . والأرجح أنها راودته قبل ذلك ثم اختمرت فى ذلك الحين .

ذلك أنه فى طريق عودته إلى مصر عرج السادات على طهران ، وهناك أسر للشاه بخطته فشجعه على المضى فيها . أما فى المحطة التالية الرياض فإنه لم يجرؤ على الإفصاح عن الخطة عند مقابلته لولى العهد فهدبن عبدالعزيز ، وإنما ألمح إلى هذا الموضوع بعبارات غامضة لم تفهم، وذلك إدراكا منه بمدى اهتمام السعوديين بالشعارات والشكليات .

وإذا صدقنا رواية جولدا مائير فإن تفكير السادات فى إجراء إتصال مباشر مع إسرائيل يعود إلى خمس سنوات مضت ، أى فى عام ١٩٧٢ كما أن رومانيا اتخذت حينذاك كحلقة إتصال لترتيب لقاء سرى ، طلب السادات أن يعقده مع رئيسة الوزراء الاسرائيلية . وقد روت مائير ذلك فى سيرتها الذاتية فيما بعد وجاء فيها أن

شاوشيسكو اتصل بها فى ذلك الحين وعرض ترتيب لقاء سرى من أجل تحقيق السلام ، ولكن السادات لم يتابع الخطة خشية أن ينكشف أمره إذا فشل فى تحقيق هدفه .

وهناك إحتمال قوى (إن صدقت الرواية) بأن يكون طلب السادات هو إحدى وسائله للتضليل قبل الشروع فى حرب اكتوبر .

مهما يكن من دور المغرب أو رومانيا فى التمهيد لزيارة القدس فإن الدافع الأقوى فى تقديرنا إلى تقرير هذه الخطة التى تجاوزت كل التوقعات يعود إلى يأس السادات من الضغط الأمريكى على إسرائيل ، وتراجع الولايات المتحدة عن بيان مشترك هام صدر بالإتفاق مع الكرملين فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٧٧ كما سيتضح ذلك من إحدى فقرات خطاب السادات فى مجلس الشعب يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، ذلك أنه خلال صيف ١٩٧٧ قام سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية بجولة فى الشرق الأوسط وعاد منها ولديه إنطباع بأن التصلب الاسرائيلى هو الذى يحول دون التسوية . وأقنع كارتر بضرورة إعادة النظر فى السياسة الأمريكية والعودة إلى أسلوب جنيف وتطبيق قرارات الأمم المتحدة . وقد لاحظ فانس أثناء لقائه مع بيجين أنه لا يريد أن يسمع كلمة عن الشعب الفلسطينى . وفلسطين فى رأيه هى الإسم العربى لإسرائيل ، ولم يشع استخدام هذه الكلمة إلا أثناء الانتداب البريطانى . ولا يوجد بالمنطقة سوى كيانين هما الأردن واسرائيل ، وهما ورثة الدولة العثمانية فى المنطقة .

و يعتبر البيان الأمريكى السوفييتى نقطة تحول مؤقتة فى السياسة الأمريكية . فقد أكد اتفاق الدولتين العظميين على إحياء ماورد فى القرار ٢٤٢ من مبادىء ، وزاد عليها النص على مراعاة حقوق الشعب الفلسطينى ، وضرورة العودة إلى مؤتمر جنيف بمشاركة جميع الأطراف بما فى ذلك ممثلو الشعب الفلسطينى ..

أثار هذا البيان رد فعل عنيف فى إسرائيل ، و بسرعة تحركت الدوائر الصهيونية فى الولايات المتحدة واستطاعت أن تقنع البيت الأبيض بمحو آثار هذا البيان وإصدار ورقة عمل امريكية اسرائيلية جديدة تسوف فى خطة إحياء مؤتمر جنيف ، وتتضمن إعلانا بتمسك الحكومة الأمريكية بإتفاقاتها السابقة مع

اسـرائـيـل ، مشيرة بذلك إلى التعهد الأمريكى الذى أعقب فض الاشتباك الثانى بـأن الـولايـات المـتـحـدة لـن تتصل بمنظمة التحرير إلا بعد التشاور مع اسرائيل . أهكذا تبدل سياسات الدول الكبرى خلال أيام ؟

من مجلس الشعب إلى الكنيست :

مـن المـفـارقـات أن العرب تحدثوا بلغة الحرب فى مايو ١٩٦٧ حينما كان ليفى اشكول ممثل أكثر الأجنحة اعتدالاً فى حزب العمل يحتل مكان السلطة . ثم عرض الـسـادات الـسـلام على اسـرائيل فى الوقت الذى كان فيه إرهابى قديم وممثل أشد الأجـنـحـة تـطـرفا فى مقعد رئيس الوزراء ، ألا وهو مناحم بيجين . فمن كان يحكم اسرائيل عند زيارة القدس ؟

مـنـذ نـشأة الـدولـة الـعبرية سنة ١٩٤٨ وحزب العمل يحكم بالإئتلاف مع أحـزاب صـغـيـرة أخـرى ، ولم يكن حزب حيروت الذى يتزعمه بيجين يحتل سوى عـدد محـدود جـداً مـن مـقـاعد الكنيست . وكنتيجة للتطور السياسى والاجتماعى لإسـرائـيـل ، واجـتـذاب أحـزاب صـغيرة أخرى كونت مع حيروت إئتلافا عرف بـاسـم جـاحال ثم ليكود ظل عدد المقاعد التى يحتلها هذا الإئتلاف اليمينى يتزايد بـإطراد . وفى إنتخابات مايو ١٩٧٧ هبط مؤيدو حزب العمل ، ولم يظفر إلا بـ ٣٣ مـقـعـداً مـن مجـمـوع مـقاعد الكنيست البالغة ١٢٠ ، بينما حصل تكتل ليكود على أغـلـبـية ضئيلة ، ومع ذلك فإن فوزه فى الانتخابات وتشكيل حكومة برئاسة بيجين اعـتبر تحـولاً هـامـاً فى تـاريـخ إسـرائيل . وهناك عدة تفسيرات لهذا التحول : منها الخـوف مـن الـضـغط الأمريكى الذى بدا أحيانا من تصريحات كارتر عن الحقوق الـفـلـسـطينية . وإذا كان حزب العمل يحسب حسابا كبيراً للتأثير الأمريكى فإن ليكود أقل اهتماماً بهذا التأثير . ويرى البعض أن استياء بعض قطاعات المتطرفين الاسـرائـيـلـيين مـن إتفاق فض الاشتباك الثانى مع مصر سنة ١٩٧٥ أثر فى شعبية حزب العمل .

بـيـد أن الـتـفـسير الأكثر شيوعاً ، والأقرب إلى الصحة يتعلق بالشئون الداخلية الـبـحـتـة ، فـاليهـود الـشـرقـيـون تـكاثروا بإطراد ، وأصبحوا يشكلون نسبة عالية بين

الأجيـال الشابة ، بينما تناقص اليهود المنحدرون من أصل أوربى . والشباب أميل إلى التـطرف . وهم قد أيدوا ليكود لاهتمامهم بمسألة الكبرياء اليهودى القومى ، أو النـزعة الـديـنية لدى شرائح معينة من مجتمع اليهود الشرقيين الذين يرون فوق ذلك أن حـزب العـمل أبعدهم عن السلطة يضاف إلى ذلك نمو الطبقات الوسطى والمهـنـيـة فى حين قل عدد عمال الصناعة والزراعة الذين يشكلون العمود الفقرى لحزب العمل بواسطة اتحاد النقابات العمالية (الهستدروت) .

وعـنـد تـوليه رياسة الوزارة صرح بيجين بأن بلاده ليست بحاجة إلى اعتراف أحـد ، وبـالـتـالـى فـإنهـا لـن تـقـدم تـنـازلات فى مقابل هذا الاعتراف.ولابد أن الـسـادات كـان يـدرك مـدى الـصعوبات التى كان من المفروض أن يصطدم بها حـتى ولو طأطأ الرأس وغامر رئيس أكبر دولة عربية بالذهاب إلى القدس فى حين أنـه كـان بـإمكانه أن يدعو إلى لقاء مع بيجين فى أى مكان محايد . ومن المؤكد أن رئيس الوزراء المتطرف لم يكن ليمانع فى مثل هذا اللقاء .

إلا أن الـسـادات يـبرر خـطوته بأنه يريد كسر الحاجز النفسى . أما الزعم بأنه كـان يـريـد الـصـلاة فى الـمسـجـد الأقصى فلايعدو أن يكون محاولة لإنقاذ ماء الوجه .

هل استشار السادات أحداً في أمر هذه المبادرة الخطيرة ؟

لقد انفرد د . مصطفى خليل الذى رأس الوزارة فى تلك الأيام بشهادة أدلى بها لـلأهـرام سـنـة ١٩٨٣ وادعـى فيهـا أن رئـيـس الجـمـهورية استشار مجلس الأمن القومى ، وذلك فى أعقاب عودته من رومانيا فى أمر المبادرة ، وأضاف أن السادات سـال مـوافـقة الأغلبية ، وفند مصطفى خليل القول بأن المبادرة جاءت إثر أنباء عن هـجـوم إسـرائـيـلـى خاطف ، وقال إن هذا التفسيرغيرمـقـنـع إطلاقا ، وإنما كانت الحـجـة الـتـى اسـتـخـدمها السادات ، واقنعت مجلس الأمن القومى هى أن حجم الـتـسـلـيـح الإسـرائـيـلـى كـان يـزداد بـإطراد ،وبـالـتـالى اتسعت الهوة فى القدرة الـعـسـكـرية بين مصر واسرائيل . وهنا نستطرد بالقول : ألم يكن السادات مسئولا عن هذا الاختلال فى التوازن العسكرى حينما أحرق جسوره مع الاتحاد السوفييتى . ثم راح يـطـلـب الـسـلاح مـن الـولايـات المتحدة ، وحتى سنة ١٩٧٧ لم يكن لدى

الكونجرس أى استعداد لتزويد مصر بالسلاح . وبشق الأنفس تمكن كارتر بمناسبة زيارة الرئيس المصرى لواشنطن أن يحصل من الكونجرس على الموافقة بتزويد مصر بست طائرات من ناقلات الجنود ، على أن تدفع ثمنها وهو خمسون مليون دولاراً ، دون أية تسهيلات .

وليس من الصعب تفنيد ادعاء مصطفى خليل بأن السادات استشار مجلس الأمن القومى . فمن المعروف أن وزير الخارجية عضو بهذا المجلس . وعندما ألقى السادات خطابه الشهير فى مجلس الشعب ، وذكر فيه أنه مستعد للذهاب إلى أى مكان حتى القدس ، لم يصدق اسماعيل فهمى وزير الخارجية أن المسألة جادة إلى هذا الحد ، لذلك عندما اجتمع مع وزراء الخارجية العرب فى تونس إثر إلقاء الخطاب . نفى أن يكون قصد السادات هو فعلا زيارة القدس . وفهم الكثيرون نفس المعنى وفسروه على أنه عبارة خطابية أفلتت من فم الرئيس المصرى أما مستمعوه من أعضاء مجلس الشعب . فقد صفقوا عند سماع العبارة . فهل فعلوا ذلك عن وعى تام بمعناها ومغزاها وحتى لو فهموا المعنى على ظاهره ، فإن أعضاء مجلس شعب السادات لايملك إلا التصفيق للرئيس .

وثمة دليل آخر ، وهو أن ياسر عرفات حضر جلسة مجلس الشعب الشهيرة بدعوة خاصة من السادات ، وأبدى قلقه عند سماع الخطاب فطمأنه كبار المسئولين المصريين بأن الرئيس يقصد التعبير عن استعداده للسلام العادل أيا كان الأسلوب ولكنه لايقصد زيارة القدس بالفعل .

وهناك تفسير غريب لقصة الزيارة خلاصته أن السادات لم يكن فعلا ينوى زيارة القدس عند إلقاء الخطاب وإنما الذى حدث هو أن شبكات التليفزيون الأمريكية جرته إلى اتخاذ القرار حينما طرحت عليه سؤالاً محدداً ، وهو : هل هو مستعد بالفعل للذهاب إلى القدس ومقابلة المسئولين الاسرائيليين ؟ فوجد نفسه مضطراً للمصادقة على الكلام الذى أفلت منه .

ولا شك أن تركيز أنظار الصحافة وأجهزة الاعلام المختلفة على المستوى العالمى حول موضوع زيارة القدس وإمكانيات حدوثها قد أرضى نزعة السادات إلى

النجومية ، و بالفعل إن هى إلا أيام ، وقد صار السادات وهو يهبط فى مطار بن جور يون نجما عالميا تتركز عليه عدسات المصورين من كل حدب وصوب وتنقل صوره الأقمار الصناعية إلى شتى أرجاء العالم .

ماذا قال السادات فى خطاب ٩ نوفمبر أمام مجلس الشعب ؟

لقد عبر أولاً عن خيبة أمله فى الولايات المتحدة التى تراجعت عن ورقة العمل التى إتفق عليها لتقدم إلى مؤتمر جنيف وقال إنه لا تعنيه الإجراءات الشكليه ، وأنه إتصل بالأطراف المعنية : الملك حسين ، وحافظ الأسد ، و ياسر عرفات لإقناعهم بالذهاب إلى جنيف بوفد واحد . ومن المعروف أن اسرائيل رفضت هذه الخطة . وألمح إلى أنه مازال مستعداً للذهاب إلى جنيف دون التمسك بالشكليات . ولعله يقصد بذلك عدم التمسك بتمثيل منظمة التحرير. ثم أضاف « بل لا أخفيكم وأنتم ممثلو الشعب وعلى مسمع من شعبنا ، وعلى مسمع من أمتنا العربية ، سمعتمونى أقول إننى مستعد أن أسافر إلى آخر العالم ، وستدهش اسرائيل عندما تسمعنى أقول الآن أمامكم إننى مستعد أن أذهب إلى بيتهم ، إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم » .

يتضح من ذلك أن الإشارة إلى الذهاب إلى القدس على سبيل الاحتمال وليس التأكيد .

نفت الولايات المتحدة أن يكون لها أى دور فى الإعداد للمبادرة ، وإنما أقرت حكومتها بأنه على أثر هذا الخطاب تكفل ممثلوها بنقل الرسائل بين مصر وإسرائيل فى غياب العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ومع أن بيجين رحب بفكرة زيارة القدس إلا أنه حرص على توضيح سياسة حكومته التى لم تتأثر (بكسر الحاجز النفسى) فأعلن عشية زيارة السادات أن اسرائيل لا يمكن أن تعود إلى حدود ١٩٦٧ ، كما أنها لن تعترف بالدولة الفلسطينية ، ولن تقبل بإجراء إتصالات مع منظمة التحرير ، فلم يثن ذلك السادات عن إنفاذ خطته .

وفى الخطاب الذى ألقاه أمام الكنيست شدد على أن فكرة السلام بينه و بين اسرائيل ليست جديدة ، وأنه يستهدف السلام الشامل وعدم ترك المشاكل معلقة . ومع ذلك فقد أقر بأنه لم يتشاور مع أحد من رؤساء الدول العربية الذين اعترضوا

على الزيارة ، واستخدم بعض العبارات العاطفية التى لاتصلح للتأثير فى المجتمع اليهودى مثل الاشارة إلى أن ابراهيم هو جد العرب واليهود ، والاستبشار بتلك المصادفة التى جعلت الزيارة تقترن بعيد الأضحى المبارك ، وأكد على أنه لم يأت لعقد صلح منفرد أو جزئى وماورد فى هذا الخطاب [لم أتداول فى هذا القرار مع أحد من زملائى وإخوتى رؤساء الدول العربية أو دول المواجهة . ولقداعترض من اتصل بى منهم بعد إعلان القرار لأن حالة الشك الكاملة وفقدان الثقة الكاملة بين الدول العربية والشعب الفلسطينى من جهة ، و بين اسرائيل من جهة أخرى لاتزال قائمة فى كل النفوس و يكفى أن أشهرا طويلة كان يمكن أن يحل فيها السلام قد ضاعت سدى فى خلافات ومناقشات لاطائل منها حول اجراءات عقد مؤتمر جنيف وكلها تعبر عن الشك الكامل وفقدان الثقة الكاملة] .

لقد كشف السادات فى هذا الخطاب عن عدم اقتناعه بأسلوب مؤتمر جنيف . والحق أنه فى قرارة نفسه لم يكن يرغب فى اشتراك الأطراف العربية الأخرى أو الإتحاد السوفييتى ، لأنه يعتقد بأن هؤلاء يعرقلون سير المفاوضات ، وكان يظن أن الأردن سينضم إلى مسيرته كما عول أكثر مما ينبغى على خلق الانقسامات فى اسرائيل وتقوية المعارضة التى توافق على السلام العادل أو تلك الجماعة التى عرفت بإسم « السلام الآن» .

الفصـــــل العاشـــر

الطريق الشاق نحو الاتفاق

عرض السادات فى خطابه أمام الكنيست المطالب العربية الكاملة . فهو لم يستهدف خلق مركز تفاوضى لأن الموقف لا يتطلب مثل ذلك الأسلوب ، كما أراد أن يثبت للرأى العام العالمى صدق الحكومة المصرية فى التعايش السلمى بين الدولة العبرية وجيرانها .

ولأول وهلة ظن السادات أن هذه الخطوة ستحدث إنقساماً فى اسرائيل فتنشأ حركة قوية تعتنق مبادىء السلام ، وترضى فى سبيل ذلك بالعودة إلى حدود ١٩٦٧ كما توقع اجتذاب أطراف عربية أخرى إلى فكرة الإتصال المباشر بالخصوم . وسرعان ماوجد السادات نفسه واقعا بين المطرقة والسندان : التصلب الاسرائيلى الذى لم يلن ، والنقد العربى المرير سواء من جانب من يسمون بالمعتدلين أو بالراديكاليين ، وقد يستثنى من ذلك ملك المغرب الذى صرح أمام اجتماع لوزراء العدل العرب بعد قليل بأن خطاب السادات فى الكنيست لم يفرط فى شىء من الأراضى العربية ، وأقر فى نفس الوقت بأن الرئيس المصرى لم يستشره فى زيارة القدس .

وتحت تأثير هذين العاملين اللذين أثقلا كاهل السادات بضغوط شديدة تحول الرجل شيئاً فشيئاً إلى خط المصالحة مع اسرائيل واسترضاء قادتها وتحمل عجرفة بيجين وصلفه وابتلاع عباراته الجارحة كما سيأتى ذكره بعد قليل . وأمسى

السادات يعتبر مصالحة اسرائيل مسألة شخصية إذا نجح فيها استقر له الحكم ، وإذ أخفق تزعزع مركزه فى الداخل والخارج . ولذلك انتهى به المطاف إلى قبول المصالحة بأى ثمن .

وفى البداية لم يفقد الأمل فى اشراك أطراف عربية أخرى فى المبادرة . فكانت الدعوة لاجتماع أطراف مؤتمر جنيف فى مينا هاوس ولم يحضر سوى ممثلى اسرائيل والولايات المتحدة . وامتنعت الأطراف الأخرى بما فى ذلك الفلسطينييون الذين حاول السادات اغراءهم برفع العلم الفلسطينى على مقر الاجتماع بفندق مينا هاوس. وما لبث الاسرائيليون أن احتجوا وهددوا بالمقاطعة فاسترضاهم السادات بإنزال العلم الفلسطينى.

وحتى لاتفقد المبادرة زخمها دعى بيجين إلى زيارة مصر ، واختيرت مدينة الاسماعيلية لاجتماع (قمة) بين بيجين والسادات. ودعى وزير الخارجية الجديد محمد ابراهيم كامل لحضور هذا الاجتماع كعضو فى الوفد المصرى. وحسب مذكراته التى نشرها ، وأمدتنا بمعلومات عن هذه المرحلة من المفاوضات التى سبقت توقيع إتفاق كامب ديفيد ، فإنه ذهل أمام تخاذل السادات. و يتضح من حديثه أنه كان يمثل الجانب المتشدد فى الوفد المصرى ، بينما كان كل من مصطفى خليل والسيد مرعى يتفق مع السادات وتساهله ، إن لم يدفعه كلاهما إلى ذلك مما يجعلنا نتساءل : هل كان المستفيدون من الانفتاح أشد حرصا على التسوية ضمانا لاستمرار النظام الاقتصادى السائد فى ظل الصداقة الأمريكية الاسرائيلية ؟ فكلا الرجلين من أصحاب الأعمال ولهما مصالح مشتركة مع الرأسمالية الامريكية.

لم يكن تصلب بيجين فى الاسماعيلية خطا جديداً ، بل إنه وضح موقفه فى الرد على خطاب السادات فى الكنيست ، وإنما كان الموقف الجديد يسمح بالدخول فى التفاصيل ، وهكذا طرح تصوره للإنسحاب من سيناء ، فمضايق متلا والجدى ينبغى أن تكوّن الخط الذى لاتستطيع القوات المصرية أن تتجاوزه . ولإسرائيل الحق فى الاحتفاظ بالمطارات ومحطات الإنذار المبكر الواقعة شرق هذا الخط ، ولأسباب إنسانية !! ينبغى على مصر ألا تطرد المستوطنين الإسرائيليين الذين شيدوا

القرى فى سيناء . نعم ، تسلم اسرائيل بحق مصر فى السيادة على سيناء بأكملها بيد أن هذا لايمنع من بقاء المستوطنات وقوات شرطة اسرائيلية لأنها لازمة لأمن المدنيين . وعندما أحتج السادات أخذ بيجين يرفع صوته محتداً : ألم تعتدوا علينا فى سنة ١٩٦٧ ؟! ألم تهددوا بإلقاء اليهود فى البحر ودخول تل أبيب ؟ إذن فقد كانت حربنا سنة ١٩٦٧ دفاعية . ومن حقنا أن نطلب التنازلات وعدم الرجوع إلى حدود سنة ١٩٦٧ (وقد كان بوسعى أن أبدأ المباحثات بالمطالبة باقتسام سيناء بيننا و بين مصر ، ولكنى لم أفعل) .

كانت البداية إذن عسيرة ، ولم يظهر أى مجال للالتقاء بين الطرفين المتفاوضين . وكل ما أسفر عنه لقاء الاسماعيلية هو تكوين لجنتين مشتركتين ، إحداهما عرفت باللجنة السياسية ، والأخرى باللجنة العسكرية . وفى يناير ١٩٧٨ أى بعد لقاء الاسماعيلية بشهر واحد اجتمعت اللجنة السياسية فى القدس ، وكانت ثلاثية وليست ثنائية ، إذ حضرها سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى ، ولابد أن يكون قد لمس تصلب بيجين ، وكيف أنه يتحدث من منطق القوة . فما قاله فى هذا الاجتماع (حينما تحدث السادات فى الكنيست عن حدود ١٩٦٧ رفضت ذلك توا ، ولكن قلت إن كل شيء قابل للتفاوض ، وفى الاسماعيلية اتفقنا على أن يستخدم كل طرف مصطلحاته ومفاهيمه التى تناسبه فى المباحثات . فأنا أتحدث عن يهودا والسامرة ، وأنتم تسمونها الضفة الغربية ، كما أنكم تتفاخرون بالنصر فى اكتوبر ، مع أن ذلك حدث فى الأيام الأولى ، ولكن ما الذى حدث فى نهاية الحرب ؟ والآن يغضب السادات لخطابى و يطلب سحب الوفد) .

والواقع أن اسرائيل استخدمت فى هذه المرحلة حرب الأعصاب ، فأعلنت أثناء انعقاد اللجنة السياسية أنها شرعت فى بناء مستوطنات جديدة فى سيناء . ومن الواضح أنها قصدت من وراء ذلك استخدام ورقة جديدة للمساومة . وحسب مذكرات محمد ابراهيم كامل فإنه أراد أن ينسحب من اللجنة بعد قليل ، غير أن السادات طلب إليه التحلى بالصبر حتى نفذ صبر السادات نفسه واقتنع بعدم جدوى الاستمرار فى المباحثات على هذا النحو ، فلم يكن بيجين مستعداً لقبول

تنازلات فى الضفة الغربية وعلى العكس قدم اقتراحا بترك قطاع غزة للإدارة المصرية مقابل تعهد بعدم اتخاذها منطلقا للأعمال الفدائية ، وكان السادات مستعداً للموافقة رغم أن مغزى عرض بيجين هو التخلى عن اثارة موضوع الضفة الغربية ، وبذا تكون اسرائيل قد حققت هدفا جوهريا من أهداف المباحثات وهو التركيز على مسألة الإنسحاب من سيناء . بما يؤدى إلى صلح منفرد مع مصر . وتوسيع الهوة بين السادات وبين الفلسطينيين .

وللأسف اتسعت الهوة بالفعل خلال شهر مارس دون تدخل من بيجين ، فقد أثر حادث اغتيال يوسف السباعى فى قبرص على السادات لدرجة أنه عند غزو اسرائيل لجنوب لبنان فى مارس ١٩٧٨ تردد فى إصدار بيان ستنكر هذا الغزو ، بل ان وزير الخارجية يضيف أن الممثل الاسرائيلى فى القاهرة ابلغ السادات ليلة الغزو بنية بلاده فى تأديب (الفدائيين) فلم يظهر أى استياء من هذا العمل .

إزداد دور الولايات المتحدة باطراد فى التأثير على سير المباحثات المصرية الاسرائيلية . وكان السادات متحمسا لتوسيع هذا الدور ، بل ظل يلح لكى تكون الولايات المتحدة شريكاً وليست مجرد وسيط . وكثيراً ما استهدف أثناء الحوار السياسى إقناع المسئولين الأمريكيين بأن مصر يمكن أن تكون نافعة لصيانة المصالح الأمريكية على نفس درجة اسرائيل أوأفضل منها . وفى هذا الإطار قام السادات بزيارة واشنطن فى مارس ١٩٧٨ ، وفى حديث مع الوفد الأمريكى صرح بأنه لوتم السلام لأمكن تفرغ خمسة لواءات مصرية ترابط الآن فى قناة السويس وتوجيهها للضغط على أثيوبيا أوربما ليبيا ، بعبارة أخرى أبدى السادات استعداداً لكى يلعب دور الشرطى لحساب الولايات المتحدة فى المنطقة .

وفى هذه الجولة من المباحثات التى دارت فى واشنطن تركز الحديث حول الانسحاب من سيناء ، وكان الوفد المصرى يوافق على الاكتفاء بوضع مبادىء عامة فيما يخص الضفة الغربية ، على أن تترك التفاصيل إلى حين اشتراك الفلسطينيين فى مرحلة ما ، فاعترض كارتر بأن اسرائيل قدمت مشروعا مفصلاً عن إدارة يهودا والسامرة ، ولابد أن يقدم المصريون مشروعاً مضاداً ، وستعمل

الولايات المتحدة على البحث عن حل وسط. وهكذاترك الوفد المصرى واشنطن على أساس أن كارتر سيستقبل بيجين بعد قليل ويحاول تعديل المشروع الاسرائيلى بما يضمن على الأقل تجميد المستوطنات

وفى طريق العودة قام السادات بجولة فى أوربا والتقى مع شيمون بيريز رئيس تجمع المعارضة الاسرائيلية حينذاك، وتبين أنه يوافق على سحب المستوطنات من سيناء. أما الضفة الغربية فللمدنيين اليهود الحق فى استيطانها تماما مثل العرب. وإذن فلافرق بين ليكود وحزب العمل حول هذه المسألة.

وعلى مختلف مراحل المباحثات تمنى السادات لو اشتركت أطراف عربية أخرى، وكان يعتقد أن الأردن والسعودية على استعداد للمشاركة لولا أن المسئولين فيهما لا يجرءون مثله على مجابهة الرأى العام. إلا أن الرئيس المصرى لم يتبع السلوك الذى من الممكن أن يجتذب هذه الأطراف إلى السير فى طريق التفاوض المباشر مع اسرائيل. وعلى سبيل المثال قد حدث أن اجتمع فى القاهرة خلال شهر مارس ١٩٧٨ مجلس وزراء الخارجية العرب بقصد تنقية الأجواء العربية. وبينما الاجتماع منعقد وردت الأنباء عن زيارة عزرا فايتسمان للقاهرة. وكان لهذا وقعه السيىء على المجتمعين مما جعل وزير الخارجية المصرى يطلب تأجيل الزيارة فأجاب السادات بأن الرجل صديقه، وهو يمثل فوق ذلك التيار المعتدل فى حكومة بيجين.

وعندما ينشر فايتسمان كتابه «المعركة من أجل السلام» سنة ١٩٨١، ر يأتى إلى ذكر هذه الواقعة سيؤكد أن زيارته للقاهرة فى مارس ١٩٧٨ إنما تمت بناء عل دعوة شخصية من السادات. فلو صحت الرواية يكون السادات قد تعمد إحباط مساعى تنقية الأجواء. وهذا يتعارض مع رغبته الأكيدة فى جر أطراف عربية أخرى إلى التفاوض

أدى التصلب الاسرائيلى إلى إحساس السادات بأن مبادرته قد تفشل. وها هى أصوات المعارضة فى مصر ترتفع، وكالعادة لجأ رئيس الجمهورية إلى الاستفتاء الشعبى، فهو لا يكلفه عناء لأن نتيجة الاستفتاء مضمونة سلفا. ومما يثير التعجب أن الاستفتاء الذى طرح على الشعب فى مايو ١٩٧٨ لم يخص مسألة

المبادرة والتفاوض مع اسرائيل والحلول الممكنة ، بل تم الاستفتاء على صحة معالجة الحكومة لقضية السلام الاجتماعى وحل الأحزاب التى يديرها من أفسدوا الحياة السياسية وتلك هى الملابسات التى أدت إلى تجميد حزب الوفد لنشاطه فى يونيو ١٩٧٨ .

لم تشأ الولايات المتحدة (لمباحثات السلام) أن تنقطع فإن ذلك يحرج مركز صديقها فى مصر وإذا كانت جولة المباحثات الأولى فى الاسماعيلية قد نالت من هيبة السادات بسبب عجرفة بيجين ، فلا بأس من استئناف الإتصالات هذه المرة على مستوى وزراء الخارجية . وفى يوليو ١٩٧٨ التأم وزراء خارجية الدول الثلاث فى قلعة ليدز بانجلترا . وفى هذه المرحلة شغل موضوع الضفة الغربية معظم الوقت مع أن خطة مصر كانت وماتزال هى عدم الدخول فى تفاصيل هذا الموضوع بدون حضور ممثلى الفلسطينيين .

وفى غياب السادات صرح ديان بأن الرئيس المصرى وافق على أن تبت مصر فى مصير الضفة أو على الأقل قطاع غزة فى حالة إصرار الملك حسين على عدم إنضمامه إلى مباحثات (السلام) وطرح وزير خارجية اسرائيل لأول مرة النظرية القائلة بالفصل بين الأرض والسكان . فيهودا والسامرة أرض اسرائيلية أما العرب الفلسطينيون الذين يعيشون فوقها فهم الذين ينطبق عليهم الحكم الذاتى الإدارى وليس على الأرض فهذه الأرض (أى الضفة الغربية) يتمتع فيها اليهود بحقوق مماثلة كالعرب . لهم حق استيطانها متى وكيف شاءوا . ولايزيد الحكم الذاتى الإدارى عن التمتع بإختصاصات المجالس البلدية مع إضافة بعض المسئوليات لحفظ الأمن ، أى تكوين شرطة محلية عربية . ولابد من فترة إنتقال طويلة تزيد فى رأى ديان عن خمس سنوات ، وذلك لاقتلاع جذور الإرهاب وعدم التفكير فى العودة إلى الصراع .

كان على وزير الخارجية المصرى محمد ابراهيم كامل أن يفند هذه الأفكار الواحدة تلو الأخرى ، فشدد أولاً على عدم الفصل بين مصير غزة والضفة ، وطالما أن مصر لاتطالب بالعودة إلى ادارة القطاع فإن تجزئة القضية يؤدى إلى شق مستقبل الشعب الفلسطينى ، وبالتالى إضعاف دعاوى حق تقرير المصير . وطرح مفهوما

آخر للحكم الذاتى ، وأعاد التذكير بمستقبل القدس القديمة ، وكيف أنها تشكل جزءا من الضفة الغربية . وبما أن كل شىء قابل للتفاوض ، فكذلك ينطبق الحال على القدس القديمة رغم إعلان ضم المدينة للدولة العبرية فى يونيو ١٩٦٧ .

لاشك أن الهوة بين الفريقين كانت أكثر إتساعا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينيه منها بالإنسحاب من سيناء ، ولذلك كان محتما على مباحثات ليدز التى انصبت على الضفة الغربية أن تنتهى بالإخفاق الذريع .

بدت إذن مبادرة السادات بعد إخفاق محادثات ليدز ، وكأنها قد انتهت ، يدل على ذلك تحول الرئيس المصرى نفسه من أسلوب الاسترضاء إلى مهاجمة بيجين شخصياً فى خطاب ٢٦ يوليو ١٩٧٨ فحمله مسئولية عرقلة السلام . وكان يتوجه إلى الرأى العام الاسرائيلى مرغباً إياه فى الالتقاء معه حول طريق السلام . وهذه إحدى التصورات الخاطئة التى أوحت للسادات بإمكانية التأثير على الحكومة الاسرائيلية عن طريق تأليب المعارضة عليها .

وفى هذا الجو تعددت الأصوات فى مجلس الوزراء المصرى المنادية بإجراء الاتصالات مع أطراف عربية أخرى بدلاً من التركيز على الإتصالات الثنائية مع اسرائيل . وفى هذا الإطار أوفد محمد ابراهيم كامل إلى عمان لإقناع الملك حسين بالعمل مع مصر مما قد يسهل المحادثات الخاصة بالضفة الغربية . فاعتذر ملك الأردن بأنه رغم الصلات التقليدية فإن الإتجاه السائد فى العالم العربى هو أن تتصدى منظمة التحرير لهذه القضية . ثم إن الملك لايقبل تحمل مسئولية فى الضفة بينما ترابط حاميات إسرائيلية ، هذا على فرض أن الدولة العبرية وافقت على التخلى عنها .

لقد سبق لمحمود رياض أمين الجامعة العربية أن انتهز فرصة تجميد اللجنة السياسيةوالعسكرية المشتركة واللتين تكونتا فى لقاء الاسماعيلية ، وقام ببعض المساعى لرأب الصدع بين مصر والدول العربية خاصة دول المواجهة . وعندما قابل حافظ الأسد فى مايو اشترط لإعادة العلاقات مع مصر وتصفية الأجواء أن يعلن السادات تراجعه عن المبادرة ، فهو قد قام بزيارة القدس رغم اعتراض

الرئيس السورى حينما استقبله قبل ثلاثة أيام من موعد الزيارة ، ولم يقتنع بأى من الحجج التى استند إليها السادات . وطالما أن المبادرة تمت بدون تراضى فلايمكن الارتباط بأية نتيجة يمكن أن تسفر عنها .

وخلال تلك الفترة من صيف ١٩٧٨ التى ترددت فيها القيادة المصرية بين المضى فى المبادرة والعودة إلى الصف العربى ، وضع الرئيس الأمريكى كارتر ثقله لكيلا ترجح كفة الصف العربى . فهذا بالذات ماتعارضه الخطط الأمريكية الصهيونية . وبعد جولة قام خلالها فانس بزيارة بعض دول المنطقة لاحظ أثناءها تهيؤ مصر للعودة إلى الصف العربى إزاء التصلب الاسرائيلى ، فقرر كارتر دعوة كل من السادات وبيجين إلى مؤتمر قمة ثلاثى فى كامب ديفيد .

وحينما تأهب الرئيس المصرى لهذه الجولة الحاسمة من المباحثات قرر أن يقدم مشروعا مفصلا بقصد التمسك به كحل نهائى ولم يستمع إلى نصيحة وزير خارجيته محمد ابراهيم كامل بأن يبدأ بمشروع يشتمل على أقصى المطالب العربية المطروحة فى ذلك الوقت . فاعترض السادات على ذلك بقوله إنه لايريد أن يساوم ، وإنما يقدم مشروعاً واحداً ، فإذا لم يتم قبوله فسوف يعود فى خلال ٤٨ ساعة . وهذا موقف تفاوضى يختلف تماما عن موقف خصمه الذى كان بارعاً فى المساومة .

ردد مشروع السادات قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس للحل معطياً إياه التفسير العربى القائل بالإنسحاب الاسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة بما فى ذلك القسم الشرقى من القدس . ولم ييأس السادات من تجديد دعوته للملك حسين لكى يشترك فى مباحثات كامب ديفيد . فهو قد خطط مشروعه على أساس حلول الأردن محل الاسرائيليين تدريجياً فى الضفة الغربية بينما تحل الإدارة المصرية فى قطاع غزة وفى كلتا الحالتين فهذا تنظيم مؤقت ريثما يتفق على صيغة لتطبيق حق تقرير المصير للفلسطينيين . أى أن المشروع المصرى توقع منذ البداية مرور القضية الفلسطينية بمرحلة إنتقال . كما افترض مشروع السادات أنه عندما يتم الانسحاب الاسرائيلى تعلن الدول العربية اعترافها بالدولة العبرية بكل مايترتب على هذا الاعتراف من نتائج بشكل لم يوضح فى قرار مجلس الأمن المشار إليه .

والحق أن السادات كان يود لو أشرك الفلسطينيين بشكل ما فى هذه المباحثات ، ليس شرطاً بواسطة منظمة التحرير ، بل الأرجح أنه كان يؤثر استبعادها وقد سبق له أن اقترح تمثيل الفلسطينيين بواسطة وفد من أهالى الضفة مع أبناء الجالية الفلسطينية الحاصلة على الجنسية الأمريكية ، وحتى هذا الأسلوب فى تمثيل الفلسطينيين لم يقبل به بيجين ، وإزاء إصرار الملك حسين على موقفه ، واعتذاره عن التوجه إلى كامب ديفيد ، لم يجد الوفد المصرى بداً من أن يحمل مصر مسئولية المرحلة الانتقالية فى الضفة والقطاع .

وبهذا الصدد تدخل حسن التهامى فى الحوار ، وكأنه أراد أن يبرر تحمل مصر للمسئولية فى غياب الفلسطينيين فذكر أن الضباط المصريين يعرفون الضفة الغربية حق المعرفة و يستطيعون العمل فيها خلال المرحلة الانتقالية ، وذلك منذ أن اشتركوا لفترة فى القيادة الموحدة مع الأردن قبيل حرب يونيو ، ورجا التهامى بهذه المناسبة أن يكون له شرف إدارة الميل (المربع) الذى تقع فيه القدس الشرقية . فقد كان التهامى مثل السادات من المهتمين بالقدس . بحكم ذكريات عملهم فى المنظمات الإسلامية . وللأسف فإن وجود التهامى الذى يفتقد الخبرة بصفة عامة و يذكرنا بمسلك الدراو يش لم يكن سوى نتيجة من أسلوب (المصاطب) الذى اتبعه السادات فى إدارة البلاد ، ولم يتخل عنه حتى عندما ذهب يتفاوض فى الولايات المتحدة مع الاسرائيليين . فلم يكن وجود التهامى فى الوفد المصرى يستند إلى أية صفة رسمية يتمتع بها فى ذلك الوقت .

ومع أن مصير الضفة والقطاع شغل جانباً كبيراً من مباحثات كامب ديفيد إلا أن الهدف الأول للسادات فى تقديرنا إنصب على الإنسحاب الاسرائيلى من سيناء . وفى سبيل تحقيق هذا الهدف قدم تنازلات بالنسبة لمصير الضفة والقطاع مما جعل إتفاقيات كامب ديفيد ممقوتة من غالبية الأمة العربية .

كان بيجين يدرك هذه الحقيقة . فقدم مشروعاً ساوم به على سيناء ، واستخدم فى مشروعه عبارة « عودة سيناء إلى السيادة المصرية » وهذا التعبير يختلف عن النص على الانسحاب . فمع وجود السيادة الاسمية يمكن لاسرائيل الاحتفاظ بالمطارات لأسباب أمنية ، و بالمستوطنات لأغراض إنسانية . وحينئذ فكر

السادات فى قطع المفاوضات والعودة . وهنا تظاهر ديان بأنه يتدخل لإنقاذ الموقف وأخبره بإمكانية (التساهل) بالنسبة للمطارات والمستوطنات . فبدت اسرائيل وكأنها تتنازل وتطلب مقابلا لذلك . وصار أمام السادات خياران . إما ان تقطع المباحثات أو أن يتساهل فى موضوع الضفة والقطاع . وكان الرئيس المصرى يحسب ألف حساب لإخفاق المباحثات ، و يتساءل عن رد الفعل لدى العرب والسوفييت و يصرح للمحيطين به بأنهم سيشمتون فى إخفاقه وسيثبت أن الذين عارضوا المبادرة كانوا على حق ، و بلغ به الغرور إلى حد أنه تساءل عن تأثير ذلك الإخفاق على صديقه كارتر ، واحتمال أن يؤدى ذلك الإخفاق إلى خسارته فى إنتخابات الرياسة القادمة .

من أجل ذلك كله بدأت سلسلة من التنازلات فيما يتعلق بالضفة الغربية . فحذف الاقتراح المصرى القائل بتحريم إنشاء المستوطنات اليهودية طوال المرحلة الإنتقالية ، واستخدمت عبارة (الحكم الادارى الذاتى) بدلاً من (الحكم الذاتى) كما غاب النص عن القدس الشرقية باعتبارها جزءاً من الضفة الغربية . وترك هذا الأمر لكل فريق يحدد موقفه بخطاب ملحق يحتفظ فيه بالرأى الذى يشاء .

وسرت عدوى التنازلات إلى عملية الإنسحاب من سيناء فطلبت اسرائيل وقتا طويلاً لإتمام الإنسحاب إنتظاراً لكى تبنى الولايات المتحدة مطارات بديلة لازمة لامن اسرائيل فى صحراء النقب المواجهة ، و بعد أن كان مفهوماً أن معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، وكذلك تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين يتم بعد الإنسحاب الكامل من سيناء ، قبل السادات أن تتم تلك الإجراءات دون إنتظار الأنسحاب الكامل .

إزاء هذا التراخى قدم وزير الخارجية ابراهيم كامل استقالته كما فعل سلفاه اسماعيل فهمى ومحمد رياض . وكان من الصعب قبولها قبل إتمام الإتفاق . وحاول السادات إقناعه بموقفه متعللاً بأن المرافق فى مصر أولى بالعناية من تبديد الجهد فى الخصومات ، كما ذكر أن الوقت مناسب لعقد الاتفاق لأن الولايات المتحدة بحاجة إليه فالانقلاب الشيوعى فى أفغانستان والضغوط الشيوعية فى القرن

الافريقى والاضطرابات فى ايران تجعل الولايات المتحدة متحمسة لإنهاء النزاع فى الشرق الأوسط . وقد لا تواتى الظروف مرة أخرى،بيد أنه يمكن القول بمنطق أكثر اقناعا بأن تلك المشكلات تجعل الحكومة الأمريكية أشد ميلا لاسترضاء اسرائيل .

* * *

تحليل الاتفاقية :

كرست إحدى إتفاقيتي كامب ديفيد لإقرار مبدأ الحكم الذاتى للضفة الغربية وقطاع غزة ، بينما خصصت الإتفاقية الثانية للإنسحاب الاسرائيلى من سيناء مقابل عقد سلام مع مصر . وفى كلتا الحالتين استهدفت الاتفاقيات وضع إطار عام دون النص على التفاصيل . وفى مثل هذه الحالة يبقى الباب مفتوحاً للتفسيرات والتأويلات . و يكتنف الغموض بصفة خاصة الحكم الذاتى فشأن الاتفاقية هنا هوشأن الغموض الذى اتسم به قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والذى جعل بدوره أساسا للاتفاقيتين .

وتفترض إتفاقية الحكم الذاتى اشتراك أطراف أخرى ولكن فى مراحل تالية . أما فى المرحلة الأولى الانتقالية فإن الإتفاق يعقد بين مصر واسرائيل مع تشديد الدعوة فى المقدمة على أهمية السلام القائم على العلاقات الطبيعية بين الأطراف وحاجة المنطقة إلى دعوة أطراف أخرى للانضمام إلى الإتفاقية .

وفى تقديرنا أن مغزى نظام الحكم الذاتى المقترح إذا ما أخذنا أمثلة من التاريخ ــ يكون لأحد غرضين :

(١) رغبة جماعة لها شخصية ثقافية واجتماعية خاصة تريد أن تمارس بعض الاختصاصات فى إطار دولة الأصل مثل حالة الأكراد فى الدولة العراقية .

(٢) والغرض الثانى أن يكون الحكم الذاتى مرحلة إنتقالية لقطر يخضع لسيطرة دولة أجنبية أو استعمارها و يسعى هذا القطر إلى الاستقلال القومى

ولا تسمح الظروف بالحصول توا على الاستقلال فيمنح حكما ذاتيا كخطوة أولى نحو الاستقلال التام كما حدث فى معظم أقطار افريقيا التى استقلت حديثاً .

و يبدو أن إتفاقية كامب ديفيد إنتهت إلى شكل مختلف يكاد أن يكون حالة وسطا بين المفهومين وربما كان تفسير اسرائيل للحكم الذاتى أقرب إلى المفهوم الأول حينما ذكر بيجين أن الحكم الذاتى الادارى ينطبق على السكان وليس على الأرض ، فى حين أن السادات فى دفاعه عن كامب ديفيد فهم أن الحكم الذاتى هو مرحلة انتقالية تؤدى إلى تقرير المصير للفلسطينيين و يستطيع هؤلاء أن يختاروا إقامة دولة مستقلة حتى ولو كان هذا الاستقلال مقيداً بوجود حاميات اسرائيلية من جهة ونزع سلاح هذه الدولة إن وجدت من جهة أخرى .

تتفق إذن مصر واسرائيل على ترتيبات المرحلة الانتقالية لتوفير الحكم الذاتى من جهة ومراعاة أمن جميع الأطراف التى يشملها النزاع من جهة أخرى .

يبدأن بقية البنود صيغت بحيث يتضح أن أمن الأطراف الأخرى لا يتجاوز فى حقيقة الأمر أمن الدولة العبرية . فتنص المادة الثانية على بقاء قوات اسرائيلية فى مواقع لازمة للأمن العام يتفق عليها بين الأطراف . (وسيتم تشكيل قوة شرطة محلية قد تضم أردنيين و بالإضافة إلى ذلك تشترك قوات اسرائيلية وأردنية فى دوريات مشتركة لضمان أمن الحدود) .

إلى هذا الحد ذهبت الاتفاقية فى وضع التزامات على الأردن دون أن تكون لها علاقة بالاتفاقية . وتمضى المادة الثالثة فى تحديد مواعيد المراحل الانتقالية . فيتكون فى المرحلة الأولى مجلس ادارة الحكم الذاتى . ولا يتأخر عن العام الثالث من عقد الاتفاق . وبحلول نهاية الفترة يجرى الاتفاق مع الأردن على تحديد الوضع النهائى . و يشترك فى هذه المباحثات الفلسطينيون . وعلى سلطات الحكم الذاتى والحكومة الأردنية أن تقيم علاقات مع جيرانها على نمط ماورد فى اتفاق كامب ديفيد خاصا بالسلام بين مصر واسرائيل . ومن الواضح أن اسرائيل فى حالة الإنسحاب الجزئى من الضفة الغربية لا ترغب حسب فحوى الاتفاقية فى قيام سلطة فلسطينية كاملة ، بل تحل السيادة الأردنية فى الاجزاء التى قد تنسحب

منها اسرائيل . وفى هذه الحالة أيضا تشدد الا تفاقية على ضمان الأمن الاسرائيلى (ومنها الا تصال المستمر بين الشرطة المحلية أو الأردنية بالضباط الاسرائيليين والمصر يين لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلى) .

وأخيراً تضع الا تفاقية شكل السلام المتوقع بين اسرائيل وجيرانها (فتعلن مصر واسرائيل أن الشروط الواردة فى الشق الثانى تطبق على إتفاقات السلام مع جميع الجيران : الأردن وسور يا ولبنان) وعلى الموقعين أن يقيموا علاقات طبيعية تشمل الاعتراف الكامل وإلغاء المقاطعة الاقتصادية والنظر فى إمكانية تطو ير العلاقات الاقتصادية و يعرض الإ تفاق على إعضاء مجلس الأمن الدائمين لضمان عدم انتهاكه .

أما الشق الثانى من الا تفاقية فيقر بسيادة مصر الكاملة على سيناء وحتى الحدود الدولية ، و يتم تنفيذ الانسحاب الاسرائيلى فى مدة تتراوح بين عامين وثلا ثة . وعلى مصر أن تستخدم المطارات الجو ية التى يخليها الاسرائيليون قرب العر يش وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط . وتفتح المطارات للاستخدام التجارى لجميع الدول .

كان هذا هو اول قيد تضمنته الا تفاقية كثمن للإنسحاب الاسرائيلى ، وثمة قيود أخرى فنها النص على مرابطة فرقة ميكانيكية واحدة ، أو مشاه داخل المنطقة التى تبعد خمسين كيلو مترا شرق خليج قناة السو يس . أما فيا وراء ذلك فلا يسمح إلا بوجود قوات شرطة أو قوات الأمم المتحدة .

كذلك نصت الا تفاقية على الصفة الدولية لمضايق تيران وصنافير وحر ية المرور البحرى والبرى عبر المضايق . ولأول مرة قبلت اسرائيل مبدأ تحديد قواتها داخل حدودها ولكن إلى مسافة ثلاث كيلو مترات فقط .

كذلك وضحت الإ تفاقية معنى تطبيع العلاقات ، فلا بد أن يشمل المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية . وكان السادات يرغب فى تضمين الا تفاق

لنص على تصفية المستوطنات من سيناء غير أن اسرايل علقت هذا الموضوع ووعد بيجين بطرح المسألة على الكنيست ، وذلك فى حالة نجاح الطرفين فى الوصول إلى إتفاق سلام . ومن ثم اكتفى السادات بخطاب يتحفظ فيه بشأن المستوطنات .
المعروف أن مسألة مستوطنات سيناء سويت بعد عقد إتفاق مارس ١٩٧٩ ولم يوافق الكنيست على تصفيتها إلا مقابل تعويضات دفعتها الولايات المتحدة .
وحيثما كان يستعصى الاتفاق فإن كلا الطرفين كان يلجأ إلى حل الاشكال — ربما بنصح أمريكى — عن طريق الحاق خطابات تحفظ من جانب واحد . حدث ذلك كما ذكرنا توا بالنسبة لمستوطنات سيناء ، على أن أشهر خطاب تحفظ الحق بإتفاقية كامب ديفيد ، هو مايتعلق بالقدس ، فبينما أكد بيجين أن القدس الموحدة هى عاصمة اسرائيل اعتبر السادات أن القدس الشرقية جزء لايتجزأ من الضفة الغربية . ويجب أن يبقى هذا الجزء تحت السيادة العربية ويمكن التغلب على مشكلة تقسيم المدينة بإقامة مجلس بلدى يتم توزيع مقاعده بالتساوى . وهنا لابد من ملاحظة الفرق بين خطاب توضيحى يلحقه طرف قادر على تنفيذ ماتحفظ بشأنه وطرف غير قادر على التنفيذ .

وثمت فرق آخر اتضح من خلال المباحثات بين الطرفين . فبينما كان بيجين يعتذر للأمريكيين عن عجزه عن الموافقة عن هذا الأمر أو ذاك لأنه لايستطيع تجاوز الكنيست ، كان السادات يغفل تماما الإشارة إلى مجلس الشعب أو المعارضة ، بل على العكس كان يعتبر ذلك الأمر ماسا بهيبته وحينما أثار بعض أعضاء مجلس الشعب إنتقادات للإتفاقيات واعترضوا عليها ، بادر رئيس الجمهورية إلى حل المجلس وعاقب المعترضين بتزوير الانتخابات بحيث لم يتح لمعظمهم العودة إلى المجلس .

هذا مع ملاحظة أن السادات نفسه أقر بالإخفاق فى تحقيق أهدافه فى أمرين هما : القدس ، وموضوع السيادة على الضفة الذى لم يمكن تحديده بوضوح . والحق إن الثغرات لم تكن مقصورة على هذا الشق من الإتفاقية ، بل إن معاهدة (السلام) التى عقدت فى مارس ١٩٧٩ ونظمت كيفية الانسحاب تضمنت تنازلات أخرى كان لابد من دفعها طالما أن مصر لجأت إلى الأسلوب الدبلوماسى

لاخراج قوات اجنبية احتلت أراضيها بالقوة . فقد رأينا على سبيل المثال أن القوات التى ترابط فى المنطقة المجردة من السلاح بسيناء تكون تابعة للأمم المتحدة ، ولا تنسحب إلا بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمن . ونظراً إلى أن مجلس الأمن لم يتمكن بسبب الفيتو السوفييتى من تكوين هذه القوات ، فقد غيرت معاهدة السلام هذا البند واستبدلت بهذه القوات ما سمى بالقوات متعددة الجنسيات والتى لا تنسحب إلا بموافقة الطرفين المتعاقدين . كذلك أكدت اتفاقية مارس على التزام مصر بتنفيذها بحيث لا تستطيع أن ترتبط بإتفاق يتعارض معها .

خاتمــــــة

هل السلام ممكـــــن

أثارت إتفاقات كامب ديفيد اعتراضات مختلفة من بعض قطاعات المصريين ، وفى معظم الأقطار العربية . ومن خلال تحليلنا السابق للإتفاقيات يخرج القارىء بالإنطباع أننا نؤيد هذه الاعتراضات . والأمر ليس بتلك البساطة فقبل محاكمة الاتفاقيات تنبغى محاكمة النظام الذى أدى إلى اضطرار مصر لتوقيع معاهدة صلح منفرد أو سلام كما شاع تسمية المعاهدة التى ترتبت على كامب ديفيد .

وفى تقديرنا أن سلاما مفروضاً بالقوة لاتقدر له صفة الدوام . كما أن اسرائيل لاتبذل أى جهد للحصول على إقناع الرأى العام العربى لقبولها كدولة من دول المنطقة ، بل الملاحظ هو تصاعد نزعة التطرف لدى الدولة العبرية . ومازال قرار الأمم المتحدة الذى يعتبر الصهيونية نوعاً من أنواع العنصرية مدونا فى سجلات المنظمة الدولية .

وتختلف دوافع المعترضين على إتفاقيات كامب ديفيد وماترتب عليها من إقامة علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل باختلاف الاتجاهات السياسية فى مصر وفى العالم العربى . ففى مصر اتخذ خصوم النظام الساداتى من هذه الاتفاقيات حجة إضافية للتنديد به . ومن حق الذين رفضوا نظام يوليو ١٩٥٢ أن يتخذوا هذا الموقف بيد أنه ليس من حق الذين تعلقوا بحذاء الناصرية أن يفعلوا ذلك لأن

تسلسل الأحداث الذى انتهى بكامب ديفيد بدأ من عهد عبدالناصر بصفة عامة ، ومن حرب يونيو ١٩٦٧ على وجه الخصوص . وقد شهدت السنوات الأخيرة من عهد عبدالناصر بداية الاتجاهات الساداتية .

وعلى العكس رأى بعض المثقفين أن إتفاقيات كامب ديفيد لاتنطوى على الصلح المنفرد فقط ، فقد تكون ظروف مصر قد أرغمت السادات على ذلك ، ولكن اعتبروا هذه الاتفاقيات نقطة تحول فى السياسة الخارجية وتأكيدا للدخول فى دائرة الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط ، والتخلى عن مبدأ عدم الانحياز ، وهو مبدأ يحظى بتأييد واحترام قطاعات واسعة من الرأى العام فى الدولة الآسيوية والافريقية .

أما الضجة التى أثيرت فى العالم العربى فلها أيضا بواعث مختلفة ويمكن تبرير سخط بعض المخلصين الذين اعتبروا أن إتفاقيات كامب ديفيد تعبر عن روح الاستسلام وعدم إرادة الكفاح . أما بعض الرؤساء والملوك الذين يتطلعون إلى الزعامة فقد رأوا فى الاتفاقيات فرصة لإبراز دورهم فى العالم العربى ، وذلك بملء الفراغ الذى أوجدته سياسة السادات . وكان على رأس هؤلاء صدام حسين الذى بادر بدعوة مؤتمر قمة فى بغداد فى نوفمبر ١٩٧٨ وقرر مقاطعة مصر إذا ما مضت فى سبيل توقيع معاهدة (السلام) وقد كان النظام العراقى يشعر فى ذلك الوقت بأنه يشكل أكبر قوة عسكرية عربية بعد مصر ، و يستطيع أن يتزعم المشرق العربى باسم تحمل عبء المواجهة مع اسرائيل ، غير أنه ما لبث أن حول تلك المواجهة ناحية أخرى ، إلى ايران حيث بددت الامكانات العربية فيما لاطائل تحته . وكانت ا .رائيل هى أول المستفيدين من هذا الصراع .

ومع غياب مصر وتورط العراق انفسح المجال أمام النظام السعودى لكى يتطلع إلى الزعامة . فقد ألف النظام منذ سنة ١٩٤٨ رفع أقوى الشعارات المعادية للصهيونية . ود ان يكلف نفسه من الناحية العملية أى جهد اللهم إلا إذا استثنينا توزيع الأموال على مختلف الأطراف : أصدقاء اسرائيل وخصومها على السواء ، بينما يعطى باليمين منظمة التحرير الفلسطينية ، يقدم باليسار التأييد المادى والمعنوى لحكومة الكتائب اللبنانية التى ذهبت إلى أبعد بكثير مما ذهب إليه

السادات فى التعامل مع الخصم الصهيونى . فحزب الكتائب لم يقف عند حد مصالحة اسرائيل، بل تجاوز ذلك إلى دعوتها لغزو لبنان . ومهما كانت دوافع حزب الكتائب إلى ذلك فإن حكومته برئاسة الجميل لم تتعرض لقطع العلاقات الدبلوماسية كما حدث بالنسبة لمصر.

هل تعتبر إتفاقيات كامب ديفيد عملا مرحلياً ؟ أم أنها تعطى نموذجاً لقيام حالة سلام دائم بين مصر واسرائيل يمكن تطبيقه على دول المواجهة الأخرى ؟ لقد تم عقد الاتفاقية بينما مايزال جزء من الأراضى المصرية محتلاً . ومن ثم فالإرادة المصرية لم تكن حرة تماماً فى اختيار السلام . يدل على ذلك إخفاق مساعى تطبيع العلاقات على مدى خمس سنوات منذ توقيع الإتفاقية وحتى كتابة هذه السطور. ولكى يكون السلام هدفاً وليس مرحلياً فلابد من توفر التغيير الذهنى والنفسى للرأى العام المصرى والعربى . وهناك مجموعة من المقالات التى حررها اسرائيليون لمعالجة هذه القضية ، وشككوا من خلالها فى حدوث مثل هذا التغير عند العرب ، أى أنهم أقروا بصعوبة اقتلاع التراث التاريخى والنفسى الذى يؤكد على استمرار حالة العداء ، فاستشهد كاتب بإنعدام الثقة بين بعض العرب وبعضهم الآخر، فكيف تنشأ ثقة بين العرب والإسرائيليين ، وأضاف أن الثقة التى أراد أن يغرسها السادات كانت تعبرعن مسلك شخصى ، وعلى افتراض أنه نجح إلى حد ما فى توفير بعض الثقة فإن أى عمل شخصى يزول بزوال الشخص نفسه . واستطرد الكاتب إلى ضرب المثل بوضع الموارنة فى لبنان ، فرغم أنهم من الناحية الثقافية والعرقية ينتمون إلى الشعوب العربية ، فإن الحاجز الدينى حال دون قيام ثقة بينهم وبين الطوائف الأخرى داخل لبنان. والحق إن الحرب الأهلية اللبنانية أعطت لاسرائيل مبرراً للقول بأن اختلاف الأديان يؤكد نظريتها فى ضرورة أن تكون لليهود دولة مستقلة فى الشرق الأوسط .

ومن هذا المنطلق شكا كاتب آخر من العصبية الاسلامية كحاجز يحول دون السلام . واستشهد بوجود آيات عديدة فى القرآن تصم اليهود بالخيانة ، وقد ضمنت تلك الآيات فى الكتاب الذى وزع على الجنود المصريين فى جبهة القناة سنة ١٩٧٢ ، وفى ورقة اكتوبر التى نشرتها الحكومة المصرية سنة ١٩٧٤ شبهت الوثيقة

اليهود بالصليبيين ، وهذا التشبيه الذى يتردد على ألسنة الكتاب العرب يثير أشد الغيظ لدى الاسرائيليين ، لأنه يؤكد على صفتهم كوافدين من الخارج بينما هم يبنون دعاواهم بالدرجة الأولى على الحقوق التاريخية .

وإذا مضينا فى التعرف على التراث التاريخى ومايثيره من جدل نجد أن كتاب هذه المقالات احتجوا على المفكرين العرب الذين يتجاهلون الاضطهاد النازى ، وهو الأساس فى إثبات ضرورة وجود الدولة اليهودية ، فهؤلاء الكتاب يسمون هذا الاضطهاد بعقدة اليهود . ولذلك يقترح الكاتب الاسرائيلى ازالة ذلك العهد الطويل من الشكوك بتكوين لجنة علمية لمراجعة البرامج التعليمية التى تعالج قضايا تاريخية أسوة بما فعلته ألمانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية إذ شكلت لجنة لاعادة كتابة تاريخ أوربا بشكل لا يثير الإحن بين الشعبين . والقياس هنا مع الفارق ، فلكل من ألمانيا وفرنسا جذورها فى المنطقة حيث نمت فيها نموا طبيعيا .

ويقدم الكتاب الاسرائيليون اقتراحات مختلفة لاقامة سلام مقبول باسم التعاون الاقليمى حينا ، وبإسم الثقافة السامية المشتركة أحيانا أخرى ، وفى كلتا الحالتين تقوم تلك الاقتراحات على تنظير بعيد عن حقائق التاريخ والجغرافية فالتعاون الاقليمى الذى يتم فى إطار (شرق أوسطى) يفترض أن العالم يتجه إلى تكوين الوحدات الكبيرة حيث تتعايش الجنسيات والثقافات المختلفة غير أن المشاهد هو أن العالم تتصاعد فيه القوميات الضيقة : الحركة الكردية فى العراق والطائفية فى لبنان . وفى خارج العالم العربى نشهد حركات الباسك فى اسبانيا وفرنسا . والصراع الدينى فى ايرلنده ..... الخ .

ويقر بعض الكتاب الاسرائيليين من أنصار السلام بشعور العرب بالغبن ولكنهم لا يختلفون مع غيرهم فى الحرص على تأكيد ضرورة الأمن العسكرى للدولة العبرية . وينبثق هذا الحرص عن شعور ربما فى اللاوعى بأن اليهود وافدون وغير مقبولين بعد من سكان المنطقة ، ولذلك فإن متطلباتهم العسكرية لا تنتهى : مناطق

مشروعه السلاح ، ومحطات إنذار مبكر وقوة عسكرية متفوقة على العرب مجتمعين . وإذن فالوجود الاسرائيلى يقوم على أساس القوة ، وليس على الرضا المتبادل من سكان المنطقة .

وفى نفس الوقت لايتحدث الاسرائيليون أو اصدقاؤهم فى أوربا أو أمريكا عن الأمن العربى الذى صار مهدداً بالفعل . فدمشق العاصمة السورية تقع خاصة بعد احتلال البقاع اللبنانى على مسافة قصيرة من القوات الاسرائيلية بأسلحتها بعيدة المدى . وهنا قد نلحظ فرقا بين ظروف مصر الجغرافية وظروف سوريا أو الأردن . ففى الحالة الأخيرة تقع مراكز العمران جنباً إلى جنب مع اسرائيل عبر خطوط الهدنة مما يعمق شعور السكان بالخطر وافتقاد الأمن .

وتبقى أخيراً قضية الضفة الغربية وقطاع غزة التى تعتبر إتفاقات كامب ديفيد بالنسبة لها قد انتهت إلى الأبد ، وأقرت بذلك الجهات الرسمية المصرية . كما أن مشروع ريجان الذى يدعو إلى حكم ذاتى بالإتفاق مع الأردن يعتبر تحولاً أمريكيا عن خطة كامب ديفيد . والقضية لاتتعلق ــ حسب رأينا ــ بإتفاق سياسى بل بضيق رقعة الأرض التى يتنازع عليها الفلسطينيون والاسرائيليون . وهذه عقبة أخرى كأداء تقف فى سبيل السلام القائم على الرضا المتبادل .

وإذا كانت اسرائيل قد استفادت من التفاوت الحضارى بفرض وجودها فإن السؤال يبقى مطروحاً كالآتى : هل يؤدى التحدى الاسرائيلى إلى مزيد من التقهقر الحضارى العربى ؟ أم على العكس يكون التحدى حافزاً للعرب على اللحاق بالحضارة العصرية ؟ وحين نتحدث عن الحضارة لانقصد وجود النخبة المثقفة . ففى المجتمع العربى كفاءات فنية لاتبارى ، ولكن نقصد بالحضارة مجموع الإمكانات الاقتصادية والثقافية والسياسية التى تستوعبها الشعوب العربية كمجتمع متكامل .

وحينئذ يزداد شعور العرب بالأمن فلايتأثر اقتصادهم على سبيل المثال بتفوق الصناعة الاسرائيلية . وهكذا فى المجالات الأخرى وفى تلك الحالة يمكن تحقيق سلام دون الاضرار بالمصالح العربية .

للأسف فقد استغل بعض المغامرين العسكريين فى العالم العربى ظروف النزاع العربى وفرضوا حكم القهر على شعوبهم . وفى ظل هذه الأنظمة الديكتاتورية فقد العرب معارك كثيرة وضاعت الديمقراطية وبقى حكم الفرد قائما .

بعض مراجع للإطلاع

١ ــ اسحق رابين ــ مذكرات نشر وترجمة هيئة الاستعلامات بالقاهرة .

٢ ــ أمل الشاذلى ــ ليكود والتسوية . دراسة للتحالف الحاكم فى اسرائيل .

٣ ــ د . صلاح العقاد ــ مأساة يونيو سنة ١٩٦٧ . حقائق وتحليل .

٤ ــ د . عبد العظيم رمضان ــ حرب اكتوبر فى محكمة التاريخ .

٥ ــ كوانت ــ وليم : أمريكا والعرب واسرائيل . ترجمة عبدالعظيم حماد .

٦ ــ محمد ابراهيم كامل ــ السلام الضائع فى إتفاقيات كامب ديفيد

٧ ــ محمد فوزى ــ الفريق : حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ : ١٩٧٠

٨ ــ محمد حسنين هيكل : حديث المبادرة .

٩ ــ مذكرات محمود رياض : ١٩٤٨ ــ ١٩٧٨ .

١٠ ــ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ــ الأهرام ــ مصر وأمريكا .

مراجع أجنبية

1—Ferro F- : Kissin Ger: Diplomat de L'impossible.

2—Freedman Robert: Soviet Policy Toward The middle East.

3—Khouri Fred: The Arab Israili Dilemma.

4—Laqueur walter: Confrontation, The middle East War and world Politics.

5—Safran Nadave: The Unbattled War.

الفهـــــرس



- يروى تسلسل الاحداث التى انتهت بتنازلات كامب ديفيد ويربط بين هذه الاحداث وبين انظمة الحكم العربية التى كانت لها انعكاسات سلبية على مسار الصراع العربى ـ الاسرائيلى . وذلك بسبب غياب الديمقراطية .

- كما يوضح كيف أن الاتجاهات التى تبلورت فى عهد السادات من تقارب نحو الغرب قد بدأت فى نهاية عهد عبدالناصر

- ويتسأل فى نهاية الكتاب عن امكانية تحقيق السلام فيرى أنه تحول دون هذه الامكانية حساسية اسرائيل المبالغ فيها . ازاء موضوع الامن مما يدفعها الى التوسع المضطرب ، وعلى الجانب العربى يصعب نسيان التاريخ القريب فمنذ اقل من أربعين سنه كانت فلسطين ما تزال عربية .

- كل ذلك برؤية مؤرخ موضوعى معروف بدراسته العربية عن مشكلات العالم العربى المعاصر وهو الدكتور صلاح العقاد رئيس قسم التاريخ بجامعة عين شمس .

مكتبة مدبولى ٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١

MADBOULI BOOKSHOP 6 Talat Harb SQ. Tel: 756[illegible]1

طبع بالمطبعة الفنية ـ ت : ٣٩١١٨٦٢